

المصرف
الأهلي العراقي

التقرير
السنوي
2023

التقرير
السنوي
2023

المصرف
الأهلي العراقي



قائمة المحتويات

المصرف الأهلي العراقي

رقم الصفحة

05	إعلان دعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة	01
07	الرؤية والرسالة والقيم	02
10	كلمة رئيس مجلس الإدارة	03
16	النسب المالية	04
22	تقرير مجلس الإدارة	05
58	تقرير لجنة مراجعة الحسابات الختامية	06
60	القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023	07
162	البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية	08



01.

إعلان دعوة لحضور
اجتماع الهيئة العامة



إعلان دعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة

إلى / مساهمي شركة المصرف الأهلي العراقي ش. م. خ / الكرام

تحية طيبة:

استناداً لأحكام المادة (87/ثانياً) من قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل وتنفيذاً لقرار مجلس إدارة المصرف رقم (2024/04) المتخذ بجلسته الاعتيادية رقم (2) المنعقدة بتاريخ 2024/01/31، ندعو بهذا السيدات والسادة مساهمي المصرف للتفضل بحضور اجتماع الهيئة العامة، والذي سيعقد في تمام الساعة (10:00) من صباح يوم الاثنين الموافق 2024/04/08 / في قاعة المحطة / بغداد / ساحة عقبة بن نافع، لمناقشة فقرات جدول الأعمال المدرجة ادناه، واتخاذ ما يقتضي من قرارات بشأنها. في حالة عدم اكتمال النصاب في الموعد المحدد أعلاه، يؤجل الاجتماع إلى الاسبوع التالي في اليوم الاثنين الموافق 2024/04/15 وفي الزمان والمكان المحددين في أعلاه.

جدول الاعمال:

1. مناقشة تقرير مجلس الادارة بخصوص نشاط المصرف للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والمصادقة عليه.
2. مناقشة تقرير مراقب الحسابات والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والمصادقة عليهما.
3. الاطلاع على تقرير لجنة مراجعة الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والمصادقة عليه.
4. ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 وتحديد مكافأتهم و اتخاذ القرار المناسب بشأنه.
5. تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 وتحديد اجورهم وفق ضوابط مجلس المهنة.
6. مناقشة مقسوم الارباح للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 و اتخاذ القرار المناسب بشأنها.
7. مناقشة زيادة رأسمال شركة المصرف الأهلي العراقي من (300.000.000.000 دينار) الى (400.000.000.000 دينار) وفقاً لأحكام المادة (55) / ثانياً من قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة (1997) المعدل، من خلال رصيد الأرباح المدورة و توزيعها كأسهام مجانية على المساهمين ليصبح راس المال المصرح به والمدفوع (400.000.000.000) دينار (أربعمائة مليار دينار عراقي) وتعديل المادة خامسا من عقد تأسيس شركة المصرف الأهلي العراقي و اتخاذ القرار المناسب بشأنه.
8. مناقشة تمويل افتتاح (7) فروع خلال عام 2024 من الارباح المدورة و اتخاذ القرار المناسب.

نرجو تفضلكم بالحضور وفي حالة تعذر ذلك انابة غيركم من المساهمين او توكيل الغير بوكالة مصدقة من كاتب العدل وايداع الانابات والوكالات لدى هيئة الاوراق المالية قبل ثلاثة أيام على الأقل من الموعد المحدد للاجتماع وبإمكانكم الحصول على نسخة من كراس الاجتماع من الادارة العامة للمصرف مع مراعاة أحكام المادة 91.

يسرنا ان نرحب بكم أجمل ترحيب ونشكركم مع وافر الاحترام والتقدير.

باسم خليل السالم
رئيس مجلس الادارة

02.

الرؤية والرسالة والقيم



الرؤية والرسالة والقيم

رؤيتنا

أن نحافظ على الريادة في العراق انطلاقاً من انتشارنا المحلي و الاقليمي، و التميز بخدمة زبائننا و مساهمينا و موظفينا و مجتمعنا.

رسالتنا

بناء شراكة استراتيجية مع زبائننا مبنية على الثقة، تمكنهم من القيام بأعمالهم المصرفية ببسر و سهولة من خلال تقديم حلول و خدمات مصرفية و تكنولوجية شاملة و متطورة.



03.

كلمة رئيس مجلس الإدارة



كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم
حضرات السادة المساهمين الكرام،

أتقدم إليكم بخالص امتناني وتقديري، ويشرفني أن أقدم لكم، نيابةً عن نفسي وزملائي أعضاء مجلس الإدارة، التقرير السنوي للمصرف الأهلي العراقي لعام 2023 والذي يتضمن أبرز إنجازاتنا والنتائج المالية المتميزة التي تم تحقيقها.

لقد تميزت سياسات البنك المركزي العراقي النقدية وتعليماته المصرفية خلال عام 2023 بالمرونة والاستجابة السريعة للمتغيرات الاقتصادية والسياسية بهدف احتواء تأثير تلك المتغيرات على الاقتصاد العراقي وبما يضمن الحفاظ على أركان الاستقرار النقدي ودعم استقرار سعر الصرف، الأمر الذي عزز من دور القطاع المصرفي العراقي وحافظ على متانته وحمى حقوق وثقة المودعين والمساهمين.

السيدات والسادة،

في عام 2023، كان الأداء المالي متميزاً. فقد تمكن المصرف من تحقيق صافي أرباح بعد الضريبة قدرها 190 مليار دينار عراقي مقارنة مع 27.5 مليار دينار عراقي خلال عام 2022. كما ارتفع صافي إيرادات الفوائد من 67.6 مليار دينار عراقي الى 99.8 مليار دينار عراقي وبنسبة نمو قدرها 46% وارتفع إجمالي الدخل من 108.1 مليار دينار عراقي الى 343.1 مليار دينار عراقي بنسبة نمو قدرها 217% مما يعكس فعالية استراتيجية عمل المصرف التي تركز على الخدمات المصرفية الأساسية ومن أهمها القروض المصرفية للأفراد والشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وخدمات تمويل التجارة للشركات الكبرى.

وعلى صعيد ودائع العملاء فقد ارتفع رصيدها من 1.5 ترليون دينار عراقي الى 2.9 ترليون دينار عراقي بنسبة نمو قدرها 90% والتي تعكس ثقة المودعين بالمصرف. اما على صعيد التسهيلات الائتمانية المباشرة فقد ارتفعت من 951 مليار دينار عراقي الى 1.3 ترليون دينار عراقي بنسبة نمو قدرها 38%، وجاء هذا النمو نتيجة التوسع في القروض الممنوحة لفئة الموظفين الموطنة رواتبهم لدى المصرف والشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى.

ان النمو في مختلف المؤشرات المالية قد ساهم في نمو موجودات المصرف من 2.4 ترليون دينار عراقي الى 3.9 ترليون دينار عراقي وبنسبة نمو قدرها 65% وهذه المرة الأولى في تاريخ المصرف التي يقترب فيها حجم موجودات المصرف من حاجز 4 ترليون دينار عراقي. حيث يعكس هذا الارتفاع النمو في حجم الأعمال المصرفية، وزيادة حصة المصرف السوقية، وتعزيز قدرته على تقديم الخدمات المصرفية لعملائه.

كما وتم خلال عام 2023 زيادة رأسمال المصرف من 270 مليار دينار عراقي إلى 300 مليار دينار عراقي وسيتم زيادته الى 400 مليار دينار عراقي خلال الربع الأول من العام 2024 التزاماً بتعليمات البنك المركزي العراقي. كما نمت قاعدة عملائنا بحوالي 57 ألف عميل لتصل إلى 210 ألف عميل. توسعنا أيضاً في شبكة الصرافات الآلية بإضافة 50 جهازاً جديداً حول العراق، ليصل العدد الإجمالي إلى 190 جهاز. وفيما يخص التوسع الجغرافي، فقد افتتحنا 5 فروع جديدة في عام 2023 وهناك فرعين قيد الإنشاء ليصل الإجمالي إلى 31 فرعاً بما في ذلك فرع واحد في المملكة العربية السعودية والذي قام بتقديم قيمة مضافة كبيرة للشركات السعودية والعراقية من خلال تسهيل إرسال واستقبال الحوالات الداخلية والخارجية، ومنح التسهيلات الائتمانية، وتقديم خدمات التمويل التجاري.

السيدات والسادة،

وفي إطار تطوير خدماتنا وتعزيز تجربة عملائنا، قام المصرف الأهلي العراقي بافتتاح عدد من المراكز المتطورة لعد وفرز النقد، وافتتاح قسم مخصص للتحويلات الخارجية بما يضمن تقديم خدمة متميزة لزبائن المصرف من الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

كما يفخر المصرف الأهلي العراقي بتقديم مجموعة متنوعة من المنتجات الجديدة التي تلبي احتياجات عملائه وتعزز تجربتهم المصرفية. فقد طرحنا منتج "حساب الأطباء"، وهو منتج مصمم خصيصًا لتلبية الاحتياجات المالية للعاملين في القطاع الصحي. كما طرحنا منتج "حساب الأطفال"، والذي يهدف إلى تعزيز الوعي المالي لدى هذه الفئة. بالإضافة إلى ذلك، فقد قمنا بإصدار بطاقة Infinite الائتمانية والتي وفرت مجموعة واسعة من المزايا والخدمات الحصرية لحامليها. كما وشارك المصرف بمشروع "حسابي" والمتعلق بعملية توظيف الرواتب لموظفي القطاع العام في إقليم كردستان العراق.

كما وبدأ المصرف بتقديم خدمات الحافظ الأمين وذلك بعد أن تم الحصول على الموافقات الرسمية من قبل كل من هيئة الأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية. وتهدف هذه الخدمة إلى حماية المستثمرين العراقيين والاجانب وتقديم كافة الخدمات الاستثمارية لهم.

وعلى صعيد التعاون الدولي، فقد تم فتح حساب جديد لدى مصرف جي بي مورغان JPM ، وزيادة التعاملات المالية مع مصرف سيتي بنك Citi، وتوقيع اتفاقية تمويل مع مؤسسة التمويل والتنمية الدولية الأمريكية (DFC).

وكدليل على التزامنا بخطة استراتيجية شاملة ومرنة تركز على الاستدامة والتحول الرقمي والارتقاء بخدمة العملاء، فقد التزم المصرف الأهلي العراقي بمواكبة اخر التطورات التكنولوجية وتعزيز أمن المعلومات وكفاءة الخدمات المصرفية. فقد عملنا على إكمال جميع المتطلبات الفنية والتهئية لإطلاق النظام المصرفي T24 الأفضل والأحدث في العالم من شركة Temenos السويسرية والذي تم اطلاقه بداية عام 2024. كما قمنا بالتهئية الفنية لإطلاق نظام جديد لإدارة مكافحة غسل الأموال AML Sirion.

وضمن رؤية المصرف التوسعية، فقد باشرت شركة الأهلي العراقي للتقسيط بأعمالها خلال عام 2023 حيث تقوم بتقديم خدمات بيع السيارات بالتقسيط للزبائن الموطنة رواتبهم لدى المصرف الأهلي العراقي.

وفيما يتعلق بخطط المصرف لعام 2024 فسوف يواصل المصرف التوسع بشبكة فروعها والتي سيتم زيادتها بواقع 7 فرع لتصل إلى 38 فرعاً مع نهاية عام 2024. كما وسيتم التوسع بشبكة الصرافات الآلية وزيادتها لتصل إلى 400 صراف بالإضافة إلى التركيز على تطوير وتسويق الخدمات المصرفية الالكترونية وزيادة حصة المصرف في تمويل التجارة للشركات الكبرى والتوسع بمشروع توظيف الرواتب وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى التوسع في استقطاب ودائع الافراد والشركات والمؤسسات الرسمية الحكومية متسلحين بالثقة التي حازها المصرف في القطاع المصرفي المدعومة بنتائج المالية وخدماته المتطورة.



السيدات والسادة الكرام،

وفي الختام، أود أن أعبر عن امتناني العميق وتقديري الخالص للبنك المركزي العراقي، ولمعالي المحافظ الفاضل، على دعمهم الدائم وتعاونهم المستمر. فقد كان دورهم الرائد في مواجهة التغيرات الكبيرة بمثابة دفعة قوية لتطوير القطاع المصرفي العراقي وتهيئة بيئة مواتية للنمو والتطور.

أتقدم كذلك بجزيل الشكر لهيئة الأوراق المالية ودائرة تسجيل الشركات وسوق العراق للأوراق المالية ورابطة المصارف الخاصة العراقية، وكافة المؤسسات الداعمة للاقتصاد العراقي.

أعرب كذلك عن تقديري البالغ لمساهمي المصرف الأعزاء على ثقتهم الغالية ودعمهم المتواصل، الذي كان دائماً بمثابة دافع ومصدر إلهام لنا في كل خطوة. كما أشكر بكل إظلال مراقبي حساباتنا، الذين بذلوا جهوداً جبارة في دعم مسيرتنا وتقويمها.

كلمات الشكر لا تكفي للتعبير عن مدى تقديري للإدارة التنفيذية وكافة موظفي المصرف، الذين تطوا بروح العمل الاستثنائي والتفاني اللافت والذي ساهم في تحقيق النتائج الباهرة والتميزة. إن تفانيهم وإخلاصهم كان عماداً لاستمرارية نجاحنا ونموننا. كما وأود أن أعرب عن امتناني العميق لزملائي أعضاء مجلس الإدارة على جهودهم المتفانية والدؤوبة في قيادة المصرف نحو النجاح المستمر. ولزباننا الأعزاء كل الشكر والتقدير على ثقتهم الغالية التي منحونا إياها، والتي نعتبرها أمانة نسعى دائماً للحفاظ عليها وتعزيزها.

أسأل الله عز وجل أن يديم على العراق وشعبه نعمة الأمن والازدهار، وأن يكون لنا عوناً ومعيناً في كل خطواتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

باسم خليل السالم
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس ادارة المصرف الاهلي العراقي السنوي عن نشاط المصرف للسنة المالية المنتهية في (31/ كانون الاول/ 2023)

يسر مجلس ادارة المصرف الاهلي العراقي ان يقدم للسادة المساهمين التقرير السنوي الشامل عن اداء المصرف مرفقا بالبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في (31/كانون الاول/ 2023) وفقا لاحكام المادتين (117،134) من قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997) المعدل و عملا بالقاعدة المحاسبية رقم (10) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية و الرقابية و لاحكام قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004) ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي.

ان مجلس ادارة المصرف الاهلي العراقي مسؤول عن دقة و كفاية البيانات المالية الموحدة و عرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد أنظمة الضبط و نظام الرقابة الداخلية الضرورية لاعداد البيانات المالية الموحدة و اظهارها خالية من الازياء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال او خطأ.



04.

النسب المالية

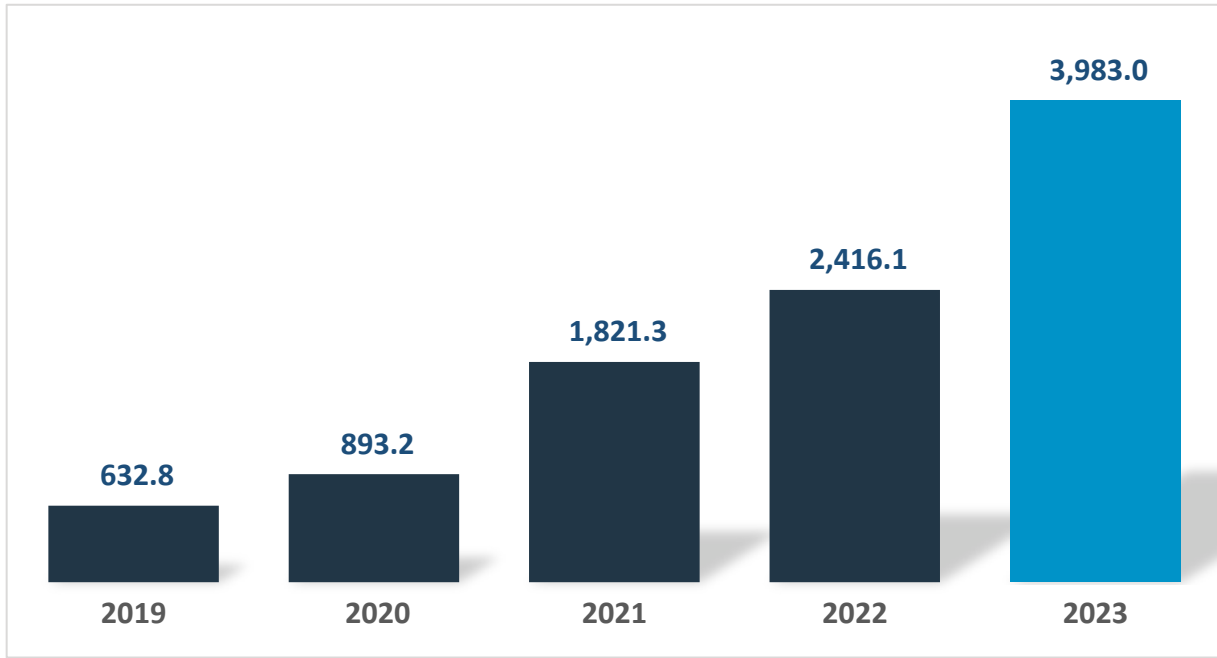


Assets

(IQD billions)

الموجودات

(بمليارات الدنانير العراقية)

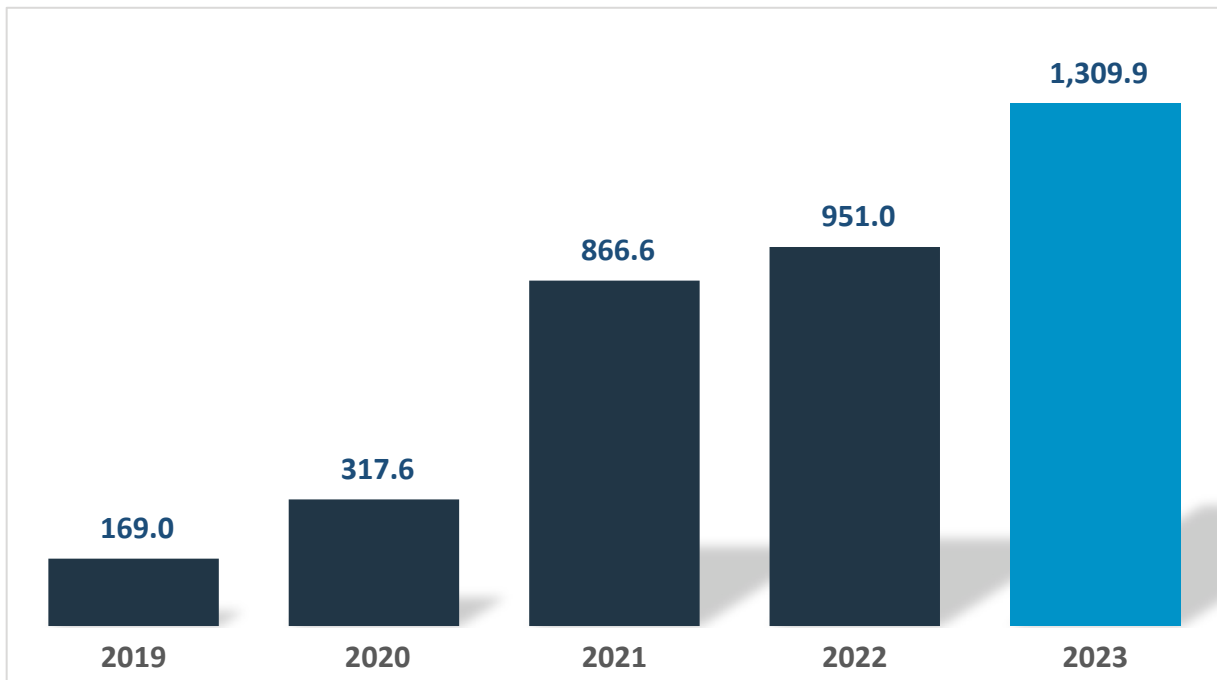


Net Credit Facilities

(IQD billions)

صافي التسهيلات الائتمانية

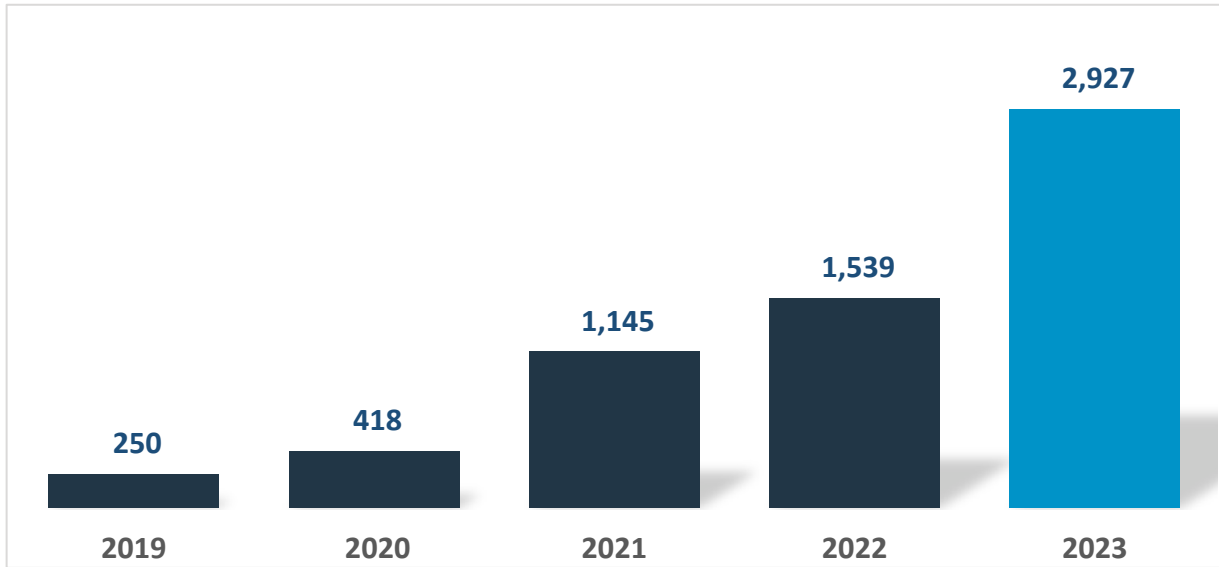
(بمليارات الدنانير العراقية)





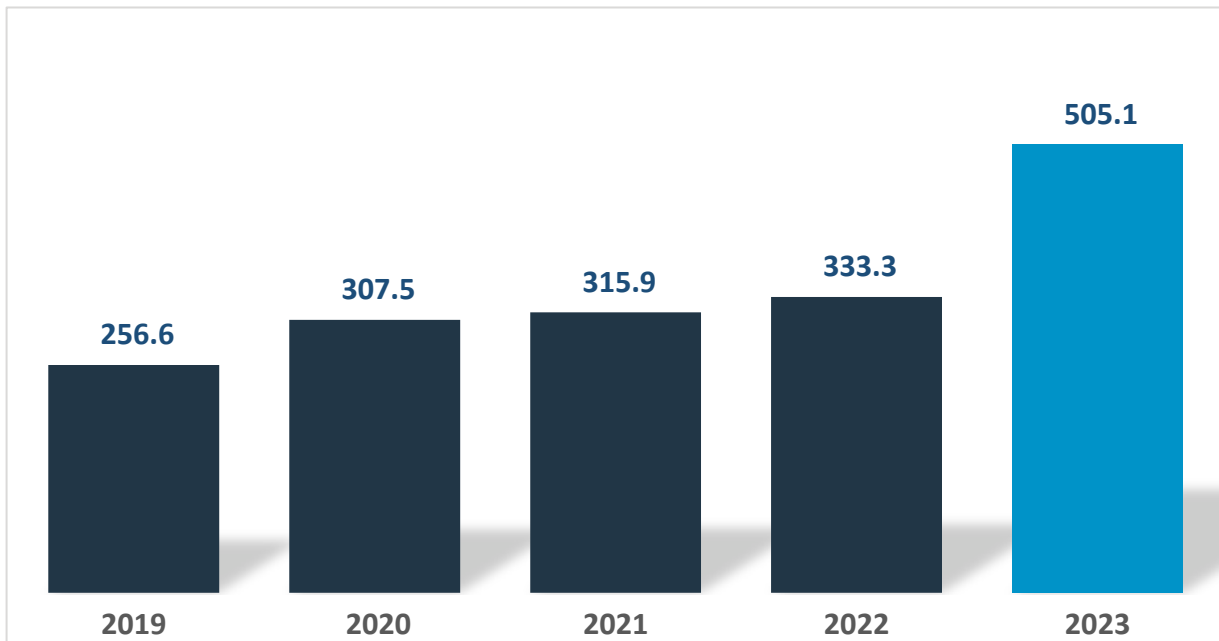
Customers Deposits
(IQD billions)

ودائع العملاء
(بمليارات الدنانير العراقية)



Equity
(IQD billions)

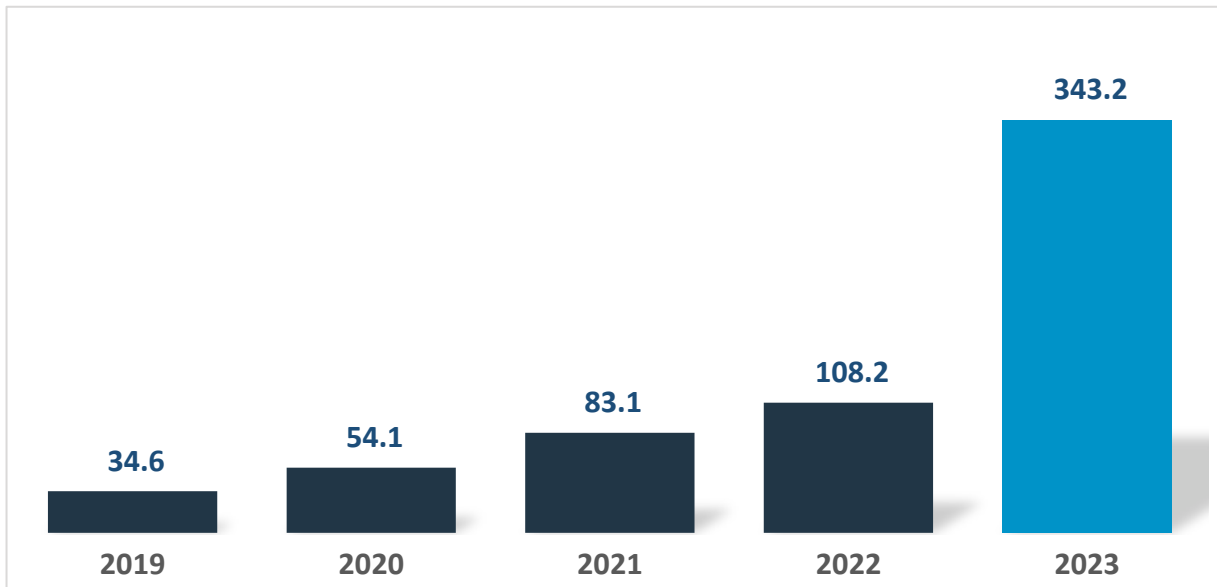
حقوق الملكية
(بمليارات الدنانير العراقية)





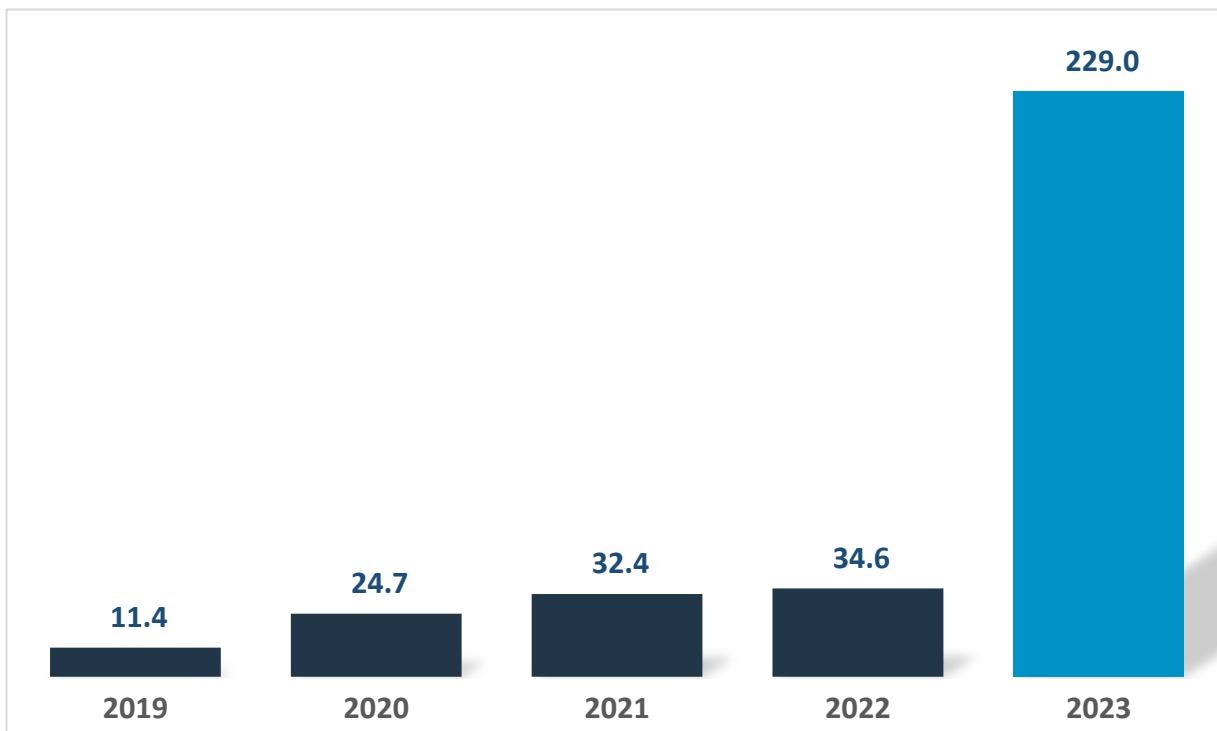
Total Revenue
(IQD billions)

إجمالي الدخل
(بمليارات الدنانير العراقية)



Income Before Tax
(IQD billions)

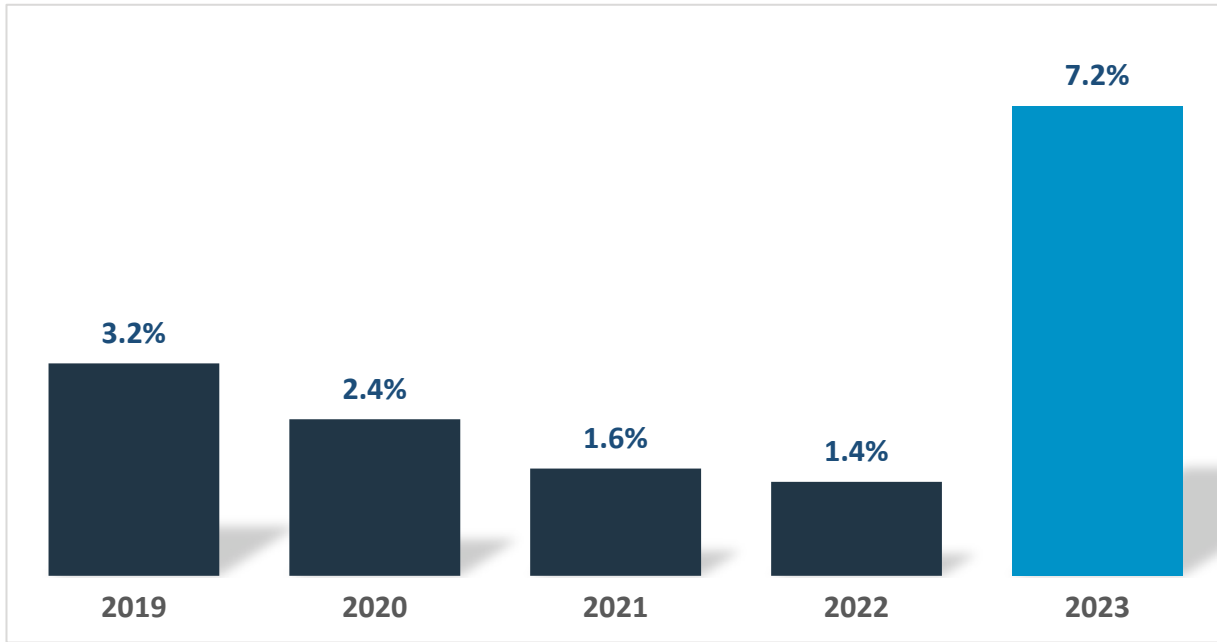
الربح قبل الضرائب
(بمليارات الدنانير العراقية)





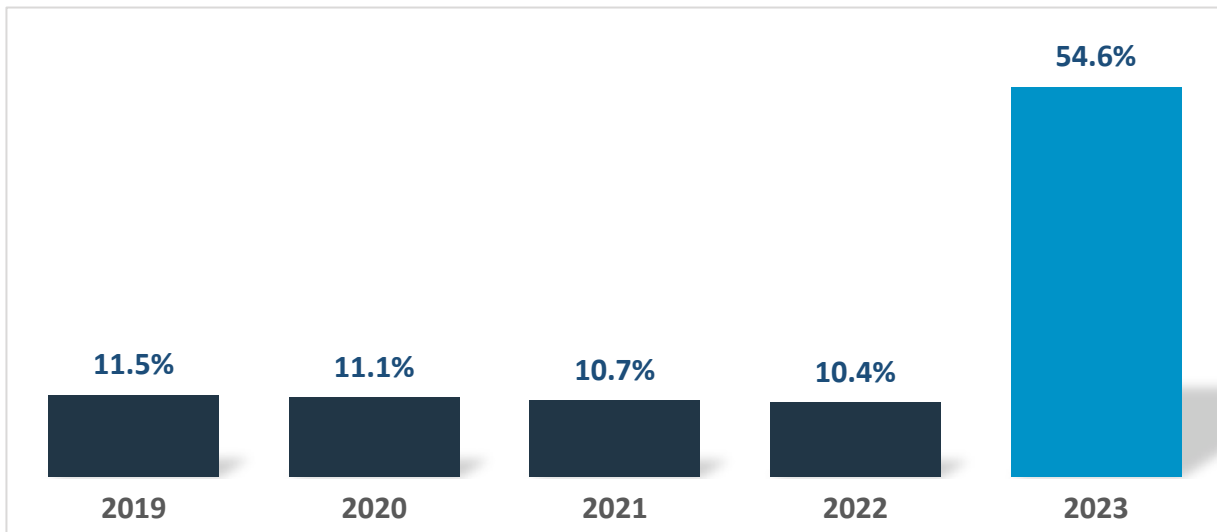
Return on Average Assets (Annualized)
(Before Tax)

العائد على متوسط الأصول (سنوي)
(قبل ضريبة الدخل)



Return on Average Equity (Annualized)
(Before Tax)

العائد على متوسط حقوق الملكية (سنوي)
(قبل ضريبة الدخل)



05.

تقرير مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

طموحات المصرف في تحقيق أهدافه

انطلاقاً من الرؤى الاستراتيجية وتزامناً مع توجيهات البنك المركزي العراقي، يسعى المصرف الأهلي العراقي للعمل على المساهمة الفعالة في تطوير المصرفي العراقي من خلال تطبيق أفضل الخدمات المصرفية العالمية وتطوير المنتجات والخدمات التي تخدم شرائح المجتمع المختلفة وتقدم الحلول المالية الشاملة لهم والتي تمكنهم من تطوير أعمالهم وتوفير احتياجاتهم بكل سهولة وسرعة.

و تتمحور طموحات و أهداف المصرف الأهلي العراقي حول تعزيز المزايا التنافسية لمنتجات و خدمات المصرف و ذلك من خلال تطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية الالكترونية وتطوير خدمات دفع الرواتب لما لها من أهمية كبيرة في خدمة شريحة واسعة من المجتمع العراقي، بالإضافة الى تعزيز خدمات الدفع الالكتروني سواء عن طريق البطاقات الائتمانية و البطاقات المدفوعة مسبقاً أو من خلال الخدمات الالكترونية عبر الانترنت حيث يسعى المصرف الى زيادة قاعدة عملائه من خلال هذا التطوير المستهدف، بالإضافة الى توسيع الانتشار الجغرافي لفروع المصرف لتغطية كافة محافظات العراق.

وتبنى المصرف الأهلي العراقي منذ منتصف عام 2017 مشروع توظيف رواتب موظفي الدولة، وذلك من خلال خطة عمل تستهدف الوصول لأكبر عدد ممكن من موظفي الدولة لتحقيق الطموحات والأهداف التي يتطلع لها المصرف كما قام المصرف بتوفير برنامج توظيف رواتب موظفي القطاع الخاص من موظفي الشركات المحلية والأجنبية.

فروع المصرف

يقدم المصرف خدماته من خلال فروع المنتشرة والتي تغطي أغلب المحافظات العراقية عبر 29 فرع موزعة في 12 محافظات مختلفة، حيث تتواجد 10 فروع للمصرف في العاصمة بغداد (الرئيسي، الجادرية، المنصور، الكاظمية، الأعظمية، جميلة، بغداد مول، اليرموك، زيوته، مول دريم سيتي) بالإضافة إلى 4 فروع في محافظة البصرة (الجزائر، مناوي باشا، أم قصر، الرميلة) و يتواجد المصرف في المحافظات الأخرى مثل النجف و السليمانية و أربيل و الموصل و كربلاء و الانبار.

كما يباشر فرع المصرف الأهلي العراقي في المملكة العربية السعودية أعماله المصرفية حيث يقوم بتقديم الخدمات المصرفية للشركات في كلا البلدين و تسهيل المعاملات المصرفية بين العراق و السعودية.

إضافةً إلى ما ذكر، فإن المصرف يعمل بشكل دؤوب على افتتاح فروع جديدة ضمن خطة التوسع المرسومة للعام القادم 2024 في العاصمة بغداد والمحافظات الأخرى، وذلك لتقديم خدماتنا لأكبر شريحة ممكنة من العملاء بأسلوب متميز.

كل ما تقدم، يمثل تطورات المصرف ونهجه في تقديم أفضل الحلول المصرفية التي تلبي متطلبات واحتياجات شرائح عملائه المختلفة ودعم وتعزيز ثقافة التوفير لدى العملاء لاستقطاب أكبر قيمة من الودائع والعمل على منح تسهيلات مصرفية منافسة "قروض شخصية - بطاقات ائتمانية" بضمانة تحويل راتب الموظف. مع الاستمرار بالعمل على ضمان توسيع قاعدة الانتشار في الخدمة وتحديداً في المحافظات الغير مخدومة بفروع أو شبكة صراف آلي بهدف تخفيض الكلف الناتجة عن هذه العملية وتوفير الخدمة بأسلوب جديد يتوافق مع توجه المصرف الأهلي العراقي عبر تعزيز خدمات الدفع الإلكتروني بواسطة منافذ السحب وحث العملاء على استخدام هذه الخدمات.

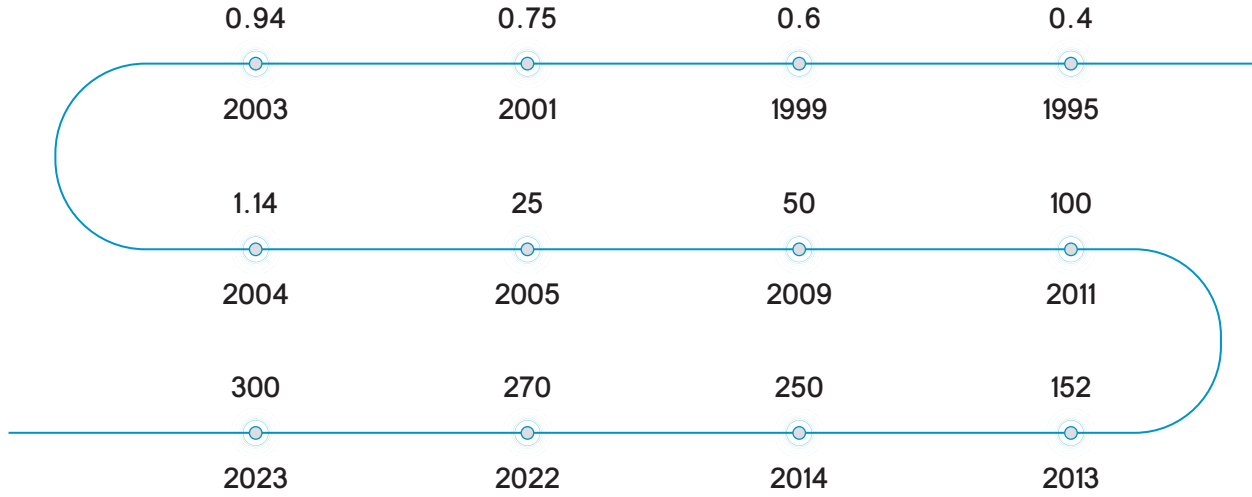
وفي ذات السياق، بإمكان عملاء المصرف الأهلي العراقي ربط حسابهم المصرفي مع المحفظة الإلكترونية "زين كاش" عبر خطوات بسيطة وسلسة وسريعة توفر للعملاء خيارات عديدة لعمليات السحب و عمليات الشراء عبر التطبيق الخاص بهذه الخدمات.

أيضاً، تم إنشاء برنامج خاص يهتم بشريحة كبار العملاء (برنامج النخبة) والذي يستهدف شريحة محددة بناءً على حجم تعاملاتهم القائمة مع المصرف أو استقطاب عملاء جدد وتصنيفهم كعملاء ضمن شريحة النخبة بناءً على حجم تعاملاتهم المتوقعة؛ ولأجل إنجاح هذا البرنامج تم تخصيص كافة الموارد اللازمة والطاقات البشرية المتميزة لدعم برنامج النخبة وتوفير برنامج خدمة للعملاء هو الأول من نوعه على مستوى العراق من ناحية تخصيص مراكز خدمة محددة لعملاء النخبة في (بغداد، النجف، البصرة، السليمانية، أربيل) مجهزة بكافة وسائل الرفاهية التي تتناسب وغايات البرنامج.

كما تشارك فروعنا بصورة فعالة بعملية تنمية الأعمال التجارية الخاصة بقطاع الشركات وتوفير الدعم والخدمة اللازمين لضمان استمرارية نمو هذه الأعمال وخلق تجربة مميزة تعكس قيمة ورؤى المصرف وفريق عمله.



تطور رأس المال وحقوق الملكية والاحتياطيات وعضوية مساهمة المصرف في الشركات
تأسس المصرف في عام 1995 برأس مال قدرة 400 مليون دينار عراقي، أدناه تطور رأسمال المصرف (بالمليار دينار)



حقوق الملكية (بالآلاف دينار)

السنة المالية	حقوق ملكية	الربح قبل الضريبة	الارباح الموزعة توزيعات نقدية اسهم مجانية	سعر الاغلاق
2023	505,090,160	228,985,801	30,000,000	2.43
2022	333,266,886	34,598,436	-	1.10
2021	315,862,148	32,370,618	20,000,000	1.23
2020	307,294,926	24,707,854	20,000,000	0.92
2019	256,516,942	11,420,932	-	0.61

يملك المصرف شركتين تابعتين كالتالي:

اسم الشركة	نوع الشركة	النشاط الرئيسي	رأسمال الشركة	العنوان	نسبة الملكية
شركة المال العراقي للساواة المالية	محدودة المسؤولية	شركة وساطة لبيع وشراء الاوراق المالية	مليار دينار عراقي	بغداد	%100
شركة الاهلي العراقي للتقسيت	محدودة المسؤولية	تجارة و بيع و شراء السيارات و الاليات و المكائن و المعدات	10 مليار دينار عراقي	بغداد	%51

يملك المصرف مساهمات بشركات اخرى ولكن بنسب تقل عن %10.



بيئة الضبط والرقابة الداخلية

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

ان مجلس الإدارة مسؤول عن اعتماد وتطبيق أنظمة رقابة داخلية لدى المصرف قادرة على ضمان وتحقيق دقة ونزاهة البيانات المالية والالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

وفي هذا الاطار فقد تم اعتماد سياسات وأنظمة تضعها الإدارة التنفيذية تغطي كافة الجوانب المتعلقة ببيئة الضبط والرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومسؤولية مجلس الإدارة التنفيذية عنها حيث يتم مراجعتها وتعديل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية سنويا وذلك من خلال استحداث دوائر ووحدات رقابية جديدة او تدعيم الدوائر والفروع بهذه الأنظمة.

التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة تهدف الى مساعدة المصرف من خلال تقديم خدمات تأكيدية واستشارية تتسم بالاستقلالية والموضوعية وذات قيمة مضافة باستخدام أسلوب منهجي ومنظم لتقييم فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية (INTERNAL CONTROL) و إدارة المخاطر (RISK MANAGEMANET) والحاكمية والمؤسسية (CORPORATE GOVERNANCE) .

الاستقلالية:

تتبع الدائرة وظيفيا وبشكل مباشر الى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة المصرف ، ويتبع اداريا الى المدير المفوض للمصرف ولا يجوز اسناد أعمال تنفيذية الى إدارة التدقيق الداخلي.

نطاق العمل

- يغطي نطاق عمل دائرة التدقيق والرقابة الداخلية كافة عمليات ونشاطات ومراكز عمل المصرف بما فيها النشاطات المسندة لجهات خارجية والشركات التابعة له (OUTSOURCED ACTIVITIES).
- يشتمل نطاق عمل الدائرة على تقييم كفاءه وفعالية أنظمة عمليات الحاكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية قد تم تصميمها وتنفيذها كما هو مخطط له .
- يغطي نطاق التدقيق الداخلي كافة الأنشطة والعمليات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في المصرف والمتعلقة بحاكمة وإدارة المعلومات و التكنولوجيا المصاحبة لها وحاكمة امن تكنولوجيا المعلومات.

المهام الرئيسية

- ان رئيس التدقيق والرقابة الداخلية مسؤول امام لجنة التدقيق عما يلي:
- اجراء تقييم سنوي حول مدى كفاية وفعالية وكفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وتقديم التوصيات المناسبة حيال نقاط الضعف وذلك ضمن نطاق عمل الدائرة
- اعداد ومتابعة تنفيذ خطة تدقيق سنوية مبنية على المخاطر تضمن تدقيق الاعمال والنشاطات والعمليات حسب أهميتها ومستوى التعرض للمخاطر وللتأكد من كفاءة وفعالية الإجراءات الرقابية للحد من المخاطر التي قد يواجهها المصرف.
- اعداد وإصدار تقرير تدقيق يتضمن الملاحظات الهامة الناتجة عن تنفيذ برامج تدقيق نشاطات واعمال المصرف والشركات التابعة وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين هذه العمليات وتلافيها مستقبلا
- اعداد وتطبيق نظام لمتابعة تصويب ملاحظات التدقيق القائمة لدى مراكز العمل المختلفة ورفع تقارير دورية الى لجنة التدقيق بنتائج هذه المتابعة
- المحافظة على وجود موظفي تدقيق مؤهلين ويمتلكون معلومات ومهارات ومعارف وخبرات كافية وشهادات مهنية متخصصة تتناسب مع متطلبات ميثاق التدقيق الداخلي مع رصد المخصصات الكافية لتدريب وتطوير كادر التدقيق الداخلي
- تزويد واطلاع لجنة التدقيق على اية تعديلات على أساليب و / أو افضل الممارسات في مجال التدقيق الداخلي
- التحقق من تدوير موظفي التدقيق والرقابة الداخلية على أنشطة المصرف كل ثلاثة سنوات كحد أعلى



بيئة الضبط والرقابة الداخلية

الصلاحيات:

- لتمكين رئيس وموظفي التدقيق والرقابة الداخلية من تنفيذ المهام والواجبات الموكلة لهم فانة تم تخويلهم بالصلاحيات التالية:
- الوصول وبدون قيود الى تقارير، والسجلات، والعمليات، والى جميع ممتلكات المصرف وشركاته التابعة.
- الاتصال مع جميع مدراء وموظفي المصرف وشركاته التابعة.
- الاتصال بحرية تامة مع رئيس مجلس الإدارة ورئيس وأعضاء لجنة التدقيق والمدقق الخارجي ومراقب الامتثال في المصرف .
- طلب مساعدة أي موظف في المصرف او الشركات التابعة عند تنفيذ عملية التدقيق وطلب مساعدة أي خبير من خارج المصرف وفي حال الحاجة لخبير خارج المصرف يتم ذلك بعد الموافقة المسبقة من لجنة التدقيق.

أهم إنجازات دائرة التدقيق خلال عام 2023

- انجاز التدقيق الشامل على كافة فروع المصرف واهم الإدارات والاقسام ذات المخاطر المرتفعة/المتوسطة.
- أتمتة إجراءات متابعة تصويب ملاحظات تقارير التدقيق الداخلي.
- تخفيض نسبة ملاحظات التدقيق القائمة الى أدنى مستوياتها على مدار العام 2023.
- مراجعة كافة السياسات وإجراءات العمل المعتمدة من المصرف للتأكد من وجود الضوابط الرقابية على تنفيذ العمليات
- تعزيز كادر إدارة التدقيق الداخلي بكفاءات مؤهلة بخبرات وشهادات مهنية
- عقد ورش عمل وجلسات توعوية حول الملاحظات المتكررة في تقارير التدقيق والية التعامل مع ملاحظات تقارير تفتيش البنك المركزي العراقي.
- مراجعه طلبات العملاء الخاصة بأعادته تفعيل الحسابات الجامدة الخاصة بهم وبشكل شهري حسب تعليمات البنك المركزي العراقي.
- اصدار تقرير فصلي شامل بأعمال المصرف التزاما بتعليمات البنك المركزي العراقي.

التدقيق الخارجي

يعين المدقق الخارجي من قبل الهيئة العامة بناء على توصية مجلس ادارة المصرف وهي عملية يقوم بها المدقق المستقل بفحص القوائم المالية والسجلات المحاسبية والتزام المصرف بالا فصاحات بهدف اعطاء رأي عن مدى عدالة القوائم المالية والحسابات والتزام المصرف بالا فصاحات التي حددتها معايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting Standaeods IFRS وتعليمات البنك المركزي والتشريعات والتعليمات الاخرى ذات العلاقة. كما وصدرت تعليمات من البنك المركزي بخصوص رفع مستوى اداء التدقيق الخارجي بشكل فاعل وذلك بتدقيق حسابات المصارف من قبل اثنين من مراقبي الحسابات وفقاً لأسلوب التدقيق المشترك (Joint Audit).

الادارة المالية

حرصت الإدارة المالية على تقديم كافة الخدمات المطلوبة للمصرف خلال العام 2023 ، والالتزام التام بتوفير كامل المتطلبات لجميع الجهات الرقابية بالإضافة الى اتخاذ اقصى الاجراءات الرقابية على حسابات المصرف بشكل عام ومراقبة النتائج الفعلية مع الخطط الاستراتيجية والوقوف على الانحرافات. وقامت الإدارة المالية بدعم عملية التحضير لتطبيق النظام المصرفي الجديد بداية العام 2024 ، بالإضافة الى ذلك ، قامت الادارة المالية بالتعاون مع الدوائر المعنية بتقديم المساعدة لإتمام عملية رفع رأسمال المصرف الى 300 مليار دينار عراقي.

كما استمرت الإدارة المالية بالالتزام بتطبيق السياسات المتحفظة فيما يتعلق بتخفيض النفقات والوصول الى نسبة كفاءة جيدة للمحافظة على هامش الربح التزاماً بتطبيق استراتيجيات المصرف. وفيما يتعلق بتطبيق النظم الإلكترونية ضمن أعمال الإدارة المالية، وبالتماشي مع الخطة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات، فقد تم الانتهاء من أتمتة التقارير المتعلقة بالجهات الرقابية حيث سيتم البدء باستراجها عند تطبيق النظام المصرفي الجديد بداية العام 2024 بالإضافة الى البدء بأتمتة التقارير المالية الداخلية و التي يتوقع ان يبدأ العمل بها خلال الربع الاول من العام 2024.



بيئة الضبط والرقابة الداخلية

إدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال

استمرت ادارة الامتثال خلال عام 2023 بمهامها واعمالها لتقييم مدى امتثال المصرف للقوانين والتعليمات والانظمة الصادرة عن كافة الجهات الرقابية وتطبيق افضل الممارسات العالمية المرتبطة بالقطاع المصرفي والمالي وذلك لتجنب تعرض المؤسسة لاي مخاطر رقابية قد تؤثر سلبا على سمعة المؤسسة .

حيث يعتبر نشاط الامتثال من الانشطة المهمة والتي تقع على عاتق موظفي المصرف بشكل عام حيث ان الامتثال يبدأ من قمة هرم المصرف المتمثل مجلس ادارته ويكون الامتثال فاعلا اكثر مايكون في ثقافة المصرف التي تشدد على معايير الامانه والنزاهة والتي يكون فيها مجلس الادارة والادارة التنفيذية قدوة يتخذى بها في ممارستهما لأدوارهما القيادية .

وكذلك ترسيخ روح التعاون والالتزام والاستمرار بدعم ونشر ثقافة الامتثال بكافة جوانبه من خلال عقد الدورات التدريبية وورش عمل توعوية لتأهيل وتوعية موظفي المصرف في الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ورفع المستوى العام لموظفي المصرف وللتعرف على المخاطر المحتملة الوقوع والالتزام بتعليمات الجهات الرقابية .

ويعتبر قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب من الاقسام الرقابية المستقلة المعتمدة لتنفيذ متطلبات قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم 39 لسنة 2015 ومسؤول عن التأكد من عدم تمرير اي عملية مالية مصرفية مخالفة لاي قانون او تعليمات من الجهات الرقابية ومعايير العمل العالمي والتطورات العالمية وهي تتبع الى مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس ادارة المصرف .

حيث قام القسمين بالعديد من الخطوات التي تعزز وترسخ امتثال المصرف كالاتي :-

1. العمل على تطوير ورفع كفاءة انظمة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب من خلال اقتناء انظمة حديثة ومتطورة تحاكي المتطلبات الحديثة ويتم تطبيق تعليمات الجهات الرقابية والهدف منه حماية المصرف و الاقتصاد الوطني من اساءة استخدام القطاع المالي من قبل اشخاص وجهات خارجة عن القانون .

2. متابعة اعداد وتحديث سياسات واجراءات عمل المصرف من قبل الجهات المعنية في المصرف لتتوافق مع المتغيرات في متطلبات الجهات الرقابية .

3. اعداد نشرات توعوية خاصة باقسام الامتثال والابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب بصورة شهرية تخص تعليمات وضوابط البنك المركزي العراقي لزيادة وعي الموظفين بثقافة الامتثال .

4. العمل على رفع دور موظف الارتباط والتأكد من امتثال الفروع العاملة بالسياسات و الاجراءات وتعليمات الجهات الرقابية .

5. انشاء اقسام رقابية جديدة تحت مظلة الامتثال وزجها بكوادر مدربة باحدث الطرق الرقابية والمتابعة تماشيا مع التطورات الاخيرة في السوق العراقي لتسهيل تنفيذ العمليات الخاصة بالزبائن ومواجهة كل التحديات الخاصة ببيع وشراء العملة الاجنبية في الاونة الاخير .

6. استيعاب اكبر عدد ممكن من الزبائن (الافراد والشركات) تماشيا مع المتطلبات الرقابية وامتثالاً لسياسة الشمول المالي بما ينسجم مع سياسة قبول العميل .

إدارة المخاطر

يعتبر النظام العام لادارة المخاطر و متابعتها و التخفيف منها و الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية و لجنة بازل مسؤولية شاملة و مشتركة من خلال جهات متعددة في المصرف ابتداءً من مجلس الادارة و اللجان المنبثقة عنه، مثل لجنة المخاطر الداخلية، إضافة الى جميع دوائر و فروع المصرف .

تقوم دائرة إدارة المخاطر، وهي دائرة مستقلة تتصل بلجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة بخط متصل و تتصل بالمدير المفوض بخط متقطع .

و تتركز مهامها في وضع السياسات المعتمدة في التعرف على المخاطر القائمة و المحتملة (المالية و غير المالية) و كيفية التعامل معها و رفع التقارير و التوصيات اللازمة بشكل دوري، بما يساهم في تحقيق المصرف لاهدافه الاستراتيجية .



بيئة الضبط والرقابة الداخلية

إنجازات دائرة المخاطر خلال عام 2023 : ادارة المخاطر المالية ومخاطر التشغيل

- تحديث حدود المخاطر المقبولة (Risk Appetite) بما يتناسب بشكل أكبر مع المخاطر التي من الممكن أن تواجه المصرف و تعيقه عن تحقيق الأهداف الاستراتيجية، بما يتماشى مع دليل العمل الرقابي / ضوابط ادارة المخاطر في المصارف التجارية، وبالتالي ضمان مراقبة أكثر فعالية لهذه المخاطر.
- انتقال مسؤولية اعداد تقارير : كفاية رأس المال، التركيز الفردي والقطاعي، مخاطر اسعار فوائد المحفظة البنكية والتي ترسل الى البنك المركزي بشكل فصلي، من دائرة الرقابة المالية الى دائرة ادارة المخاطر.
- أعداد خطة و العمل على بناء و تحديث مصفوفة المخاطر لمراكز العمل على نظام التقييم الذاتي (CRSA) بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف وبالتالي إجراء التقييم الفعال للمخاطر التي تعيق تحقيق هذه الأهداف و مدى كفاية الضوابط الرقابية المطلوبة للتخفيف من المخاطر المذكورة.
- بما يتعلق بخطة استمرارية الاعمال:
 1. تم اعتماد الخطة وعرضها على اللجان ذات الصلة متضمنة كافة المسؤوليات لأغراض الاستجابة في حال وقوع حوادث كبرى لكي تؤمن استمرارية اعمال المصرف.
 2. مراجعة السيناريوهات مع تطبيق إجراء الفحص لخطة استمرارية الأعمال من خلال الانتقال الى مركز التعافي من الكوارث (Disaster Recovery).
 3. تدريب الموظفين فيما يتعلق باستمرارية الأعمال ومدى اهمية ذلك وارتباطه الوثيق بمستوى الخدمة المقدمة للزبائن.
- مراجعة ضوابط الأمن المادي للفروع من خلال إجراء الزيارات التفقدية لكامل فروع المصرف و اعداد التقارير التي توضح المخاطر الحالية و المتوقعة و الإجراءات العلاجية (الضوابط المطلوبة للتخفيف من تلك المخاطر).
- إجراء جرد للعقود من خلال أعداد قائمة بالتنسيق مع (دائرة الشؤون الإدارية - وحدة العقود) لضمان التأكد من توفير المتطلبات التي تضمن استمرارية العمل في حال وقوع حوادث كبرى و مدى أستجابة المجهز لذلك مع وضع الضوابط المطلوبة لحماية البيانات التي يتم مشاركتها معه.
- أعداد التقارير الشهرية التي تتضمن أهم الأحداث التشغيلية و متابعة التوصيات ذات الصلة لضمان الالتزام من قبل مراكز العمل و عدم تكرار تلك الأحداث مما قد يتسبب بأحتمالية وقوع خسائر تشغيلية تؤثر على أرباح المصرف و إيراداته.
- تقييم مخاطر المنظومة الأمنية من خلال أعداد تقرير بنقاط الضعف الحالية التي من الممكن أن تتسبب بوقوع أحداث مستقبلاً مع تشخيص المخاطر الحالية و وضع التوصية و المتابعة مع (دائرة الشؤون الإدارية - قسم الأمن و السلامة) لأجراء المعالجات المطلوبة.
- مراجعة إجراءات عمل دوائر المصرف لتشخيص نقاط الضعف الناتجة عن عدم كفاية الاجراء الداخلي بالتالي إضافة الضوابط المطلوبة للتخفيف من المخاطر.
- إجراء التدريب و التوعية في مجال المخاطر التشغيلية للموظفين الجدد بالتالي العمل على نشر الوعي المطلوب لتحقيق أهداف المصرف الاستراتيجية مع الالتزام بمنهجيات ادارة المخاطر.
- الانتهاء من تحديث وتطوير سياسات وإجراءات العمل الخاصة بإدارة المخاطر المالية، السوق والسيولة بما يتماشى مع تعليمات الدليل الرقابي الصادر من البنك المركزي العراقي والتأكد من تحديثها بشكل سنوي، واقتراح المنهجيات وطرق قياس هذه المخاطر .
- اعتماد تقرير مؤشر الإنذار المبكر للمرة الأولى وعكس تعليمات دليل العمل الرقابي من خلاله.
- تطوير تقرير الفحوصات الضاغطة للمصرف (Stress Testing) بما يتماشى مع ملاحظات البنك المركزي، بما يتعلق بإدارة المخاطر المالية، السوق والسيولة والتشغيل.



بيئة الضبط والرقابة الداخلية

ادارة مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني

- اعداد واعتماد الاطار العام لادارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات بما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي العراقي، وقد تضمنت اجراء تقييم شامل حدد نقاط الضعف في الأنظمة والبنى التحتية في بيئة تقنية المعلومات، من أجل اتخاذ خطوات للتصين والمحافظة على سلامة وخصوصية البيانات والمعلومات المؤسسية.
- استحصال رخصة تجديد شهادة (PCI DSS) الخاصة بمعيار أمان بيانات بطاقة الدفع من خلال استيفائنا كافة المتطلبات التقنية والتشغيلية والبنية التحتية للمعلومات التي يتم فيها تخزين بيانات بطاقات الدفع بما يضمن تلبية وتعزيز أمان بيانات حاملي البطاقات التزاماً بالمعايير المطلوبة من قبل البنك المركزي العراقي.
- اجراء عمليات استكشاف وتحديد الثغرات الأمنية لجميع موارد تكنولوجيا المعلومات، ويعتبر التدخل السريع والفعال في معالجة هذه الثغرات أمراً حاسماً لضمان الحفاظ على سلامة وأمان البيانات والأنظمة.
- تطوير وتنفيذ برنامج شامل لنشر الوعي الأمني لدى العاملين في المصرف الأهلي العراقي، بهدف تعزيز معرفتهم وفهمهم للممارسات الامنة في استخدام موارد المعلومات، مع التركيز بشكل خاص على تقديم نصائح أمنية موثوقة للعملاء.
- تم تنفيذ اجراء مفصل لعملية تصنيف أصول المعلومات لجميع مراكز العمل المحددة ضمن خطة العمل السنوية، هذه العملية تهدف إلى تقييم وضمان السمات الأساسية للمعلومات (السرية، السلامة، والتوافرية) في مختلف الأصول المعلوماتية.
- تم تنفيذ اجراء مراجعة صلاحيات المستخدمين على الأنظمة، بما يتوافق مع خطة العمل الموضوعية، هذه العملية تهدف إلى ضمان ان الصلاحيات قد تم منحها بشكل صحيح ووفقاً للأشخاص المخولين، مع مراعاة الإجراءات والسياسات المعمول بها في المصرف

ادارة مخاطر التحويلات الخارجية من خلال البنك المركزي العراقي

- تشخيص النواقص الخاصة بملفات عملاء التحويلات الخارجية، بالاضافة الى الحسابات التي لم يتم تحديث بياناتها وأبلاغ الجهات المعنية بها مع المتابعة المستمرة لغايات تصويب الأوضاع و قد تم تصويب اغلب الحسابات.
- متابعة دائرة دعم الشركات ووحدة متابعة المزداد على ضوء النواقص المؤشرة من ناحية البيانات المالية لسنة 2022 لحسابات العملاء وتم استكمال التظليل المالي مع استحصال البيانات المطلوبة.
- تم تحديد حجم النواقص بما يتعلق بمستندات الشحن الخاصة بالعمليات التي تم تمريرها عبر نافذة العملة الاجنبية للفترة من 2023/1/1 ولغاية 2023/12/31 ومتابعة استكمالها مع الجهات المسؤولة وتم انجاز مراحل جيدة لاستكمال المتبقي منها.
- تقديم الدعم لفريق وحدة متابعة المزداد المنشئ خلال العام الحالي من ناحية التدريب وعقد ورش العمل للتعرف على كيفية التعامل من ناحية متطلبات التحويلات الخارجية وطبيعة المستندات المطلوبة مع آلية تدقيق هذه المستندات، بالاضافة الى تشخيص النواقص عبر التدقيق المستمر للاعمال.

السياسات والإجراءات:

يشمل التقرير نشاط الدائرة من متابعة الإجراءات والاتفاقيات والسياسات والعمل على تحديثها بما يتلاءم مع متطلبات العمل اليومي للدوائر والأقسام في المصرف إضافة الى تعليمات البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية، إضافة الى ذلك تعديل / استحداث نماذج لضمان سرعة الأداء والدقة في العمل. ويتم مراجعة كافة الإجراءات بشكل دوري أو كلما دعت الحاجة حسب تعديلات التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية.

1. تم العمل خلال سنة 2023 على استحداث (20) اجراء وتحديث (77) اجراء عمل تم تعميمها على موقع إجراءات المصرف.
 2. تم تحديث / استحداث 15 سياسة وتعميمها على موقع إجراءات المصرف.
 3. استحداث 6 اتفاقيات مستوى الخدمة
- و قد تم انجاز مجموعة من السياسات و الاجراءات الخاصة بفرع السعودية و تعميمها بما يتماشى مع القوانين و التعليمات الصادرة من البنك المركزي السعودي.



المنتجات التي قدمها المصرف

المنتجات التي تم إعدادها من قبل وحدة السياسات والإجراءات بعد الحصول على الموافقات اللازمة:

1

منتجات الودائع وتشمل (ودائع ثابتة مدفوعة الفوائد مسبقاً / وودائع ثابتة بفائدة شهرية، وودائع طريق الذهب، شهادات الإيداع، طفل الأهلي)

التسهيلات الائتمانية وتشمل (قروض شخصية، سلفتي، apple loan، البطاقات الائتمانية بأنواعها)

2

3

الخدمات الالكترونية وتشمل (تطبيق المصرف الأهلي العراقي، كشف الحساب الالكتروني، مركز الخدمة الهاتفية، خدمة هلا / حساب واتساب، بطاقات السحب المباشر، المحفظة الالكترونية / المنافذ الالكترونية)

برنامج خصومات باستخدام البطاقات الصادرة من المصرف الأهلي العراقي

4



إنجازات دوائر المصرف خلال العام 2023

دائرة الموارد البشرية

- إطلاق المنصة التعليمية LRN.
- استكمال التدريب على المنصة التعليمية LinkedIn بنسبة تفاعل 99%.
- استحداث وإطلاق السياسة الخاصة بقسم التدريب والتطوير .
- إجراء تدريب خدمة العملاء ومهارات البيع الخاص موظفي خدمة العملاء.
- اتمتة إجراءات التدريب من خلال منصة MenaMe.
- تغطية دورات اللغة الإنكليزية للاعمال لمجموعتين من موظفي المصرف.
- استكمال تدريبات النظام المصرفي T24 لجميع موظفي المصرف.
- استكمال دورة الامن والسلامة مع وزارة الدفاع العراقية.
- إجراء استبيان الرضا الوظيفي.
- اتمتة إجراءات نقل التوظيف من خلال منصة MenaMe.
- ادارة التوسع من خلال توظيف المرشحين المؤهلين.
- تغيير عقد التأمين الصحي بخدمات أفضل الى الموظفين وعوائلهم.
- تحديث نظام MenaMe بميزات ومنها : (تفعيل Mobile App ، تفعيل تنبيهات في حال انتهاء العقود واطافة تقارير وميزات اخرى).
- اتمتة جميع الاجراءات والسياسات الخاصة بقسم الموارد البشرية على MenaMe.
- اتمتة إجراءات التأمين الصحي على نظام MenaMe.
- ارشقة جميع اضاير العاملين بالمصرف الاهلي العراقي.
- تجمع موظفيين المصرف الاهلي العراقي السنوي.
- تم البدء بارشقة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والسير الذاتية الخاصة بجميع موظفي المصرف الاهلي العراقي.
- حدث NBI Star.
- تطبيق اختبار Testello للموظفين الجدد.
- لا يوجد رفض في توظيف من قبل البنك المركزي.
- تم إطلاق سلم الرواتب لأول مرة في المصرف الاهلي العراقي.

دائرة مراجعة الائتمان

تتولى هذه الدائرة، وحسب شريحة العميل، مسؤولية تقييم الدراسات الائتمانية من حيث التحليل المالي والائتماني للعملاء، و تحديد المخاطر ووضع التوصيات المناسبة بمعزل عن مؤثرات التعامل الشخصي مع هؤلاء العملاء، بناء على تقييم متوازن لمخاطر الائتمان، والحكم على أوضاع العملاء من خلال بياناتهم المالية وغير المالية والوثائق الداعمة والمؤيدة لوضعهم، بالإضافة إلى تصنيف العملاء حسب المخاطر من خلال نظام التصنيف المعتمد لدى البنك Moody's ، وإلى جانب دورها الاستشاري في تقوية وترسيخ الفكر الائتماني و الى كونها جزء أساسي وفاعل في لجان التسهيلات المختلفة.



إنجازات دوائر المصرف خلال العام 2023

دائرة مراقبة الائتمان

هي احدى الدوائر الرقابية في المصرف والتي تهدف بشكل رئيسي الى مراقبة العمليات اليومية المتعلقة بالائتمان بنوعيه النقدي والتعهدي لضمان سلامة المحفظة الائتمانية والتأكد من الالتزام بالسياسة الائتمانية للمصرف وتعليمات البنك المركزي العراقي بالإضافة الى التحقق من استكمال كافة الوثائق والشروط الواردة في قرارات لجان الائتمان ومن ضمنها توثيق الضمانات، ان وجدت، لكافة العملاء قبل تنفيذ هذه القرارات والتبليغ الفوري لأي تجاوزات مما يحافظ على حقوق المصرف.

استكمل العمل خلال العام 2023 على الارشفة الالكترونية لكافة الملفات والضمانات العائدة لقطاع تسهيلات الشركات الكبرى والشركات المتوسطة والصغيرة اضافة الى ملفات وضمانات قطاع تسهيلات الافراد وقد أصبح من الممكن الاطلاع على محتوى الملف بكامله من خلال نظام الارشفة دون الحاجة الى العودة الى الملف الورقي.

كما تم العمل على الاحتفاظ بأصول الضمانات العائدة لكافة الملفات بطريقة منظمة تكفل عملية ترتيبها والوصول اليها بشكل آمن. تم استحداث بعض الاجراءات المتعلقة بتنفيذ عمليات القروض من مراقبة ثنائية وغيرها مما يسمح بتعزيز دور الرقابة والحفاظ على حقوق المصرف.

إدارة الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة

تسهيلات الشركات الكبرى:

تمكنت إدارة الشركات الكبرى من الاستمرار في زيادة الربح التشغيلي للمحفظة الائتمانية عن طريق زيادة حجم التسهيلات المباشرة والغير مباشرة للعملاء وفق مظاهر مدروسة، وإيجاد منتجات جديدة تناسب متطلبات واحتياجات كافة العملاء.

حيث تم خلال هذا العام 2023 الاستمرار في التركيز على خدمة العملاء من الشركات الكبرى من خلال تقديم خدمات ومنتجات مصرفية جديدة نذكر منها:

1. تطبيق Switch on للخدمات الالكترونية للشركات.
2. خدمة نقل الأموال لعملاء الشركات CIT.
3. خدمة Cash Center خاص بالشركات حيث تم انشاء مراكز عد النقد في كل من فرع الجادرية و اربيل و مراكز عد نقد صغيرة الحجم في فرع اليرموك و فرع المنصور و مناوي باشا لتسريع عمليات عد النقد .
4. منتج توطين الرواتب للقطاع الخاص الذي يُعنى بتقديم طول مبتكرة تختص برواتب الموظفين العاملين في الشركات المتعاملة مع المصرف الاهلي العراقي .

قام البنك بتخصيص فريق لادارة وتنمية محفظة القطاع الحكومي منخفض المخاطر وذلك لأهمية اصدار هذه الاعتمادات في تحفيز النمو الاقتصادي والمساعدة في سد الاحتياجات التي لها انعكاسات إيجابية على كافة النواحي الاقتصادية.

بالاضافة الى اعمال فرعنا في المملكة العربية السعودية ، حيث تعكس هذه الخطوة طموحات البنك والتزامه بتطوير وتنمية أعماله في مجال الخدمات المصرفية للشركات ، التي تمتاز بإمكانيات كبيرة وتوفر فرص النمو الواعدة. و توفير أفضل الخدمات المصرفية للعملاء لتسهيل التبادل التجاري بين العراق و السعودية حيث يقدم الفرع الخدمات المصرفية التالية:

- الحسابات الجارية و الودائع.
- الحوالات التجارية (الصادرة و الواردة).
- إصدار خطابات الضمان داخل المملكة العربية السعودية و جمهورية العراق.
- تعزيز و خصم الاعتمادات الواردة.
- إصدار الاعتمادات المستندية.
- التسهيلات الائتمانية المباشرة.



إدارة الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة

خلال العام 2023 تم توقيع عدة اتفاقيات وهي:

1. تم توقيع الاتفاقية مع شركة محور اعمال لإدارة المشاريع وتدريب وتطوير الموارد البشرية محدودة المسؤولية KAPITA بتاريخ 2023/6/18 ضمن برنامج صندوق تمويل أورنج كونرز وهو برنامج دعم يزود مديري الصناديق برأسمال للاستثمار في الشركات الناشئة يهدف صندوق التمويل الى التحفيز والابتكار وتحسين الوصول الى رواد الاعمال ويعد اضافة الى برنامج احتضان وتسريع يتيح البرنامج لاصحاب المشاريع الشباب في الوصول الى الدورات التدريبية والشبكات لبدء اعمالهم او التوسع.
2. توقيع الاتفاقية مع GIZ AND IPC هذه الاتفاقية تجمع ما بين الجمعية الالمانية للتعاون الدولي والشركة الالمانية للإستشارات لوضع خطة منهجية مناسبة لتطوير اقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
3. توقيع اتفاقية للمشاركة في مشروع كاتلايز يطبق من قبل مجموعة Pulladium شركة رواد الاعمال في العراق بالتعاون مع وكالة التنمية الدولية الامريكية ال usaid.
4. توقيع اتفاقية مع منظمة العمل الدولية ILO تفعيل للمرة الثالثة بقيمة 150 ألف دولار يستهدف اللاجئين والنازحين.

تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تقدم هذه الدائرة أنواعا مختلفة من القروض للمشاريع المختلفة والمدعومة من خلال مبادرة البنك المركزي العراقي سواء في تمويل المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية حيث قام المصرف بتكثيف جهوده التسويقية لاستهداف أكبر شريحة في هذه القطاعات حيث نمت المحفظة بما نسبته 15% خلال عام 2023 مقارنة مع عام 2022 إضافة الى منح قروض للشركات الصغيرة و المتوسطة من خلال تمويل مؤسسة التمويل الدولية IFC .

إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

ضمن استراتيجية المصرف الأهلي العراقي فيما يتعلق باستهداف فئة الأفراد بشرائها المختلفة واستحداث قنوات ومنتجات جديدة تهدف الى تعزيز وفتح مجالات العمل التي تتوافق مع التوجه الاستراتيجي لخطة المصرف المستقبلية، فقد تم العمل على الاستمرار بطرح المنتجات والخدمات للأفراد والتي تستهدف بدورها العملاء الأفراد من خلال استقطاب عملاء الرواتب المحولة في القطاع الحكومي والخاص بالإضافة الى فئات العملاء الأخرى المختلفة؛ ليتوافق هذا التوجه مع مبادرة الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي بخصوص تحويل رواتب موظفي القطاعين العام والخاص ضمن مشروع توطيّن الرواتب. عليه، تم توفير الخدمات المصرفية للأفراد منذ عام 2018 ليتم التركيز على استحداث منتجات وخدمات تنافسية تتوافق مع وبناء متطلبات واحتياجات العملاء عبر طرح مجموعة خدمات مصرفية متكاملة، حيث تم تأسيس واستقطاب قاعدة عملاء التوطيّن وتوفير منتجات جديدة من خلال حملات تسويقية ودعائية تركت أثرها الكبير في السوق العراقي وأسهمت في زيادة المنافسة المصرفية لخدمة العملاء المستهدفين؛ بذات الوقت عملنا على اعادة طرح منتجات الأفراد من قروض شخصية وبطاقات ائتمانية ومنتجات ادخار بأسلوب تنافسي جديد استطاع المصرف من خلاله استقطاب قاعدة عملاء أوسع مع توفير مستوى خدمات متميزة تتوافق مع السرعة المطلوبة في انجاز وتنفيذ المعاملات. وانسجاما مع توجهات المصرف الداعمة لتوفير وتطوير الخدمات الإلكترونية فقد تم توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي لتتجاوز ما مجموعه 189 جهاز صراف آلي توزعت في مواقع حيوية ومراكز تجارية داخل بغداد والمحافظات الرئيسية لخدمة عملاء المصرف الأهلي العراقي و عملاء المصارف الأخرى؛ كما استمر المصرف بتوجهه نحو إطلاق خدمات جديدة والتركيز على الخدمات الإلكترونية حيث تم إطلاق خدمة إلكترونية جديدة على القطاع المصرفي العراقي ليكون مصرفنا رائدا في عملية تطوير الخدمات الإلكترونية في العراق عبر توفير خدمة فتح الحساب المصرفي عبر الواتساب "خدمة هلا". بالإضافة لما تقدم، فقد تم إطلاق خدمات مصرفية جديدة على قدر عال من الأهمية والتأثير ضمن منتجات جديدة بما يعزز تجربة العملاء وتقديم مزايا جديدة تتوافق مع تطلعات واحتياجات فئة كبيرة ومهمة من العملاء.



دائرة تطوير المنتجات: رؤية مستقبلية للتميز المصرفي

تأسست دائرة تطوير المنتجات في نهاية عام 2022 كركيزة أساسية في رطتنا نحو تحول الخدمات المصرفية. في عام 2023، أثبتت الدائرة النجاح في إطلاق وتطوير منتجات مصرفية استثنائية، بناءً على تحليل دقيق لاحتياجات السوق وتطلعات العملاء المتغيرة.

الابتكار والتميز:

تفتخر دائرة تطوير المنتجات بفريق من الخبراء الملهمين الذين يتميزون بروح الابتكار والرؤية الرائدة. يعكس الفريق تفانيه في تقديم حلول مبتكرة وتشكيل المستقبل المالي بشكل استباقي.

تحقيق التميز للعملاء:

نسعى دائماً لتحقيق تميز لتجربة عملائنا، وقمنا بتقديم مجموعة من المنتجات المميزة التي تلبي تطلعاتهم وتتجاوز توقعاتهم. فريق خدمة العملاء المتخصص يسهم في توفير تجارب استثنائية لكل عميل.

الريادة في الخدمات المصرفية:

كرائدة في تقديم خدمات مصرفية متطورة، تسعى دائرة تطوير المنتجات لتكون الخيار الأول للعملاء في العراق. نعيش لنلبي توقعاتكم ونعدكم بمواصلة الابتكار وتقديم المزيد في المستقبل.

المنجزات خلال عام 2023:

تميزت الدائرة بتطوير منتجات استراتيجية تدفع بالمصرف نحو تحقيق أرقام متقدمة في الإيرادات وجذب عدد متزايد من العملاء. بين هذه المنتجات:

1. منتج زناكين 2023
 2. منتج الأكاديمي
 3. حساب طفل الأهلي
 4. منتج سلفتي
 5. منتج قروض أبل
 6. التسهيلات المباشرة مقابل تأمينات نقدية
 7. برنامج الخصومات
 8. Infnit card
 9. بطاقة البلاتينية بالتعاون مع شركة الخطوط الملكية الأردنية RJ
 10. بطاقات الدفع المباشر Platinum
- تجسد هذه المنجزات التزامنا بتقديم خدمات مصرفية مبتكرة ومتطورة، ونتطلع إلى المزيد في المستقبل.



نبذة عن المنتجات القائمة

منتجات الودائع والحسابات المصرفية:

- حساب الجاري
- حساب التوفير
- حساب التوظيف (جاري رواتب)
- حسابات الودائع
- الودائع الثابتة
- ودائع طريق الذهب
- شهادات الابداع
- حساب زناكين
- حساب النُخبَة
- حساب الطفل الاهلي

الحساب الجاري:

يعد حساب الجاري من الخدمات المصرفية الأساسية التي يقدمها المصرف الأهلي العراقي، ويتيح للعملاء إمكانية الادخار الآمن والمضمون لأموالهم دون الحصول على عوائد مالية. يُقدم هذا الحساب لفئة الأفراد الذين يفضلون عدم الحصول على فوائد مالية ناتجة عن ادخارهم للأموال لأسباب متنوعة.

حساب التوظيف:

مخصص لموظفي القطاع العام والخاص لاستلام رواتبهم، يُقدّم مصرفنا عروضاً متميزة للتوظيف في الوزارات والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى العروض المخصصة للمؤسسات الأهلية. تُحدّد العمولات والمحددات الخاصة بالحساب للمؤسسات الأهلية حسب العروض المُقدّمة.

حساب التوفير:

يعتبر حساب التوفير من الحسابات الأساسية التي تتيح للعملاء ادخار أموالهم بشكل آمن ومضمون، مع تحقيق فوائد مالية مختلفة حسب قيمة الإيداع ونوع العملة (دينار عراقي أو دولار أمريكي). يستهدف هذا الحساب الأفراد الذين يسعون للاستثمار بطريقة آمنة وموثوقة دون التعرض لمخاطر الاستثمار في السوق والمشاريع.

مميزات حساب التوفير:

- إمكانية فتح الحساب بالدينار العراقي أو الدولار الأمريكي.
- تحقيق فوائد مالية مجزية على المدخرات.
- وصول مباشر إلى الأموال المودعة.
- إمكانية الحصول على بطاقة فيزا إلكترون.
- إرسال واستقبال الحوالات.
- إمكانية الحصول على تسهيلات ائتمانية.
- فتح حسابات توفير مشتركة.
- حرية السحب والإيداع في أي وقت.
- الاستفادة من الخدمات الإلكترونية.
- قيد الفوائد بشكل ربع سنوي.



حساب زناكين:

حساب توفير بدون فوائد يقدم فرصة للعملاء للفوز بجوائز متنوعة ويصنّف حساب زناكين بأنه يقدم أكبر جوائز في السوق المصرفي العراقي وتوزيع الجوائز بشكل منتظم على الراحين بناءً على رصيد العميل ومدة الاحتفاظ بالمبلغ لا تقل عن 30 يوم ويتم السحب عبر نظام القرعة بين العملاء المؤهلين، والإعلان عن الفائز يكون عبر منصات التواصل الرسمية. يوفر الحساب ميزة شمول بجميع المزايا والخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء.

"طفل الأهلي" - حساب توفير خاص بالأطفال:

يعتبر "طفل الأهلي" حساب توفير مميز مخصص للأطفال القصر، بهدف تشجيع أولياء الأمور على تعليم الأطفال ثقافة الادخار وأهمية الاستثمار منذ الصغر. يُفتح هذا الحساب بواسطة ولي الأمر أو الوصي، وعندما يبلغ الطفل السن القانونية، يتحول الحساب إلى حساب عادي.

حساب الودائع المصرفية:

يعد حساب الودائع المصرفية فرصة استثمارية رائعة، حيث يتيح للعملاء إيداع مبالغ نقدية في محفظة مالية آمنة مع فوائد مضمونة ومنافسة. يُقسم حساب الودائع المصرفية إلى ودائع ثابتة غير مدفوعة الفائدة مسبقاً وودائع ثابتة مدفوعة الفائدة مسبقاً.

مميزات الودائع لدى المصرف الأهلي العراقي:

- عوائد مجزية وثابتة طوال فترة الربط.
- فترات ربط مرنة.
- قابلية الاستثمار بالدينار العراقي أو الدولار الأمريكي.
- حرية اختيار توزيع الفائدة مقدماً أو شهرياً أو عند استحقاقها.
- إمكانية الحصول على تسهيلات ائتمانية وبطاقة ائتمانية.
- إمكانية ربط الودائع لأجل بحسابات مشتركة.
- إمكانية تجديد ربط المبلغ الأصلي للوديعة أو المبلغ مع الفوائد أوتوماتيكياً.
- إمكانية استرداد قيمة الوديعة في أي وقت.

ودائع المصرف الثابتة:

يوفر هذا النوع من الودائع خيارات مرنة ومتنوعة لتلبية احتياجات العملاء، مع معدلات فائدة تنافسية وحرية استلام الفوائد شهرياً أو نهاية المدة مع قابلية لكسر الوديعة وفقاً للشروط والأحكام.

ودائع مدفوعة الفائدة مسبقاً:

هذا النوع يوفر أرباحاً فورية بنسبة فائدة تنافسية، مع إمكانية استلام فوائد الوديعة مقدماً وفقاً لنشرة الفوائد الخاصة بالمنتج.

ودائع طريق الذهب:

حساب ثابت بدون فوائد، يمنح العميل غرامات ذهبية تعتمد على قيمة الإيداع ومدة الربط. يُمكن العميل من الحصول على السبيكة الذهبية المستحقة مباشرة من الشركة المعتمدة.



شهادات الإيداع:

منتج شهادات الإيداع يعد من بين المنتجات المميزة في القطاع المصرفي، حيث يتميز بالوضوح والسهولة والشمول. تُصدر هذه الشهادات بقيم مختلفة وأجال متنوعة، وتعتبر ورقة مالية تُصدر بالقيمة الإسمية مقابل ودائع العملاء النقدية، وتُقدم فرصاً للاذخار مع عائد مضمون وفترات استثمار متعددة.

برنامج النخبة:

برنامج النخبة هو حساب يستهدف كبار العملاء، ويوفر خدمة مميزة تشمل تخصيص موظف مسؤول عن حساب العميل، مما يساهم في تلبية احتياجاتهم المالية وتقديم كافة الخدمات المالية المطلوبة بشكل فعال. يهدف البرنامج أيضاً إلى توفير تواصل مستمر مع العملاء لإعلامهم بالعروض والخدمات الجديدة.

قرروض Apple Loans:

بفضل شراكتنا مع شركة Master Store، يتيح لعملاء المصرف الأهلي العراقي شراء أجهزة وملحقات Apple بتمويل من المصرف. هذا يساهم في تلبية احتياجاتهم للتكنولوجيا بشكل ميسر وميسور التكلفة.

القروض الشخصية:

يُعد القرض الشخصي من المصرف الأهلي العراقي حلاً مالياً مرناً وفعالاً، يستند إلى فهم دقيق لاحتياجات العملاء. نحن نسعى لتوفير تجربة مصرفية متميزة من خلال حلول تمويلية تناسب متطلبات الحياة المالية المختلفة.

دائرة الخزينة والمؤسسات المالية والاستثمار

واصلت دائرة الخزينة والمؤسسات المالية والاستثمار في المصرف الأهلي العراقي أداء دورها الرئيسي في إدارة موجودات ومطلوبات البنك بفعالية رغم العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهت العراق والتميز في إدارة تكلفة الاموال والحفاظ على الارباح الجيدة وتعظيم هامش الفائدة.

اهم الانجازات:

- تعزيز و متابعة رصيد حسابنا لدى سيتي بنك والخاص بحوالات نافذة العملة الاجنبية والية سيتي بنك.
- تنفيذ طلبات تعزيز حسابات شركات الدفع الالكتروني في ويسترن يونيون من خلال المنصة الالكترونية للبنك المركزي العراقي.
- الدخول في المنتجات الاستثمارية للبنك المركزي العراقي.
- تعزيز و مراقبة ارصدة حسابات المصرف لدى المصارف المحلية والاجنبية لتغطية الدفعات المستحقة.
- تعزيز ارصدة حسابات المصرف لدى البنوك المراسلة لتغطية المستحقات بالوقت والتاريخ والخاصة بالاعتمادات المستندية.
- متابعة ارصدة الفروع والعمل على التوجيه بنقل النقد الفائض لتعزيز حسابنا لدى البنك المركزي العراقي.
- المحافظة على مستويات جيدة من ارباح العملات الاجنبية والتركيز على عملاء المصرف ذو النشاط التجاري عن طريق الحوالات والاعتمادات المستندية.
- الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي لرفع سقف اصدار شهادات الايداع لغاية 50 مليار دينار.



- توفير السيولة اللازمة بشكل دائم لتغطية دفعات سيتي بنك دبي.
- توفير السيولة النقدية لتلبية طلبات كافة الفروع بعمليتي الدينار والدولار.
- المساهمة في الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي لفتح حساب للمصرف الاهلي العراقي في بنك جي بي مورغان.
- اكمال فريق دائرة الخزينة والاستثمار وتعيين موظفين ذو خبرة في اعمال الدائرة.
- ادارة مراكز العملات الاجنبية بما يحقق افضل العوائد الممكنة ضمن النسب المقررة وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي العراقي من خلال تقديم اسعار صرف مناسبة للعملات الاجنبية مقابل الدينار والدولار واليورو وباقي العملات الاجنبية المختلفة ولجميع شرائح العملاء ومراقبة تلك المراكز لضمان تجنب مخاطر السوق.
- عمل صفقات مختلفة مع البنوك المحلية لتعزيز سيولة وارصدة المصرف.
- مراجعة جميع عمليات بيع وشراء العملات الاجنبية وتصحيح الاخطاء الحاصلة اثناء التنفيذ والتي لها تأثير في الربحية.
- العمل على تسوية ومطابقة الحسابات والموقوفات مع البنك المركزي العراقي.
- المساهمة في الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي لتسديد مستحقات المصرف الخارجية من خلال الية سيتي مثل (تسديد مستحقات شركة فيزا وتسديد مستحقات بنك التصدير السعودي وتعزيز حساب المصرف لدى شركة ويسترن يونيون.. الخ).
- المساهمة في فتح مراكز النقد في فرع الجادرية في بغداد وفرع الاسكان في اربيل.
- تعديل السقوف التأمينية للفروع ومراكز النقد لتناسب مع حجم الايداعات النقدية.
- المساهمة في فتح فروع جديدة للبنك.
- الحضور في التدريبات الخاصة بتغيير النظام البنكي T24.

دائرة تكنولوجيا المعلومات:

انطلاقاً من سعي المصرف الاهلي العراقي للاستثمار بالتقنيات الحديثة وتطبيقاً لأفضل المعايير والممارسات المعتمدة عالمياً وكجزء من التحول الرقمي في القطاع المصرفي وتنفيذاً لكافة متطلبات البنك المركزي العراقي والتدقيق الداخلي والخارجي وضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي فقد كانت إنجازات ادارة تكنولوجيا المعلومات لسنة 2023 كالتالي:

1. اكمال كافة المتطلبات الفنية والتهئية لأطلاق النظام المصرفي الجديدة T24 (من شركة تيمنوس Temenos السويسرية) الى البيئة الحية مطلع عام 2024 .
2. التهئية الفنية لأطلاق نظام جديد للإبلاغ على غسل الأموال AML Sirion .
3. اكمال عملية التقييم الخارجي على أمن نظام سويفت SWIFT CSP للمصرف الأهلي العراقي بنسبة امتثال 100%.
4. رفع مستوى الالتزام باتفاقية مستوى الخدمة بين تكنولوجيا المعلومات وباقي دوائر وفروع المصرف .
5. الوصول الى نهاية المستوى الثالث (Fully Level 3) في مستويات النضوج لكافة العمليات الأساسية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات والبالغة (22) عملية حسب تعليمات البنك المركزي العراقي مع إضافة تطبيق ستة عمليات إضافية في النصف الثاني من السنة الجارية ليصبح العدد الكلي (28) عملية مطبقة من اطار عمل COBIT .
6. استبدال نظام الارشفة الإلكترونية الحالية (DocSafe) بنظام جديد (FileNet) بقدرات ومميزات افضل .
7. تطوير ممارسات عملية إدارة أصول تكنولوجيا المعلومات والتطبيق الامن لتتعاقد أصول تكنولوجيا المعلومات .
8. اكمال الاشتراك في منصة الوثائق المؤمنة برمز QR code ضمن المبادرة التي اطلقها مركز البيانات الوطني في رئاسة مجلس الوزراء وبالتعاون مع البنك المركزي العراقي .
9. تفعيل احدث أنظمة التشفير لأجهزة الحواسيب الطرفية لكافة المستخدمين .
10. تطبيق كافة التحديثات والاصلاحات الأمنية الواردة من الشركات المصنعة لأجهزة البنية التحتية وشركات أنظمة التطبيقات.



- 11- استبدال خوادم تشفير البطاقات المصرفية HSM بأصدار أحدث يلبي كافة المتطلبات الأمنية .
- 12- الاستجابة لكافة متطلبات التدقيق الداخلي والخارجي على تكنولوجيا المعلومات .
- 13- إضافة عدد من الخوادم الجديدة Nutanix nodes وتوسيع سعاتها التشغيلية لتلبية المشاريع التقنية الحالية والمستقبلية .
- 14- توسيع الشبكة العاملة في المصرف Network لتشمل خمسة فروع جديدة .
- 15- تحديثات شاملة لأنظمة الجدران النارية وأجهزة الشبكات، مما يسهم في تحسين أمان الشبكة وضمان استمرارية الخدمات بكفاءة عالية.
- 16- أكمال اختبار مركز بيانات التعافي من الكوارث Disaster recovery داخل العراق حسب تعليمات البنك المركزي العراقي و بأحدث المواصفات العالمية وتوفره عالية HA .
- 17- مراجعة وتحديث الهيكل الهرمي لإدارة تكنولوجيا المعلومات مع الاوصاف الوظيفية والتخطيط للتطوير في الهيكل لسنة 2024 وزيادة الموارد البشرية لتكنولوجيا المعلومات من ذوي الكفاءات والشهادات المهنية لغرض تلبية الاتساع الحاصل في قطاع الاعمال في المصرف وتلبية لمتطلبات التدقيق الداخلي ومتطلبات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي.
- 18- تعزيز الجانب الأمني لحماية البريد الالكتروني لموظفين المصرف من جميع عمليات الاختيال والقرصنة وذلك بتفعيل أحدث التقنيات الأمنية في هذا المجال.
- 19- العمل على زيادة السعة الخاصة بأنظمة النسخ الاحتياطي وذلك لاستيعاب الأنظمة الجديدة ولمواكبة زيادة حجم البيانات الخاصة بالمصرف مما يعزز القدرة على حفظ البيانات وضمان استعادتها بسرعة وفعالية.
- 20- وتحسين قدرات البنية التحتية من خلال إضافة أجهزة شبكات جديدة (Switches & Routers) في مركز البيانات الرئيسي ومركز التعافي من الكوارث .
- 21- استبدال أجهزة الشبكات التي قاربت من انتهاء الدعم من الشركة المصنعة بغرفة الخوادم الرئيسية .
- 22- تحسين أداء قواعد البيانات الخاصة بالنظام المصرفي .
- 23- تطبيق نظام (Ivanti site) الخاص بتحديثات التطبيقات والخوادم للتأكد من تطبيق اخر التحديثات على جميع الأنظمة لغلق كافة الثغرات الأمنية .
- 24- اطلاق نظام الإبلاغ عن غسل الأموال Go AML الى البيئة الحية حسب تعليمات البنك المركزي العراقي .
- 25- تطوير جوانب المعرفة والمهارات للكوادر العاملة في تكنولوجيا المعلومات من خلال التدريب والشهادات الاحترافية .
- 26- اطلاق نظام الحافظ الأمين Custody الى البيئة الحية .
- 27- تحديث نظام السويفت swift وتفعيل النظام الجديد messages standard وترقية swift reporter الخاص بالتقارير .
- 28- تحديث نظام الموارد البشرية HR system المعمول به في المصرف .
- 29- تفعيل الحسابات المدينة في نظام الاستعلام الائتماني CBS .
- 30- تحديث عدة أنظمة داخلية خاصة بالمصرف مثل - XCS - internal portal - Veynamic Veiw - Manaf - Igrafix - GatePay - Citrix - AML profiling - OFAC .
- 31- الالتزام بتصويب نقاط التدقيق الداخلي والخارجي وتقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات .



الدائرة الإدارية والهندسية

- 1- مشروع انشاء فرع زاخو .
- 2- مشروع انشاء فرع العمارة .
- 3- مشروع انشاء فرع المثنى .
- 4- مشروع انشاء فرع مول دريم سيتي .
- 5- مشروع انشاء الموقع الجديد لفرع بغداد مول .
- 6- مشروع انشاء فرع الديوانية .
- 7- مشروع تحديث فرع ام قصر .
- 8- مشروع تحديث فرع الكاظمية .
- 9- مشروع انشاء فرع قرية النخيل .
- 10- مشروع انشاء الموقع الجديد لفرع جميلة .
- 11- مشروع انشاء الموقع الجديد لفرع الموصل .
- 12- مشروع انشاء موقع التحويلات الخارجية .
- 13- مشروع انشاء مركز عد النقد في فرع الروان .
- 14- مشروع انشاء مركز عد النقد في فرع اربيل .
- 15- مشروع انشاء مركز عد النقد في فرع مناوي باشا .
- 16- مشروع انشاء مركز عد النقد في فرع الجادرية .
- 17- مشروع انشاء دعم أعمال الشركات في فرع اليرموك و فرع المنصور و فرع مناوي باشا .
- 18- مشروع تحديث موقع الدائرة الادارية و الهندسية .
- 19- مشروع تحديث مبنى الادارة العامة .
- 20- مشروع تحديث واجهة فرع النجف و الروان .

أهم النشاطات والتوسعات الرئيسية التي حدثت خلال السنة

- زيادة رأس مال المصرف من (270) مليار دينار عراقي الى (300) مليار دينار عراقي .
- مباشرة أعمال شركة الاهلي العراقي للتقسيط .
- الحصول على موافقة البنك المركزي لإطلاق خدمة التأمين المصرفي .
- فتح حساب مصرفي لدى (JPM) .
- توقيع اتفاقية مع (DFC) بمنح المصرف سقف تمويل المشاريع المتوسطة و الصغيرة بقيمة (50) مليون دولار أمريكي .
- افتتاح (6) فروع جديدة بمختلف محافظات العراق .
- فتح (16) حساب لمؤسسات حكومية .
- افتتاح مركز النقد جديدة عدد (2) في فرعي (الجادرية، أربيل) و (7) مراكز عد صغيرة .
- عدد اجهزة نقاط البيع (808) موزعة على (405) تاجر .
- تفعيل البطاقات الائتمانية (Infiniti) .
- اطلاق نظام خاص بسير اعمال الحوالات و فتح الحسابات .
- اطلاق نظام الحافظ الامين (Custody) .
- تطبيق نظام أرشفة حديث (FileNet) بدلا من (Doc Safe) .



فرعنا الجديد في محافظة كركوك / شارع القدس



فرعنا الجديد في بغداد مول دريم ستي / الطابق الارضي



فرعنا الجديد في محافظة دهوك مدينة زاخو



فرعنا الجديد في محافظة دهوك / شارع كرى سور



فرع المصرف الاهلي العراقي الذي تم انتقاله الى المبنى الجديد في محافظة الموصل / شارع المصارف



فرعنا الجديد في بغداد جميلة / شارع عدنان خير الله



المصرف الاهلي العراقي يحصد جائزة التميز والانجاز المصرفي في خدمة العملاء في العراق للعام 2023 ضمن فعاليات حفل توزيع جوائز التميز والانجاز المصرفي على مستوى العالم العربي



الخطط المستقبلية للمصرف

1. زيادة رأس مال المصرف من (300) مليار دينار عراقي ليصبح (400) دينار عراقي.
2. البدء ببناء مبنى جديد خاص بالإدارة العامة في الجادرية.
3. إطلاق النظام المصرفي الجديد (تيمنوس Temenos).
4. إطلاق خدمة (Mobile Banking) الجديدة للأفراد و الشركات.
5. افتتاح (7) فروع جديدة في مختلف المحافظات.
6. الحصول على شهادة المطابقة لنظام ادارة الجودة وفق المواصفة القياسية (ISO 9001:2015).
7. فتح (7) مراكز لعد النقود صغيرة في مختلف فروع المصرف المنتشرة في محافظات العراق.
8. مواصلة التوسع في الخدمات الدفع الالكترونية (POS).
9. مواصلة التوسع في انتشار الصرافات الالية في كافة محافظات العراق.
10. مواصلة التوسع في توظيف رواتب موظفي الدولة.
11. مواصلة التوسع في توظيف رواتب موظفي القطاع الخاص.
12. مواصلة التوسع في منح القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة.
13. المواصلة التوسع في منح التسهيلات الغير مباشرة للشركات الكبرى.
14. المواصلة التوسع في استقطاب الشركات الحكومية.



تحليل المركز المالي والمؤشرات المالية

أولاً: تحليل ربحية المصرف قائمة الدخل

(بالمليون دينار)

اسم الحساب	2023	النسبة من الاجمالي	2022	النسبة من الاجمالي	نسبة النمو
صافي إيرادات الفوائد	99.868	29.1%	67.629	62.5%	47.7%
صافي إيرادات العمولات	232.500	67.8%	32.628	30.2%	612.6%
ايرادات اخرى	10.789	3.1%	7.935	7.3%	36.0%
صافي ايرادات التشغيل	343.157	100.0%	108.192	100.0%	217.2%
رواتب ومنافع الموظفين	(24.832)	21.7%	(17.775)	24.2%	39.7%
مصاريف تشغيلية أخرى	(43.086)	37.7%	(35.109)	47.7%	22.7%
استهلاكات واطفاءات	(14.471)	12.7%	(10.779)	14.6%	34.3%
اجمالي المصاريف التشغيلية	(82.389)	72.2%	(63.663)	86.5%	29.4%
التدني في قيمة الأصول المستلمة وفاء لديون	(12.519)	11.0%	(1.395)	1.9%	797.2%
مخصص الانخفاض والضائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	(19.054)	16.7%	(1.217)	1.7%	1466.1%
مصروف مخصصات متنوعة	(209)	0.2%	(7.319)	9.9%	97.1%
إجمالي المصاريف	(114.171)	100.0%	(73.594)	100.0%	55.1%
صافي الدخل قبل الضريبة	228.986		34.598		561.8%
ضريبة الدخل	(38.982)	17.0%	(7.060)	20.4%	
صافي الدخل بعد الضريبة	190.004		27.538		590.0%

• صافي الربح بعد الضريبة:

نتيجة لتطور اعمال المصرف بشكل ملحوظ خلال العام فقد حقق المصرف صافي ارباح بعد الضريبة بلغت (190.004) مليون دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2023 مقارنة مع صافي ارباح بعد الضريبة بقيمة (27.538) مليون دينار للعام 2022 .

• صافي ايرادات التشغيل:

ان اداء المصرف المتميز مكنه من تحقيق صافي ايرادات تشغيلية بلغت (343.157) مليون دينار خلال السنة المنتهية في كانون الاول 2023 مقارنة مع (108.192) مليون دينار للعام 2022 ويعود ذلك الارتفاع الى الزيادة في جميع بنود الفوائد و العمولات.

• المصاريف:

ارتفع اجمالي المصاريف بنسبة (55.1%) لتصل الى (114.171) مليون دينار لسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2023 مقارنة مع (73.594) مليون دينار لعام 2022 .



ثانياً: المركز المالي للمصرف:

فيما يلي جدول يبين المركز المالي للمصرف

(بالمليون دينار)

اسم الحساب	2023	النسبة من الاجمالي	2022	النسبة من الاجمالي	نسبة النمو
الموجودات	3,982.985	100.0%	2,416.089	100.0%	64.9%
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	1,832.757	46.0%	720.747	29.8%	154.3%
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	340.343	8.5%	422.931	17.5%	19.5%_
تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي	1,309.948	32.9%	950.955	39.4%	37.8%
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	4.214	0.1%	68.653	2.8%	93.9%_
موجودات مالية بالقيمة العادلة بالتكلفة المضافة	364.135	9.1%	106.648	4.4%	241.4%
الموجودات الملموسة و الغير ملموسة، صافي	83.376	2.1%	76.247	3.2%	9.4%
حق استخدام البند المؤجر	17.993	0.5%	12.589	0.5%	42.9%
موجودات أخرى	30.217	0.8%	57.318	2.4%	47.3%_
المطلوبات	3,477.895	100.0%	2,082.822	100.0%	67.0%
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	58.783	1.7%	163.844	7.9%	64.1%_
ودائع العملاء	2,926.569	84.1%	1,538.705	73.9%	90.2%
تأمينات نقدية	266.772	7.7%	172.298	8.3%	54.8%
أموال مقترضة	117.300	3.4%	150.356	7.2%	22.0%_
التزام عقود الإيجار	18.951	0.5%	16.026	0.8%	18.2%
المخصصات المتنوعة	46.289	1.3%	12.797	0.6%	261.7%
مطلوبات أخرى	43.230	1.2%	28.797	1.4%	50.1%
حقوق الملكية	505.090	100.0%	333.267	100.0%	51.6%
رأس المال	300.000	59.4%	270.000	81.0%	11.1%
الاحتياطيات	205.090	40.6%	63.267	19.0%	224.2%

• الموجودات

ارتفعت الموجودات لتصل الى (3.982.985) مليون دينار في نهاية عام 2023 مقارنة مع (2.416.089) مليون دينار بنهاية عام 2022 بارتفاع نسبته (64.9%).

• نقد و ارصدة لدى البنك المركزي

نتيجة لارتفاع الودائع في المصرف فقد انعكس ذلك على ارتفاع رصيد حساب نقد و ارصدة لدى البنوك المركزية عن العام السابق بنسبة (154.3%) حيث بلغ الرصيد كما بنهاية العام 2023 ما قيمته (1.832.757) مليون دينار مقارنة مع (720.747) مليون دينار بنهاية عام 2022، وهذا الرصيد يمثل السيولة النقدية بالعملة المحلية والأجنبية المودعة في صناديق المصرف وكذلك الارصدة لدى البنك المركزي العراقي .

• المحفظة الاستثمارية

سعى المصرف إلى توسيع وتنويع محفظته الاستثمارية وعدم تركيزه على حقل استثماري واحد ، فقد بلغت اجمالي المحفظة الاستثمارية (368.350) مليون دينار في نهاية عام 2023 مقارنة مع (175.301) مليون دينار في نهاية عام 2022 بنسبة ارتفاع بلغت (110.1%) .



ادناه انواع استثمارات المصرف

1. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (لاقرب مليون)

التفاصيل	2023	النسبة من الاجمالي	2022	نسبة النمو	نسبة النمو
سندات جمهورية العراق بالدولار الامريكى	-	0.00%	64.624	94.13%	100%
أسهم شركات - غير مدرجة في الأسواق المالية	2.837	67.33%	2.837	4.13%	0%
أسهم شركات - مدرجة في الأسواق المالية	765	18.16%	763	1.11%	0%
المساهمة في الصناديق الاستثمارية	612	14.52%	429	0.62%	43%
المجموع	4.214	100%	68.653	100.00%	93.86%

• بلغت أرباح التوزيعات النقدية مبلغ 7.187 ألف دينار عراقي وتعود لأسهم شركات يستثمر بها المصرف كما في 31 كانون الاول 2023 مقابل مبلغ 43.803 الف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2022.

2. موجودات مالية بالقيمة العادلة بالتكلفة المطفأة (لأقرب مليون)

التفاصيل	2023	النسبة من الاجمالي	2022	نسبة النمو	نسبة النمو
سندات جمهورية العراق بالدولار الامريكى	94.793	26.03%	86.648	81.25%	9.40%
سندات البناء العراقية	-	0.00%	20.000	18.75%	100.00%
سندات اعمار	250.000	68.66%	-	0.00%	-
أذونات خزينة - حكومات أخرى	19.342	5.31%	-	0.00%	-
المجموع	364.135	100.00%	106.648	100.00%	241.44%

• قام المصرف خلال الاعوام 2022, 2023 بالبدا بالاستثمار بسندات الحكومة العراقية بالدولار الأمريكي و المتداولة بالأسواق العالمية و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 5.80% و ان الفائدة تستحق بشكل نصف سنوي.

• قام المصرف خلال العام 2023 بالاستثمار بسندات (إعمار) الصادرة عن الحكومة العراقية بالدينار العراقي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 8% و لأجل اربع سنوات و تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي.

• قام المصرف من خلال فرعه المتواجد في المملكة العربية السعودية خلال العام 2023 بالاستثمار بإذونات الخزينة الصادرة عن الحكومة السعودية بالريال السعودي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه الأذونات 5.34% و لأجل سنة تدفع الفائدة عند الاستحقاق.



• التسهيلات الائتمانية المباشرة

بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة (1,309,948) مليون دينار نهاية عام 2023 بعد أن كانت (950,955) مليون دينار لعام 2022 بارتفاع نسبته (37.8%) ويعود ذلك الارتفاع الى زيادة منح قروض لقطاع الشركات الكبرى بالإضافة الى التركيز على منح القروض لقطاع الافراد ضمن مبادرة توطين رواتب القطاع العام.

• المطلوبات

ارتفعت المطلوبات بنسبة (67%) لتصل الى (3,477,895) مليون دينار في نهاية عام 2023 مقارنة مع (2,082,822) مليون دينار بنهاية عام 2022.

• الودائع

ارتفعت ودايع العملاء بنسبة (90.2%) لتصل الى (2,926,569) مليون دينار في نهاية عام 2023 مقارنة مع (1,538,705) مليون دينار بنهاية عام 2022 نتيجة تركيز المصرف على استقطاب الودائع وزيادة قاعدة عملائه .

• الأموال المقترضة

قام البنك المركزي العراقي بمنح المصرف الأهلي العراقي عدة قروض خلال العام 2023 بمبلغ 6.8 مليار دينار عراقي كجزء من خطة البنك المركزي العراقي لمنح البنوك التجارية قروضاً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ذات فوائد وهوامش إدارية قليلة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تتراوح نسبة الفائدة التي يستوفها المصرف من 0.0% الى 5.1% حسب مبلغ القرض الممنوح.

قام بنك التصدير والاستيراد السعودي بمنح المصرف الأهلي العراقي قرض بسقف 75 مليون دولار خلال تشرين الاول 2022 بسعر فائدة فعلية تتراوح بين (3.75% لغاية 4.25%).



• رأس المال والاحتياطيات

ارتفعت حقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطيات) بنسبة (51.6%) لتصل الى (505.090) مليون دينار في نهاية عام 2023 مقارنة مع (333.267) مليون دينار بنهاية عام 2022 حيث بلغ مجموع الاحتياطيات لنهاية عام 2023 ما مقداره (205.090) مليون دينار. خلال شهر شباط 2023 قام البنك المركزي العراقي بإصدار تعليمات بالعدد (95/2/9) بتاريخ 2023/02/08 تخص تعديل سعر الصرف للدينار مقابل الدولار الأمريكي حيث تغير من (1460) دينار عراقي الى (1310) دينار عراقي لكل دولار امريكي.

• التسهيلات غير المباشرة "العمليات التجارية"

إن الاستراتيجيات التي يتبناها المصرف في تطوير أدواته والخدمات المتنوعة والمميزة التي يقدمها للزبائن اعطاه ميزه تنافسية سواء على صعيد نوعية المنتجات او الخبرات المتطورة التي تلبى احتياجات الزبائن وضمن مساعيه في مجال التطوير وتنمية أعماله في مجال التجارة الخارجية.

قام المصرف بالتركيز على الاعتمادات المستندية لتمويل المستوردات وتوسيع شبكة البنوك المراسلة لديه لخدمة عملائه مع كافة انحاء العالم وذلك تماشياً مع توجيهات البنك المركزي العراقي في زيادة حجم الاعتمادات المستندية في التجارة الخارجية ضمن الضوابط والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص.

بلغ رصيد الائتمان التعهدي (683.645) مليون دينار نهاية عام 2023 مقارنة مع (556.514) مليون دينار لعام 2022 بزيادة بنسبة (22.8%) كما في الجدول أدناه:

(بالمليون دينار)

اسم الحساب	2023	النسبة من الاجمالي	2022	النسبة من الاجمالي	نسبة النمو
خطابات الضمان	231.881	33.92%	133.418	23.97%	73.80%
الاعتمادات مستندية	451.764	66.08%	423.096	76.03%	6.78%
المجموع	683.645	100.00%	556.514	100.00%	22.84%

• تحليل المركز المالي للمصرف ونتائج أعماله

النسبة	التفاصيل	2023	2022
العائد على معدل الاصول	صافي الارباح / معدل الاصول	5.94%	1.30%
العائد على معدل حقوق الملكية	صافي الارباح / معدل الاحتياطيات ورأس المال	45.33%	8.48%
العائد لكل سهم	صافي الارباح / رأس المال	63.33%	10.69%
نسبة حقوق الملكية / الموجودات		14.38%	13.79%
نسبة التسهيلات الغير عاملة	(بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	2.20%	2.46%
نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات ضمن المرحلة الثالثة	(بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	44.66%	75.46%
نسبة كفاية راس المال (بازل III)	حسب تعليمات البنك المركزي	21.16%	20.79%
نسبة تغطية السيولة LCR	حسب تعليمات البنك المركزي	152.00%	157.00%
نسبة صافي التمويل المستقر NSFR	حسب تعليمات البنك المركزي	148.00%	117.00%



• بيان مدى كفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال المصرف في نهاية عام 2023 نسبة (21.16%) مقارنة مع (20.79%) لعام 2022 وفقاً للضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل III .

• ثالثاً: معلومات وإيضاحات أخرى.

• سعر سهم المصرف في سوق العراق للأوراق المالية:

أغلق سعر سهم المصرف في سوق العراق للأوراق المالية في آخر جلسة تداول من العام 2023 على (2.43) دينار.

• السياسة المحاسبية

تم تضمين القوائم المالية المرفقة جميع السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية.

• أجور تدقيق وتنظيم الحسابات

تم احتساب أجور التدقيق للعام 2023 استناداً الى تعليمات مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات بالعدد (756) والصادرة في 2023/12/12، حيث بلغت أجور التدقيق (259.5) مليون دينار لعام 2023 مقارنة مع (100) مليون دينار لعام 2022.

بالإضافة الى احتساب أجور تنظيم الحسابات استناداً الى تعليمات نقابة المحاسبين والمدققين بالعدد (8) والمؤرخ في 2023/01/02 ونسبة 15% من أجور التدقيق حيث بلغت (38.925) مليون دينار.

• الدعاوى القضائية المقامة على المصرف

كما في 31 كانون الأول 2023 يوجد دعاوى مقامة ضد المصرف عدد (7) قضايا وفي تقدير الادارة والمستشار القانوني للمصرف فإنه من المستبعد ان يترتب على المصرف اي التزامات مقابل هذه القضايا علماً ان الموقف القانوني للمصرف قوي (كما في 31 كانون الأول 2022 صفر دينار عراقي).

• تقييم المصرف من قبل وكالة التقييم الدولية (Capital Intelligence):

حافظ المصرف على تقييم للقوة المالية (Financial Strength) بدرجة (BB) وذلك بناء على تقييم اداء المصرف المالي وفقاً للبيانات المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

جدول بالمباني المملوكة للمصرف

العنوان	نوع العقار	البنية
بغداد / شارع السعدون قرب ساحة الفردوس	ملك صرف	بنية الادارة العامة والفرع الرئيسي
اربيل / بختياري شارع-20	ملك صرف	بنية فرع اربيل
الموصل الجديد	ملك صرف	بنية فرع الموصل
بغداد / المنصور	ملك صرف	بنية المنصور

• عقود ايجار بنايات الفروع و الصرافات الالية

اسم الشركة / الشخص المتعاقد معه	عملة العقد	مبلغ العقد	مدة العقد	مدة العقد
عبد الله عطية جاسم	دينار عراقي	157.200.000	الايجار سنوي	فرع البصرة
حسين علي حمه أمين مالك	دينار عراقي	75.980.000	الايجار سنوي	فرع اربيل
كريم فارس هليل	دينار عراقي	60.000.000	الايجار سنوي	فرع جميلة / الجديد
نور كامل اسد ، شريف باقر شريف	دينار عراقي	50.000.000	الايجار سنوي	فرع النجف
زينة و سمرى عبدالاله علي ممتثلين بوالدهم عبدالاله علي محسن	دينار عراقي	83.347.276	الايجار سنوي	فرع النجف / الروان
فضيلة حسين علي ، ليث و حيدر و كوثر و فاطمة صباح فخرى	دينار عراقي	104.800.000	الايجار سنوي	فرع كربلاء
الشركة العامة للموانئ	دينار عراقي	12.741.401	الايجار سنوي	فرع ام قصر
جمال علي فرج	دينار عراقي	139.500.000	الايجار سنوي	فرع السليمانية
محمود هادي توفيق و عواطف حسين محمود	دينار عراقي	120.000.000	الايجار سنوي	فرع الكاظمية
ياسين عبدالله ياسين ، عبد المنعم غانم محمد	دينار عراقي	91.700.000	الايجار الشهري	فرع الموصل
شركة المجال	دينار عراقي	98.250.000	الايجار سنوي	فرع الرميلا
شركة دار الصباح للمقاولات العامه	دينار عراقي	239.155.299	الايجار سنوي	فرع مول بغداد
عبد الله محمد احمد	دينار عراقي	15.720.000	الايجار سنوي	ايجار سرداب الإسكان
ادبية عبد الأمير حسين اصاله و وكالة عن حسين وساره ومريم ومينا اولاد حميد حسين	دينار عراقي	50.000.000	الايجار سنوي	ملحق الإدارة العامة
اوهام عباس فخر الدين	دينار عراقي	18.000.000	الايجار سنوي	ايجار مستودعات الأرشيف /المصرف
حمزة جاسم مسير	دينار عراقي	18.000.000	الايجار سنوي	ايجار مستودعات الأثاث
ادبية عبد الأمير حسين اصاله و وكالة عن حسين وساره ومريم ومينا اولاد حميد حسين	دينار عراقي	18.000.000	الايجار سنوي	ايجار مستودع ارشيف الائتمان
حمه امين علي حمه	دينار عراقي	276.066.780	الايجار سنوي	ايجار فرع السليمانية سالم
عبد الله احمد احمد	دينار عراقي	87.600.000	الايجار سنوي	ايجار فرع الإسكان
احمد عبدالستار السعيد	دينار عراقي	317.020.000	الايجار سنوي	ايجار فرع البصرة مناوي باشا
زينب حسين عبد الكريم احمد	دينار عراقي	364.614.920	الايجار سنوي	ايجار فرع الجادرية
محمد اسماعيل رشيد	دينار عراقي	98.250.000	الايجار سنوي	ايجار فرع الاعظمية
ادبية عبد الامير حسين	دينار عراقي	18.000.000	الايجار سنوي	ايجار شقق الطابق السادس
زياد محمد مناجد	دينار عراقي	48.000.000	الايجار سنوي	ايجار فرع الانبار / رمادي
نوري علاء نوري	دينار عراقي	327.500.000	الايجار سنوي	ايجار فرع اليرموك
ثائر موحان غازي	دينار عراقي	175.200.000	الايجار سنوي	ايجار فرع زيونة
فاضل كمال، حارث محمد	دينار عراقي	78.600.000	الايجار سنوي	ايجار فرع زيونة / مول دريم ستي
شركة مجد عشتار	دينار عراقي	81.400.000	الايجار سنوي	ايجار مجمع نخيل بغداد
عطاء كاظم مهدي	دينار عراقي	65.000.000	الايجار سنوي	ايجار فرع الحلة
صادق طاهر علاوي	دينار عراقي	63.000.000	الايجار سنوي	ايجار فرع الناصرية
حشمت فوزي رؤوف	دينار عراقي	55.020.000	الايجار سنوي	ايجار فرع كركوك
فارس بشار صالح اغا	دينار عراقي	11.790.000	الايجار سنوي	ايجار فرع زاخو

اسم الشركة / الشخص المتعاقد معه	عملة العقد	مبلغ العقد	مدة العقد	مدة العقد
قتيبة امين عبدال	دينار عراقي	84.096.000	الايجار سنوي	ايجار فرع دهوك
علاء كاظم جواد	دينار عراقي	70.740.000	الايجار سنوي	ايجار مكتب في فندق كراندي ميلينيوم
عقيل مهدي احمد الكناني	دينار عراقي	48.000.000	الايجار سنوي	عقد ايجار فرع العمارة
احمد محمد عواد الحيجاوي	دينار عراقي	48.000.000	الايجار سنوي	ايجار فرع السماوه
ادبية عبد الامير حسين	دينار عراقي	18.000.000	ايجار سنوي	ايجار شقق الطابق الرابع
حمزة جاسم ال مسير	دينار عراقي	27.600.000	ايجار سنوي	ايجار مركز توطين الرصافة
حمزة جاسم مسير	دينار عراقي	17.520.000	الايجار سنوي	ايجار مخزن الصرافات
نصير علي دهلوز	دينار عراقي	15.720.000	الايجار سنوي	ايجار مخزن الصرافات الجديد 2
عبد الكريم عطية عبد الزهرة	دينار عراقي	18.000.000	الايجار سنوي	سكن السيد خضر ابي حيدر
برهم احمد محمد امين	دينار عراقي	14.400.000	الايجار سنوي	Rent SUAIYMANIA Guest House 2 / فادي القائد
محمد شكر حسن	دينار عراقي	10.800.000	الايجار سنوي	احمد زهير اللبان 1 Rent SUAIYMANIA Guest House
علي محمود حبيب	دينار عراقي	25.550.000	الايجار سنوي	Rent Baghdad Guest House 2. عقيل عز الدين
فندق كورال بغداد	دينار عراقي	10.800.000	ايجار سنوي	ايجار موقف سيارات
احمد عبادي جلاب	دينار عراقي	92.535.000	ايجار سنوي	ايجار مركز توطين الكرخ
اجور البارك	دينار عراقي	6.750.000	الايجار الشهري	ايجار ساحة وقوف
نصير علي دهلوز	دينار عراقي	8.760.000	ايجار سنوي	ايجار مستودع الصرافات
طلحة مجاهد عدنان	دينار عراقي	7.860.000	ايجار سنوي	ايجار صراف كرزات الموصل
محمد لطيف مهدي	دينار عراقي	3.144.000	ايجار سنوي	صراف صحاري مول
حسين كناوي	دينار عراقي	3.144.000	ايجار سنوي	ايجار صراف مول دريم ستي
شركة در المستقبل	دينار عراقي	12.576.000	ايجار سنوي	ايجار صراف ياسر وعمر
حمزة جاسم مسير	دينار عراقي	15.720.000	ايجار سنوي	مخزن الصرافات عمارة فخر الدين
عبدالله حسين علي	دينار عراقي	6.336.000	ايجار سنوي	صراف ماركت زمان الطيب
شركة وفر للتجارة العامة	دينار عراقي	11.790.000	ايجار سنوي	صراف هايبر ماركت وفر
مول القاهره	دينار عراقي	9.504.000	ايجار سنوي	ايجار صراف مول القاهره
مول صحاري	دينار عراقي	6.480.000	ايجار سنوي	ايجار صراف الالي مول صحاري
شركة جنة العراق	دينار عراقي	108.000.000	ايجار سنوي	ايجار صراف الالي عدد 6 محطات شركة جنة العراق
فاضل كمال قاسم	دينار عراقي	12.000.000	ايجار سنوي	بدل ايجار صراف الي مول المنصور
زيد احمد نصار	دينار عراقي	6.960.000	ايجار سنوي	ايجار صراف أسواق القلعة
علي فهد صالح	دينار عراقي	14.148.000	ايجار سنوي	ايجار صراف مول زيوثة
سعد جعفر محمد ناجي	دينار عراقي	9.000.000	ايجار سنوي	ايجار صراف بابيلون مول
محمد عبا س خضير	دينار عراقي	2.325.000	ايجار سنوي	ايجار صراف فري تايم
جاسم عبد الحافظ جاسم	دينار عراقي	15.000.000	ايجار سنوي	ايجار للصراف الالي في المتسوق ماي ماركت
رياض عبد الحسين خليل	دينار عراقي	7.500.000	ايجار سنوي	ايجار للصراف الالي ماركت مسواك
شركة تقدم العراق للاستثمارات	دينار عراقي	7.200.000	ايجار سنوي	ايجار للصراف الالي مول الواحة

• العقود الأخرى

اسم الشركة / الشخص المتعاقد معه	عملة العقد	مبلغ العقد	مدة العقد	طبيعة العقد
شركة ارامكس	دينار عراقي	حسب النقل	دفعة شهرية	اتفاقية نقل البطاقات
عقد شركة كريم	دينار عراقي	3.000.000	دفعة شهرية	اتفاقية نقل
الشركة العراقية للخدمات المصرفية	دينار عراقي	حسب النقل	دفعة شهرية	عقد نقل العملة
محمود نوح علي شعبان	دينار عراقي	300.000	دفعة شهرية	عقد صيانة المصعد
طلال الفتر	دينار عراقي	7.460.000	دفعة شهرية	عقد عمل محدد المدة
أي إي جي اف اس افشور	دينار عراقي	21.615.000	عقد سنوي	مجهز عام (صيانة-خدمات-برمجيات) AEG MT2ISO
شركة الطول الالكترونية الشاملة	دينار عراقي	120.886.800	عقد سنوي	اتفاقية الدعم الفني لأجهزة الصراف الآلي (NCR)
شركة الطول الحقيقية لتصميم الجرافيك	دينار عراقي	9.170.000	عقد سنوي	اتفاقية خدمات دعم وصيانة نظام (Meeting Agenda)
المحامي نور احمد عبدالرحمن	دينار عراقي	924.000	دفعة شهرية	اتفاقية خدمات استشارية
شركة بروموميديا	دينار عراقي	655.000	دفعة شهرية	ايجار لوحة اعلانية فرع زيونة
شركة ابناء دجلة	دينار عراقي	حسب النقل	عقد سنوي	عقد حماية نقل النقود
اومتك	دينار عراقي	6.353.500	عقد سنوي	عقد صيانة نظام Dynamic View
جنة الفرح	دينار عراقي	48.000.000	عقد سنوي	عقد صيانة UPS
الخيال لتكنولوجيا المعلومات	دينار عراقي	61.794.010	عقد سنوي	NBI Labiba systems renewals 2023
Istisharat	دينار عراقي	64.714.000	عقد سنوي	ICBS System Renewal 2023
AEG	دينار عراقي	34.348.200	عقد سنوي	Swift Reporter Renewal 2022
ScanWave CTS	دينار عراقي	9.825.000	عقد سنوي	PCI CPP Services
Althiqa	دينار عراقي	18.078.000	عقد سنوي	Tenable Renewal
Althiqa	دينار عراقي	10.487.860	عقد سنوي	CrossMatch Renewal 2023
OFFtec	دينار عراقي	134.509.490	عقد سنوي	PAM renewal and Purchasing Licenses
Ascotel	دينار عراقي	98.281.440	عقد سنوي	Genesys 2023 renewa
شركة الاهلي للكمبيوتر	دينار عراقي	3.831.750	عقد سنوي	OPEX_Optimiza_Redhat Renewal 2023
اومتك	دينار عراقي	10.480.000	عقد سنوي	صيانة غرفة الخوادم
شركة عبق الابداع	دينار عراقي	13.920.000	دفعة شهرية	خدمة عد النقود-الحلة
شركة عبق الابداع	دينار عراقي	13.920.000	دفعة شهرية	خدمة عد النقود-النصف
شركة عبق الابداع	دينار عراقي	13.920.000	دفعة شهرية	خدمة عد النقود-برموك
شركة اومتك	دينار عراقي	32.095.000	دفعة شهرية	اتفاقية عد وفرو وحفظ اوراق النقد-اريل
شركة اومتك	دينار عراقي	20.305.000	دفعة شهرية	اتفاقية عد وفرو وحفظ اوراق النقد-الجادرية
شمس الدين صادق نادر	دينار عراقي	18.000.000	عقد سنوي	اتفاقية خدمات استشارية
نهى أبو جابر	دينار عراقي	5.786.270	دفعة شهرية	اتفاقية خدمات استشارية
هنادا سامي داوود شكاخوة	دينار عراقي	4.807.700	دفعة شهرية	اتفاقية خدمات استشارية
محمد اياد الدجاني	دينار عراقي	6.401.970	دفعة شهرية	اتفاقية خدمات استشارية
ماهر موسى إبراهيم المعشر	دينار عراقي	4.267.980	دفعة شهرية	اتفاقية خدمات استشارية
Tjdeed	دينار عراقي	4.585.000	عقد سنوي	ManageEngine AD Manger
Tjdeed	دينار عراقي	11.390.450	عقد سنوي	Asset Management
Infrasoft	دينار عراقي	4.585.000	عقد سنوي	Profiling system renewal 2023



اسم الشركة / الشخص المتعاقد معه	عملة العقد	مبلغ العقد	مدة العقد	طبيعة العقد
Business Consult Ltd	دينار عراقي	11.362.940	عقد سنوي	SharePoint Portal Support & Maintenance
Althiqa For Information	دينار عراقي	51.272.090	عقد سنوي	licenses CrossMatch
شركة البيت الاخضر	دينار عراقي	4.500.000	دفعة شهرية	اتفاقية مكافحة القوارض
مكتب المهندس محمد عارف	دينار عراقي	32.000.000	عقد سنوي	عقد اشراف هندسي
XORUX	دينار عراقي	7.598.000	عقد سنوي	Buy Lpar2rrd
Infotech	دينار عراقي	29.868.000	عقد سنوي	Cisco smart net
MDSI	دينار عراقي	73.926.00	عقد سنوي	MDSI systems
اوقتك	دينار عراقي	68.000.000	عقد سنوي	اتفاقية صيانة صرافات الية
STS	دينار عراقي	60.723.740	عقد سنوي	SPECIALIZED TECHNICAL SERVICES
شركة انسيس	دينار عراقي	19.112.900	عقد سنوي	Filenet Iraq_نظام الارشفة
Protech	دينار عراقي	346.495.000	عقد سنوي	NetBackup
Istisharat	دينار عراقي	4.585.000	عقد سنوي	Escrow Agreement Renewal 2023
jordan data	دينار عراقي	7.945.000	عقد سنوي	RE: Magnoos contract
اوراكل	دينار عراقي	7.336.000	عقد سنوي	Xpertia_Oracle Database
ITSS SOLUTIONS	دينار عراقي	88.800.000	عقد سنوي	Mule Soft Integration
ProServ	دينار عراقي	22.225.460	عقد سنوي	IGrafX Superior Technical
Adpro	دينار عراقي	32.334.273	دفعة شهرية	عقد خدمات دعابة واعلان
اتحاد المصارف العربية	دينار عراقي	7.300.000	عقد سنوي	اشترك اتحاد المصارف العربية
سوق العراق للاوراق المالية	دينار عراقي	25.000.000	عقد سنوي	اشترك سوق العراق للاوراق المالية 2023
شركة الشرق العربي GIG	دينار عراقي	7.993.412	عقد سنوي	تامين على حياة الموظفين المتدبين
رابطة المصارف الخاصة	دينار عراقي	17.500.000	عقد سنوي	رابطة المصارف الخاصة 2023
سوق العراق للاوراق المالية	دينار عراقي	7.500.000	عقد سنوي	الاشترك السنوي لترخيص الحافظ الامين
علي محمد موسى	دينار عراقي	39.300.000	عقد سنوي	دعابة شركة الباشق
المحامي سمير خسرو	دينار عراقي	917.000	دفعة شهرية	اتفاقية خدمات قانونية
المحامي فهد جمال	دينار عراقي	1.310.000	دفعة شهرية	استشارات ضريبة
شركة المجال لخدمات التنظيف و الحراسة	دينار عراقي	4.366.230	دفعة شهرية	عقد خدمات
شركة أبناء القلعة	دينار عراقي	33.000.000	دفعة شهرية	عقد خدمات تنظيف
شركة أبناء القلعة	دينار عراقي	9.200.000	دفعة شهرية	عقد خدمات ضيافة
البنك المركزي	دينار عراقي	24.000.000	عقد سنوي	عقد شبكة الاتصالات المصرفية
مؤسسة الحسين	دينار عراقي	97.729.930	عقد سنوي	اجور اشتراكات برنامج الرعاية للسرطان
شركة ابناء دجلة	دينار عراقي	157.000.000	دفعة شهرية	عقد حراسة فروع والملحقات الخاصة بالمصرف



اسم الشركة / الشخص المتعاقد معه	عملة العقد	مبلغ العقد	مدة العقد	مدة العقد
IBBC	دينار عراقي	17.618.723	عقد سنوي	IBBC membership
Capital Intelligence Rating	دينار عراقي	35.687.750	عقد سنوي	Credit Rating
Linked in	دينار عراقي	24.423.313	عقد سنوي	Recruiter Corporate & Job slot
شركة التامين الاردنية	دينار عراقي	241.799.800	عقد سنوي	تامين على الحياة
STS	دينار عراقي	83.773.190	عقد سنوي	True Up Microsoft 365
أنسر العربي للتأمين	دينار عراقي	93.629.630	عقد سنوي	cyber insurance
سوق العراق للاوراق المالية	دينار عراقي	7.500.000	عقد سنوي	الاشترك السنوي لهيئة الاوراق المالية
mdsl offshore	دينار عراقي	43.230.000	عقد سنوي	BOSCBACK UPIRPS
شركة البادية للتأمين	دينار عراقي	749.370.600	عقد سنوي	عقد التامين الصحي
Asia insurance	دينار عراقي	53.514.024	عقد سنوي	بوليصة تأمين شامل
Capital	دينار عراقي	25.938.000	عقد سنوي	خدمات التعلم الإلكتروني لموظفي البنك
النسر العربي	دينار عراقي	754.592.750	عقد سنوي	بوليصة تأمين شامل
النسر العربي	دينار عراقي	89.039.390	عقد سنوي	تامين مباني وموجودات المصرف
شركة سما للأنظمة	دينار عراقي	2.134.056	عقد سنوي	Website Maintenance
شركة البادية للتأمين	دينار عراقي	6.920.800	عقد سنوي	التأمين على سيارات المصرف

• مبالغ الدعاية والسفر والإعلان والضيافة:

بلغ مجموع المصروفات للأغراض المبينة في أدناه (5.234) مليون دينار عراقي لفرض دعم الخدمات المقدمة للمصرف:

(بالالف دينار)

اسم الحساب	2023	2022
دعاية وعلان	3.013.300	2.094.166
الضيافة	440.253	227.221
السفر والايقاف	1.780.374	1.097.827
المجموع	5.233.927	3.419.214

• الاستيرادات والتصدير

لا توجد اي استيرادات او صادرات خلال السنة المالية 2023.

• التغييرات والاحداث الجوهرية اللاحقة لتاريخ الميزانية:

لا يوجد اي تغييرات او احداث جوهرية تؤثر على البيانات المالية للمصرف .

06.

تقرير لجنة مراجعة
الحسابات الختامية



تقرير لجنة مراجعة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31

تحية واحترام،

تنفيذاً لأحكام المادة 24 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وموافقة الهيئة العامة للمصرف بتشكيل لجنة مراجعة الحسابات من اعضاء مجلس الادارة كل من السيد (خليل إبراهيم عبد الكريم) رئيسا و عضوية كل من السيد (نبيل سمير مكاطة) و السيد (علي مصطفى حسن) ويسرنا ان نعرض لحضراتكم بان اللجنة مارست عملها مع مراقبي حسابات مصرفنا المشتركين (السادة شركة عادل الحسون وشركاؤه والسادة شركة فرقد السلطان وشركاؤه لتدقيق ومراقبة الحسابات) طيلة فترة عملهم في المصرف كما دقت اللجنة البيانات و الجداول التي تصلها من الادارة التنفيذية في المصرف بضمنها جداول المقارنة الشهرية لأرصدة موازين المراجعة التجميعية و الجداول الخاصة بالمصروفات و الايرادات المرسله الى البنك المركزي من قبل الادارة المالية في المصرف و التقارير المقدمة من قسم الرقابة الداخلية و مراقب الامتثال الشهرية و الفصلية و تدقيق البيانات المالية و الحسابات الختامية لمصرفنا للسنة المنتهية في 2023/12/31 و تقرير مجلس الادارة بخصوصها وراجعنا كافة المعلومات و الايضاحات التي كانت برأينا ضرورية لحماية حقوق المساهمين وكان عملنا هذا طبقا للتشريعات النافذة ووفقا لإجراءات التدقيق و المراجعة المعترف بها وطنيا و المقررة وبناء على ما حصلنا عليه من بيانات و معلومات و ايضاحات ونود ان نبين الاتي:-

1. ان التقرير السنوي وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف خلال السنة موضوعه التدقيق وان هذه المعلومات لا تخالف احكام القوانين والتشريعات المالية السائدة.
2. ان البيانات قد نظمت وفقا للقواعد المحاسبية الوطنية والدولية والتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات وأنها منظمة طبقا لمتطلبات قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 وقانون الشركات المعدل وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 والانظمة والتعليمات النافذة وإنها على قدر ما تضمنه من مؤشرات وبيانات مالية تعبر بصورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للمصرف ونتائج تدفقاته النقدية للسنة المنتهية في 2023/12/31.
3. اطلعت اللجنة على التقرير المشترك لمراقبي الحسابات (السادة شركة عادل الحسون وشركاؤه والسادة شركة فرقد السلطان وشركاؤه لتدقيق ومراقبة الحسابات) الذي تناول نشاط المصرف مؤكدا سلامة كافة اجراءاته التي تمت استنادا الى معايير وقواعد المحاسبة الدولية والوطنية.
4. من خلال مراجعتنا حسابات المصرف لم يثبت لنا ما يدل على ان المصرف قام بعمليات غسل الاموال او مارس عمليات تمويل الارهاب وان كافة العمليات تتماشى مع قانون غسل الاموال رقم 39 لسنة 2015.
ومن الله التوفيق وتقبلوا فائق التقدير....

رئيس لجنة مراجعة الحسابات

07.

القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في
31 كانون الأول 2023



مراقبي حسابات المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

السادة أعضاء الهيئة العامة المحترمين المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد تقرير مراقب الحسابات

لقد فحصنا قائمة المركز المالي الموحدة للمصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد كما في 31/كانون الأول/2023، وقائمة الدخل الموحدة -والدخل الشامل الموحدة وقائمة التغييرات في حقوق المساهمين الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات الملحقه معها والتقرير السنوي للمصرف المعد بمقتضى أحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

مسؤولية إدارة المصرف:

ان ادارة المصرف مسؤولة عن اعداد هذه البيانات والافصاح عنها بصورة عادلة طبقا للقواعد والمعايير المحاسبية المحلية والدولية بالإضافة الى مسؤوليتها عن اعداد وتنفيذ نظام للرقابة الداخلية فيما يتعلق بالاعداد والافصاح عن البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من الاخطاء الجوهرية الناتجة عن الاخطاء والتلاعب كما تشمل هذه المسؤولية على اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة واستخدام التقديرات المحاسبية المناسبة.

مسؤولية مراقب الحسابات:

ان مسؤوليتنا هي ابداء الراي الفني المحايد حول البيانات المالية الموحدة المقدمة لنا وذلك وفقا لأدلة ومعايير التدقيق المحلية والدولية حيث تتطلب هذه المعايير ان نقوم بتخطيط وانجاز مهام التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت هذه البيانات المالية خالية من اية أخطاء جوهرية كما يشمل التدقيق فحصاً على اساس اختباري للبيانات والمستندات المؤيدة للمبالغ الظاهرة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية كما في 31/كانون الأول/2023 والإفصاح عنها، كما يشمل تقييماً للمبادئ المحاسبية. هذا وباعتقادنا ان تدقيقنا يوفر اساساً معقولاً للرأي الذي نبدية، وندرج أدناه الإيضاحات والملاحظات التالية: -

أولاً: تطبيق المصرف لمعايير المحاسبة الدولية: -

قام المصرف بأعداد البيانات المالية الموحدة حسب المعايير المحاسبية الدولية وذلك استنادا لتعليمات البنك المركزي العراقي النافذة المفعول والمتضمنه التحول من المعايير المحاسبية المحلية الى المعايير المحاسبية الدولية، كما ونود الإشارة هنا الى ان المصرف اعتمد مبدأ التسجيل بالكلفة التاريخية للعقارات والمعدات ولم يقوم بإعادة التقييم لهذه الموجودات واستناداً الى القيمة العادلة لها.



مراقبي حسابات المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

ثانياً: حقوق المساهمين: -

1- زيادة رأس المال:

استناداً الى موافقة الهيئة العامة للمصرف المتخذ في اجتماعها المنعقد بتاريخ 16/نيسان/2023 والمتعلق بزيادة رأسمال المصرف من خلال رسملة مبلغ (30) مليار دينار من الأرباح المدورة ليصبح رأس مال المصرف (300) مليار دينار بدلا من (270) مليار دينار، و اكتملت إجراءات زيادة رأس مال المصرف بموجب كتاب وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات المرقم (15333) بتاريخ 2023/5/17، وتعتبر هذه الزيادة الأولى تنفيذا لقرار البنك المركزي العراقي بزيادة رؤوس أموال المصارف الخاصة لغاية (400) مليار دينار لغاية 2024/12/31 واستناداً لكتابه المرقم (439/2/9) والمرخ في 2023/8/2.

2- التغيير في حقوق المساهمين

لقد ازدادت حقوق المساهمين عما كانت عليه في السنة السابقة بمبلغ (171.593.564) ألف دينار وان هذه الزيادة تمثل نسبة قدرها (52%).

ثالثاً: نشاط المصرف خلال السنة موضوعة التقرير:-

لقد بلغت أرباح النشاط المتحققة بعد استقطاع ضريبة الدخل خلال السنة الحالية مبلغ (190.003.566) ألف دينار للمصرف والشركتين التابعتين له بينما كانت نتيجة نشاط المصرف للسنة السابقة ربحاً بعد استقطاع ضريبة الدخل مقداره (38.982.235) ألف دينار، أي بزيادة عن السنة السابقة بلغت نسبتها (590%) ويعزى السبب الرئيسي لهذه الزيادة هو الارتفاع الحاصل في العمليات المتحققة من نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية مع الزيادة الحاصلة في الفوائد الدائنة الناتجة عن التوسع في منح الائتمان وكما مبين في قائمة (ب) "قائمة الدخل".

رابعا : الأرصدة النقدية المقيدة:-

استناداً الى موافقة البنك المركزي العراقي بموجب كتبه المرقم (17523/2/9) والمؤرخ في 2020/11/26 والذي نص على أطفاء الأرصدة النقدية المقيدة الناتجة عن عملية الاستحواذ على فروع بنك عودة في لبنان والبالغ (100.000.000) دولار أمريكي ما يعادل (146.000.000) ألف دينار خلال (10) سنوات وبشكل سنوي على أن لا يتعدى المخصص السنوي قيمة الأرباح السنوية للمصرف، فقد بلغ المبلغ المطفأ لغاية 31/كانون الأول/2023 (33.967.841) الف دينار وكما يلي:

الإيضاحات	المبلغ	السنة
الأرباح الناتجة عن عملية الاستحواذ	25.965.544	2022
إطفاء شهر كانون الأول لسنة 2023	8.002.297	2023
	33.967.841	المجموع



مراقبي حسابات المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

خامساً: السيارات المستحوذ عليها:-

بخصوص السيارات البالغ عددها سبع سيارات والتي حصل عليها المصرف نتيجة عملية الاستحواذ مازالت إجراءات نقل ملكيتها باسم المصرف لدى دائرة المرور العامة مستمرة لغاية تاريخ تقريرنا هذا، نوصي بضرورة الإسراع باستكمال إجراءات نقل ملكية هذه السيارات.

سادساً: الاستثمارات المالية:-

تمثل الاستثمارات المالية للمصرف محفظة استثمارية باسهم شركات مدرجة وغير مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كذلك سندات حكومة العراق وسندات بناء، حيث لوحظ أن نسبة الاستثمارات الى راس المال والاحتياطيات السليمة بلغت 3% وهي اقل من النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة 20% بعد استبعاد الاستثمارات في سندات حكومة العراق المتداولة بالدولار الأمريكي من سقف أرصدة الاستثمارات.

سابعاً: التسهيلات الائتمانية:-

1- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة كما في 31/كانون الأول/2023 (30,502,092) ألف دينار عراقي وبعد تنزيل الفوائد المعلقة والتي بلغت (11,993,494) ألف دينار وتمثل نسبة (2.64%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة، نوصي بضرورة متابعة وتحصيل هذه التسهيلات المتأخرة ومعالجة أسباب التأخير في تسديدها.

2- تم خلال السنة الحالية زيادة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية كما في 31/كانون الأول/2023 بمبلغ (18,427,765) ألف دينار والتي تشمل مبلغ (30,241,945) الف دينار تمثل المخصصات الإضافية خلال السنة مطروحا منه مبلغ قدره (11,814,180) الف دينار وهو يمثل رصيد تم إعداده محاسبيا من حساب مخصص الخسائر الائتمانية خلال سنة 2023 وبالتالي يصبح رصيد مخصص التسهيلات الائتمانية (58,824,973) ألف دينار، حيث تم تغطية ما قدره (19,842,698) الف دينار من حساب "الأرباح المدورة" والمتحققة من أرباح تقييم العملة الأجنبية نتيجة تغيير سعر الصرف وذلك حسب كتاب البنك المركزي المرقم (382/2/9) والمؤرخ في 2020/12/21 والذي يقضي باستخدام هذه الأرباح في زيادة التخصيصات، وتم تقييد الرصيد المتبقي البالغ (10,399,247) الف دينار من نشاط السنة الحالية.

3- استنادا الى محضر اجتماع الهيئة العامة للمصرف المنعقدة بتاريخ 2023/4/16 القرار المرقم (10) منه، تمت الموافقة على نقل مبلغ (21,304,615) الف دينار من تسهيلات ائتمانية غير عاملة داخل الميزانية الى تسهيلات ائتمانية غير عاملة خارج الميزانية العامة والمغطاة بمخصصات وفوائد معلقة بنسبة (100%) وستستمر إدارة المصرف بمتابعة استئصال تلك الديون بكافة السبل الودية والقانونية بما يضمن حقوق المصرف وان هذا الاجراء سوف يؤدي الى تحسين بعض النسب المالية وتمنح القدرة لأدارة المصرف على التوسع بالائتمان النقدي الجيد وكما مبين بالجدول أدناه ، إيضاح رقم (7):

المبلغ	اسم الحساب
21.304.615	تسهيلات ائتمانية مباشرة
9.490.435	مخصص فوائد معلقة
11.814.180	مخصص تسهيلات ائتمانية
21.304.615	



مراقبي حسابات المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

ثامنا : الموجودات الأخرى:-

أن الموجودات الأخرى تشكل ما نسبة (0.8%) من مجموع الموجودات المتداولة، حيث انخفض رصيد السنة الحالية عن السنة السابقة بمبلغ (27,101,321) ألف دينار.

تاسعا : الدعاوى القانونية: -

استنادا الى تأييد القسم القانوني للمصرف بخصوص الدعاوى القضائية خلال السنة 2023 ندرج الجدول التالي:

المعد	نوع الدعوى
7	الدعاوى المقامة ضد المصرف من قبل الغير
20	الدعاوى المقامة من قبل المصرف ضد الغير
15	الدعاوى المحسومة والمقامة ضد المصرف
151	الدعاوى المقامة من قبل المصرف المحسومة
3	دعاوى منع المعارضة

واستنادا الى تقدير الإدارة والمشاور القانوني فانه من المستبعد أن يترتب على المصرف أي التزامات مالية مقابل هذه القضايا.

عاشرا: موجودات المصرف:-

أن الموجودات الثابتة للمصرف ومن ضمنها العقارات هي مملوكة ومسجلة باسم المصرف لدى الدوائر الرسمية المختصة، عدا ما تم ذكره في " خامسا " أعلاه بخصوص السيارات التي حصل عليها المصرف نتيجة عملية الاستحواذ والتي مازالت مسجلة باسم مصرف عودة اللبناني /العراق.

احد عشر: كفاية رأس المال:-

استنادا لقرار البنك المركزي العراقي المرقم (110) لسنة 2022 المتضمن المصادقة على الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال للمصارف التجارية وفق متطلبات بازل (I & II) والامن خلال فحصنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية التي مارسها المصرف خلال السنة موضوعة التحقيق، والكشوفات المعدة لفرض احتساب كفاية رأس المال، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (21%) بينما بلغت نسبة رأس المال الأساسي (20%).

اثنا عشر : سعر الصرف :-

استنادا الى كتاب البنك المركزي العراقي المرقم (95/2/9) والمؤرخ في 2023/2/8 والموجه الى المصارف المجازة كافة والذي نص على اعتماد هذه المصارف سعر الصرف البالغ (1.310) دينار عراقي مقابل الدولار الأمريكي بدلا من السعر السابق والبالغ (1.460) دينار عراقي مقابل الدولار الأمريكي، حيث بلغت أرباح المصرف نتيجة تغيير سعر الصرف (2.627,111) ألف دينار.



مراقبي حسابات المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

ثلاثة عشر : البيانات المالية الموحدة:-

أن البيانات المالية المرفقة هي بيانات موحدة للمصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) مع الشركتين المدرجتين أدناه:
 1- شركة المال العراقي المحدودة وتبلغ نسبة ملكية المصرف فيها (100%) من رأسمالها البالغ (1.000.000) ألف دينار.
 2- شركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات والأليات والمكانن والمعدات محدودة المسؤولية تبلغ نسبة ملكية المصرف فيها (51%) من رأسمالها البالغ (10.000.000) ألف دينار.
 وتجدر الإشارة الى أن عملية التوحيد استندت الى موازين المراجعة لهذه الشركتين لعدم صدور القوائم المالية المدققة من قبل مراقب الحسابات الخارجي لهاتين الشركتين لغاية تاريخ تقريرنا هذا.

أربعة عشر : فرع المصرف في المملكة العربية السعودية:-

كانت نتائج الفرع خلال السنة الحالية وكانت نتائج نشاطه خسارة بمبلغ (2.797.138) ألف دينار بعد ضريبة الدخل، ولغاية تاريخ تقريرنا هذا لم تصدر القوائم المالية المدققة من قبل مراقب الحسابات الخارجي لهذا الفرع لغاية تاريخ تقريرنا هذا حيث تمت عملية التوحيد مع فروع المصرف في العراق استنادا الى ميزان المراجعة وغير مدقق من قبلنا.

خمس عشر: نافذة مزاد بيع العملة: -

قام البنك المركزي العراقي وحسب كتابه المرقم (5/11/1083) والمؤرخ في 2023/2/19 بأصدار تعليمات تتعلق بضوابط التحويل الخارجي من خلال نافذة خاصة بحالات بيع وشراء العملات الأجنبية، حيث قام البنك المركزي العراقي خلال شهر نيسان 2023 بمنح عدد من المصارف الامكانية بتحويل المبالغ من خلال حساباتهم لدى المصارف الخارجية عن طريق تغذية تلك الحسابات بسقوف محددة من قبل البنك المركزي، وبناء على تلك التعليمات بلغ حجم المشتريات المصرف لصالح الزبائن من نافذة العملة لغاية نهاية كانون الأول 2023 بمبلغ (10.843.223.244) دولار أميركي وتم تحقيق عمولات بمبلغ (93.374.441) الف دينار.

سنة عشر: العقارات المستملكة:-

بلغ عدد العقارات التي ألت ملكيتها للمصرف (60) عقار وان القيمة الصافية لها بلغت (9.341.168) ألف دينار وكما موضح في الإيضاح رقم (12) "الموجودات الأخرى" وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي يجب التخلص من هذه العقارات خلال مدة أقصاها سنتين من تاريخ التملك، ويتم احتساب مخصص تصفية العقارات المستملكة بنسب مختلفة لمدة (6) سنوات وذلك استنادا للاستثناء الممنوح من قبل البنك المركزي العراقي للمصرف بكتابه المرقم (17523 / 2/9) في 2020/11/26، وقد قام المصرف بتطبيق هذه التعليمات بدء من القوائم المالية لسنة 2020، نوصي بضرورة التخلص من هذه العقارات تطبيقا للتعليمات الأساسية للبنك المركزي العراقي بضرورة التخلص منها خلال سنتين من تاريخ الاستملاك.



مراقبي حسابات المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

سبعة عشر: غسيل الأموال وتمويل الإرهاب:-

من خلال فحصنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية التي مارستها المصرف خلال السنة موضوعة التحقيق، فلم يتبين لنا ما يشير الى ان هنالك عمليات مصرفية متعلقة بـ "غسيل الأموال" أو تلك التي ساهمت بتمويل "عمليات الإرهاب" لم يتم الإبلاغ عنها حيث قامت إدارة المصرف خلال السنة الحالية بإبلاغ مكتب مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عن عدد من حالات اشتباه بغسيل أموال متعلقة بثلاث أنواع من أنشطة المصرف، كما وان المصرف اتخذ اجراءات كافية لمنع غسيل الاموال أو تمويل الارهاب ويجري تنفيذ هذه الاجراءات وفقاً للانظمة والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي العراقي.

أن المصرف الأهلي العراقي يعتمد الإجراءات التالية والخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب:

- 1- محرك بحث (OFAC) يحتوي على القوائم الدولية والمحلية وهو متصل بأنظمة المصرف ويتم من خلاله البحث والاستعلام الآلي على العملاء الجدد قبل فتح حساباتهم وكذلك مراجعة الحسابات القائمة بشكل يومي/شهري وأية حوالات صادرة / واردة قبل تنفيذها، وان القوائم السوداء يتم تحديثها بصورة مستمرة من خلالها.
- 2- محرك بحث (CBS) يتم من خلاله البحث والاستعلام الائتماني للزبائن.
- 3- النظام الإلكتروني (AML Profiling) المفعّل والخاص بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مرتبط بأنظمة البنك الداخلية ويراقب العمليات المالية التي تمت على حسابات العملاء وذلك من خلال سيناريوهات تم وضعها لرصد العمليات المنفذة وإصدار تنبيهات (يومية وشهرية)، علماً ان السيناريوهات المطلوبة من قبل البنك المركزي العراقي متوفرة في النظام.
- 4- النظام المصرفي (ICBS) المفعّل يحتوي على حقل خاص بتصنيف العملاء وفقاً لدرجة المخاطر "Risk Rating"، وهو متصل بنظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (AML Profiling).

عشرون: تقارير الامتثال :-

تم الاطلاع على تقارير قسم الامتثال المرسله الى البنك المركزي والمرسله الى مجلس ادارة هذا المصرف حيث قامت ادارة المصرف بالتأكد من الالتزام التام بكافة القوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي والخاصة بنشاط المصرف للسنة موضوعة التحقيق وارسال التقارير الدورية بالالوقات المحددة وحسب النماذج المطلوبة.



مراقبي حسابات المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

واحد وعشرون: الإيضاحات الأخرى: -

1- تطبيق تعليمات الحوكمة المؤسسية: -

اطلعنا على الأداء الخاص بدليل الحوكمة المؤسسية للمصرف وفي رأينا أن المصرف ممثل بشكل عام بالمتطلبات الكمية والنوعية وبصحب نموذج مشروع بطاقة الأداء المتوازي وان مجلس الادارة وادارة المصرف تعمل بجهد وبشكل دؤوب على الالتزام بتطبيق تعليمات الحوكمة المؤسسية والخاص بممارسات الإفصاح والشفافية.

2- نتائج تدقيق المكتبي من قبل البنك المركزي العراقي :-

تم الاطلاع على مراسلات البنك المركزي والخاصة بنتائج تدقيق الموازنات الفصلية التي ترسل من المصرف والى البنك المركزي في نهاية كل فصل من فصول السنة، وتم متابعة تنفيذ المعالجات الخاصة بالبنك المركزي الخاصة بالموازنات الفصلية واية اجراءات تنفيذية اخرى يحددها البنك المركزي للمصرف. مثل تقارير قسم الرقابة الداخلية الفصلي ايضاً.

3- المراسلات مع البنك المركزي العراقي:-

من خلال دراستنا لملف المراسلات الخاص بالمصرف مع البنك المركزي بالتقارير الشهرية والفصلية ولوحظ عدم وجود امور جوهرية ممكن ان تؤثر على كفاية المعلومات المرسله للبنك المركزي العراقي.

4- الأنظمة المعتمدة في عملية التسجيل للمصرف

ان المصرف يعتمد الانظمة الالكترونية في عمليات التسجيل المعاملات المالية وفقا لنظام المصرفي (ICBS) ويتم الاحتفاظ بكل السجلات المحاسبية بشكل الكتروني، اما بخصوص المستندات فتوثق ورقياً ويحتفظ بها في اماكن امنه وبطريقة حفظ سليمة.

5- الأرصدة لدى المصارف المرأسلة:-

بلغت نسبة الارصدة لدى المصارف المرأسلة في الخارج (11%) من رأس المال والاحتياطيات السليمة كما في 31/كانون الأول/2023 وهي نسبة لا تتجاوز نسبة (20%) المحددة من قبل البنك المركزي.

6- مراكز النقد الأجنبية: -

قام المصرف باحتساب نسبة مراكز النقد الأجنبية وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي والكشوفات المطلوبة من قبله وقد بلغت (0%) كما في 31/كانون الأول/2023 وهي لا تتجاوز نسبة 20% الى راس المال والاحتياطيات السليمة.

7- الملاءة والسيولة المالية: -

أ- بلغت نسبة التغطية (أرصدة النقد والمصارف الى ودائع عملاء) 74% وهي نسبة جيدة.
 ب- بلغت نسبة تغطية السيولة (LCR) حسب مقررات بازل (III) 152% بينما الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي هو 100%.
 ج- بلغت نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) حسب مقررات بازل (III) 148% بينما الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي هو 100%.
 أن النسب أعلاه هي قريبة جدا من النسب المعيارية، وبالتالي فانه لا توجد مخاوف عالية من ناحية قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين خلال الفترة اللاحقة.



مراقبي حسابات المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

8- تطبيق المعيار الدولي رقم (9) :-

أن المصرف ملتزم بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) في احتساب الضائرات الائتمانية المتوقعة (ECL) حيث بلغ رصيد المخصصات من تطبيق هذا المعيار (65.096.913) ألف دينار وكما موضح في الجدول أدناه:

رصيد المخصص 2023/12/31 ألف دينار	إعدام تسهيلات ألف دينار	التغيير خلال السنة ألف دينار	رصيد المخصص 2023/1/1 ألف دينار	اسم الحساب
127.541	-	(14.441)	141.982	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - إيضاح رقم (5)
58.824.973	(11.814.180)	30.241.945	40.397.208	تسهيلات ائتمانية مباشرة - إيضاح رقم (7)
6.144.399	-	666.710	5.477.689	بنود خارج قائمة المركز المالي - إيضاح رقم (17)
65.096.913	(11.814.180)	30.894.214	46.016.879	المجموع

حيث تم تغطية ما قدره (19.842.698) الف دينار من حساب "الأرباح المدورة" والمتحققة من أرباح تقييم العملة الأجنبية نتيجة تغيير سعر الصرف وذلك حسب كتاب البنك المركزي المرقم (382/2/9) والمؤرخ في 2020/12/21 والذي يقضي باستخدام هذه الأرباح في زيادة التخصيصات، وتم تقييد الرصيد المتبقي البالغ (11.051.516) الف دينار من حسابات الأرباح والضائرات.

9- المطلوبات الأخرى :-

بلغ رصيد المطلوبات الأخرى والمبينة تفاصيلها في الإيضاح رقم (19) من القوائم المالية مبلغ (43.238.517) ألف دينار وكما في نهاية السنة موضوعة التدقيق، وتم دراسة ارصدة جميع الحسابات التي يتشكل منها الرصيد بالتأكيد على المبالغ المادية (الجوهرية).

وحسب رأينا وبقدر ما توصلنا اليه ومن خلال فحصنا وطبقاً لما هو مدون في سجلات المصرف ووفقاً للمعلومات والإيضاحات المعطاة لنا:

1- أن المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل المصرف كانت متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر، وقد تضمنت حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات ونفقات وإيرادات المصرف، كما ان نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الاجراءات الضرورية التي تضمن صحة ودقة هذه البيانات بدرجة تتناسب مع حجم النشاط المصرفي.

2- أن عملية جرد الموجودات الثابتة والنقدية قد تمت بشكل سليم وبإشرافنا، وان نتائج الجرد جاءت مطابقة للسجلات المساعدة، وقد تم تقييم هذه الموجودات وفقاً للأسس والأصول والمبادئ المعتمدة والمتبعة في السنة السابقة.

3- أن التقرير السنوي وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف خلال السنة موضوعة التدقيق، وانه لا يتضمن ما يخالف أحكام القوانين والتشريعات السائدة.

4- ان البيانات والحسابات الختامية قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات وإنها منظمة طبقاً لقانون الشركات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، وقانون المصارف.



مراقبي حسابات المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

الرأي

بناءً على ما تقدم من إيضاحات وملاحظات في تقريرنا هذا فبرأينا ان البيانات المالية الموحدة "المصرف الاهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) وتقرير الإدارة المرفق بها، متفقة مع السجلات ومستوفية للمتطلبات القانونية، وأنها على قدر ما تضمنته من مؤشرات للأداء تعبر بصورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي الموحد للمصرف كما في 31/ كانون الأول/ 2023 ونتائج نشاط المصرف الموحدة وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذات التاريخ.



فرقد حسن احمد السلمان

زميل جمعية المحاسبين القانونيين في انكلترا
من شركة فرقد السلمان وشركاؤه لتدقيق ومراقبة الحسابات
(تضامنية)



عادل محمد الحسون

من شركة عادل الحسون وشركاؤه
محاسبون قانونيون واستشاريون
(تضامنية)

بغداد في 25 / كانون الثاني/ 2024

القوائم المالية الموحدة

قائمة المركز المالي الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	إيضاحات	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي		
720.746.567	1.832.757.355	4	الموجودات
422.930.449	340.343.207	5	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
68.652.874	4.214.287	6	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
950.955.823	1.309.947.975	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأثر
106.648.782	364.135.402	8	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
51.751.180	55.304.664	9	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
24.496.009	28.071.653	10	ممتلكات ومعدات - بالصافي
12.588.645	17.993.190	11	موجودات غير ملموسة - بالصافي
57.318.451	30.217.130	12	حق استخدام البند المؤجر
2.416.088.780	3.982.984.863		موجودات أخرى
			مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
163.844.138	58.783.432	13	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1.538.704.577	2.926.569.285	14	ودائع عملاء
172.298.004	266.772.045	15	تأمينات نقدية
150.355.643	117.300.374	16	أموال مقترضة
16.026.459	18.950.940	11	التزام عقود الإيجار
12.796.547	7.937.400	17	مخصصات متنوعة
7.128.345	38.342.710	18	مخصص ضريبة الدخل
21.668.181	43.238.517	19	مطلوبات أخرى
2.082.821.894	3.477.894.703		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
			حقوق مساهمي المصرف
270.000.000	300.000.000	20	رأس المال المكتتب به والمدفوع
8.257.187	17.863.445	21	إحتياطي إجباري
1.000.000	1.000.000		إحتياطي توسعات
-	286.385		فروقات ترجمة
(1.306.057)	59.398		إحتياطي القيمة العادلة
50.504.591	180.840.057	22	أرباح مدورة
328.455.721	500.049.285		مجموع حقوق الملكية
4.811.165	5.040.875		حقوق غير المسيطرين
2.416.088.780	3.982.984.863		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

باسم ظيل السالم
رئيس مجلس الادارة

ايمن عمران ابو دهيم
المدير المفوض

ماهر عزت عوالي
المدير المالي

نوار زياد طارق
الادارة المالية

رقم العضوية: 29682

يرجى مراجعة تقريرنا بتاريخ 2024/01/25



فرقد حسن احمد السلطان

زميل جمعية المحاسبين القانونيين في انكلترا
من شركة فرقد السلطان وشركاؤه لتدقيق ومراقبة الحسابات (تضامنية)



عادل محمد الحسنون

من شركة عادل الحسنون وشركاؤه
محاسبون قانونيون واستشاريون (تضامنية)



القوائم المالية الموحدة

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	إيضاحات	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي		
106.354.561	151.650.938	23	الفوائد الدائنة
(38.725.896)	(51.782.884)	24	الفوائد المدينة
67.628.665	99.868.054		صافي إيرادات الفوائد
32.628.117	232.499.716	25	صافي إيرادات العمولات
100.256.782	332.367.770		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
7.431.332	8.897.650	26	صافي أرباح عملات أجنبية
504.154	1.891.536	27	إيرادات أخرى
108.192.268	343.156.956		إجمالي الدخل
(17.774.973)	(24.831.763)	28	نفقات الموظفين
(10.778.657)	(14.471.062)	9,10,11	استهلاكات وإطفاءات
(35.109.290)	(43.086.307)	29	مصاريف أخرى
(1.216.667)	(19.053.669)	7	مصروف مخصص الانخفاض والضائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية
(1.395.386)	(12.519.120)	12	التدني في قيمة الأصول المستلمة ولاء لديون
(7.318.858)	(209.234)	17	مصروف مخصصات متنوعة
(73.593.831)	(114.171.155)		مجموع المصاريف
34.598.437	228.985.801		الربح قبل الضريبة
(7.059.953)	(38.982.235)	18	مصروف ضريبة الدخل
27.538.484	190.003.566		الربح للسنة
			ويعود إلى:
27.627.319	189.773.856		مساهمي البنك
(88.835)	229.710		حقوق غير المسيطرين
27.538.484	190.003.566		
دينار عراقي	دينار عراقي		
0.107	0.654	30	الحصة الأساسية و المخفضة للسهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	إيضاحات	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي		
27.538.484	190.003.566	6	الربح للسنة
(1.589.894)	1.365.455		
-	286.385		صافي التغير في القيمة العادلة لادوات الملكية و أدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر
25.948.590	191.655.406		فروقات ترجمة عملات أجنبية
25.948.590	191.655.406		مجموع بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة بعد الضريبة
26.037.425	191.425.696		مجموع الدخل الشامل للسنة
(88.835)	229.710		إجمالي الدخل الشامل العائد إلى:
25.948.590	191.655.406		مساهمي البنك
			حقوق غير المسيطرين



القوائم المالية الموحدة
قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

مجموع حقوق الملكية	حقوق غير المسيطرین	مجموع حقوق مساهمي البنك	أرباح محوثة	موقوفات ترجمة عملاء أجنبية	احتياطي القيمة المضافة	احتياطي توسعات	احتياطي اجرائی	رأس المال المكتسب به والمجموع	
الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي
333,266,886	4,811,165	328,455,721	50,504,591	-	(1,306,057)	1,000,000	8,257,187	270,000,000	<p>الرصيد في بداية السنة موقوفات ترجمة العملاء الأجنبية للعمليات الأجنبية الربح السنة</p> <p>صافي التغير في القيمة العادلة للدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر تحويل خسائر بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل تغطية النقض في مخصصات التسهيلات الائتمانية (إيضاح رقم 22) توزيعات أسهم (إيضاح رقم 41)</p> <p>الرصيد الإجمالي قبل تحويل الاحتياطيات المحول من الاحتياطيات "الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023"</p>
286,385	-	286,385	-	286,385	-	-	-	-	
190,003,566	229,710	189,773,856	189,773,856	-	1,376,020	-	-	-	
1,376,020	-	1,376,020	-	-	(10,565)	-	-	-	
-	-	-	10,565	-	-	-	-	-	
(19,842,698)	-	(19,842,698)	(19,842,698)	-	-	-	-	-	
-	-	-	(30,000,000)	-	-	-	-	30,000,000	
505,090,160	5,040,875	500,049,285	190,446,315	286,385	59,398	1,000,000	8,257,187	300,000,000	
-	-	-	(9,606,257)	-	-	-	9,606,257	-	
505,090,160	5,040,875	500,049,285	180,840,057	286,385	59,398	1,000,000	17,863,445	300,000,000	

مجموع حقوق الملكية	حقوق غير المسيطرین	مجموع حقوق مساهمي البنك	أرباح محوثة	موقوفات ترجمة عملاء أجنبية	احتياطي القيمة المضافة	احتياطي توسعات	احتياطي اجرائی	رأس المال المكتسب به والمجموع	
الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي
315,862,149	-	315,862,149	57,829,370	-	283,837	1,000,000	6,748,942	250,000,000	<p>الرصيد في بداية السنة رصيد حقوق غير المسيطرین الربح السنة</p> <p>صافي التغير في القيمة العادلة للدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر تحويل خسائر بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل تغطية النقض في مخصصات التسهيلات الائتمانية توزيعات أسهم</p> <p>الرصيد الإجمالي قبل تحويل الاحتياطيات المحول من الاحتياطيات "الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022"</p>
4,900,000	4,900,000	27,627,319	27,627,319	-	-	-	-	-	
27,538,484	(88,835)	(1,673,968)	-	-	(1,673,968)	-	-	-	
(1,673,968)	-	(1,673,968)	-	-	84,074	-	-	-	
-	-	-	(84,074)	-	-	-	-	-	
(13,359,779)	-	(13,359,779)	(13,359,779)	-	-	-	-	-	
-	-	-	(20,000,000)	-	-	-	-	20,000,000	
333,266,886	4,811,165	328,455,721	52,012,836	-	(1,306,057)	1,000,000	6,748,942	270,000,000	
-	-	-	(1,508,245)	-	-	-	1,508,245	-	
333,266,886	4,811,165	328,455,721	50,504,591	-	(1,306,057)	1,000,000	8,257,187	270,000,000	



القوائم المالية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	إيضاحات	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي		
34.598.437	228.985.801		الأنشطة التشغيلية
			ربح السنة قبل الضريبة
10.778.657	14.471.062	11q10g9	تعديلات لبنود غير نقدية:
1.216.667	19.053.669	7	استهلاكات وإطفاءات
1.395.386	12.519.120	12	مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة
7.318.858	209.234	17	التدني في قيمة أصول مستملكة وفاء لديون
144.845	13.181		مصروف مخصصات متنوعة
55.452.850	275.252.067		خسائر (أرباح) بيع ممتلكات و معدات
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغيير في الموجودات والمطلوبات
			التغيير في الموجودات والمطلوبات
(96.540.025)	(389.234.100)		التسهيلات الائتمانية المباشرة
(24.533.063)	14.879.347		الموجودات الأخرى
14.758.507	(401.879.573)		أرصدة مقيدة السحب لدى البنك المركزي
393.469.162	1.387.864.708		ودائع العملاء
38.864.172	94.474.041		التأمينات النقدية
6.242.929	22.082.496		مطلوبات أخرى
-	(5.840.256)		مخصصات متنوعة مدفوعة
387.714.532	997.598.730		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب المدفوعة
(6.198.310)	(8.133.071)	18	ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة
381.516.222	989.465.659		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
4.755.230	(466.721)		بيع او (شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(84.074)	66.281.419		المتحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(55.859.733)	(257.486.620)		(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(24.939.119)	(13.624.053)		شراء ممتلكات ومعدات
2.859.041	2.942.259		المتحصل من بيع ممتلكات و معدات
(11.688.655)	(7.345.983)		شراء موجودات غير ملموسة
(84.957.310)	(209.699.699)		صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
79.230.302	24.898.355		المتحصل من الأموال المقترضة
(29.778.848)	(57.953.625)		تسديد الأموال المقترضة
(99.035)	(43.359)		توزيعات أرباح نقدية
4.900.000	-		مساهمة غير المسيطرين من رأسمال الشركة التابعة
(2.796.032)	(6.429.382)		دفعات التزام عقود الاجار - الأصل
51.456.387	(39.528.011)		صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
348.015.299	740.237.949		صافي التغيير في النقد وما في حكمه
-	354.440		فروقات ترجمة النقد لدى فرع المصرف في المملكة العربية السعودية
416.240.043	764.255.342		النقد وما في حكمه في بداية السنة
764.255.342	1.504.847.731	31	النقد وما في حكمه في نهاية السنة



القوائم المالية الموحدة

قائمة الدخل الموحدة (على مستوى المنشأة)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

الإجمالي	شركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات و البيات و المكانن و المعدات	شركة المال العراقي للساطة ببيع وشراء الاوراق المالية	المصرف الاهلي العراقي فرع المملكة العربية السعودية	المصرف الاهلي العراقي فروع جمهورية العراق	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
151.650.938 (51.782.884)	1.429.643 -	- -	6.577.471 (2.278.959)	143.643.824 (49.503.925)	الفوائد الدائنة الفوائد المدينة
99.868.054	1.429.643	-	4.298.512	94.139.899	صافي إيرادات الفوائد
232.499.716	(136.475)	19.848	933.320	231.683.023	صافي إيرادات العمولات
332.367.770	1.293.168	19.848	5.231.832	325.822.922	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
8.897.650	-	-	17.414	8.880.236	صافي أرباح عملات أجنبية
1.891.536	-	4.061	-	1.887.475	إيرادات أخرى
343.156.956	1.293.168	23.909	5.249.246	336.590.633	إجمالي الدخل
(24.831.763)	(307.967)	(43.094)	(2.220.643)	(22.260.059)	نفقات الموظفين
(14.471.062)	(30.520)	(345)	(1.040.736)	(13.399.461)	استهلاكات وإطفاءات
(43.086.307)	(391.562)	(17.996)	(4.236.496)	(38.440.253)	مصاريب أخرى
(19.053.669)	(11.000)	-	(913.711)	(18.128.958)	مصروف مخصص الانخفاض والضائر الائتمانية المتوقعة
(12.519.120)	-	-	-	(12.519.120)	على الموجودات المالية
(209.234)	-	-	-	(209.234)	التدني في قيمة الأصول المستملكة وفاء لديون
(114.171.155)	(741.049)	(61.435)	(8.411.586)	(104.957.085)	مصروف مخصصات متنوعة
228.985.801	552.119	(37.526)	(3.162.340)	231.633.548	مجموع المصاريف
(38.982.235)	(83.322)	-	365.202	(39.264.115)	الربح (الخسارة) قبل الضريبة
190.003.566	468.797	(37.526)	(2.797.138)	192.369.433	مصروف ضريبة الدخل
					الربح (الخسارة) للسنة



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(1) معلومات عامة

إن المصرف الأهلي العراقي (المصرف) هو شركة مساهمة خاصة عراقية تأسس بتاريخ 2 كانون الثاني 1995 بموجب إجازة التأسيس المرقمة م. ش / 582، ومركزه الرئيسي مدينة بغداد. يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي في مدينة بغداد (حي الكرادة)، وفروعه الثمانية وعشرون المنتشرة داخل العراق بالإضافة إلى تقديم خدمات الصيرفة وخدمات الوساطة المالية. قام المصرف بتأسيس فرع في المملكة العربية السعودية و قد قام الفرع بمباشرة أعماله خلال الربع الأخير من العام 2022 علماً بأنه لم يتم منح أي تسهيلات مباشرة خلال هذه الفترة. قام المصرف بالمساهمة بتأسيس شركة تابعة متخصصة في التأجير التمويلي "شركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات و أليات و المكائن و المعدات" وقد بلغت مساهمته 51% من رأسمال الشركة وقد باشرت الشركة أعمالها خلال الربع الأخير من العام 2022. إن أسهم بنك المصرف الأهلي العراقي مدرجة بالكامل في سوق العراق للأوراق المالية. تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة المصرف في جلسته رقم 2/2024 بتاريخ 31 كانون الاول 2024.

(2) السياسات المحاسبية

(2.1) أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمصرف وشركاته التابعة (شركة المال للوساطة المالية، شركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات و أليات و المكائن و المعدات) بناء على موازين المراجعة للشركات كما في 31 كانون الاول 2023 حيث يتم تعديلها وفقاً لمتطلبات معيار عرض القوائم المالية. إن الدينار العراقي هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للمصرف، وتم تقريب جميع المبالغ لأقرب ألف دينار عراقي.

(2.2) أهم السياسات المحاسبية

أسس توحيد القوائم المالية الموحدة

تشمل القوائم المالية الموحدة كل من القوائم المالية للمصرف وشركاته التابعة (شركة المال للوساطة المالية، شركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات و أليات و المكائن و المعدات) كما في 31 كانون الاول 2023. تم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة من تاريخ السيطرة، وتحقق السيطرة عندما يكون المصرف قادراً على إدارة الأنشطة الرئيسية للشركة التابعة وعندما يكون معرضاً للعوائد المتغيرة الناتجة من استثماره في الشركة التابعة أو يكون له حقوق في هذه العوائد، ويكون قادراً على التأثير في هذه العوائد من خلال ممارسته السيطرة على الشركة التابعة، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة. تشمل القوائم المالية الموحدة المرفقة موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال المصرف وموجودات ومطلوبات ونتائج أعمال شركة المال العراقي (الشركة التابعة)، والمملوكة بنسبة 100% من قبل المصرف وشركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات و أليات و المكائن و المعدات (شركة تابعة) والمملوكة بنسبة 51% من قبل المصرف. يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للمصرف وباستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المصرف.

يتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة المصرف على الشركة التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة التي تم التصلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ الاستبعاد وهو التاريخ الذي يفقد المصرف فيه السيطرة على الشركة التابعة.



ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة

معلومات القطاعات

- قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى والتي يتم قياسها وفقا للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير المفوض وصانع القرار الرئيسي لدى المصرف.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيّدة السحب.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

- تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل، يتم اثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية بما فيه التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات التحويل، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المبيعة مباشرة الى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحدة.
- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية.
- لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.
- يتم تسجيل الأرباح الموزعة في قائمة الدخل الموحدة.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضّل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ المصرف بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه القوائم المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة وليست قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة للموجودات والمطلوبات المشابهة.
- المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون على المدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

• المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحد للمصرف عندما يصبح المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوبات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مباشرة في قائمة الدخل.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإقرار الأولي، فإن المصرف يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإقرار الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول)؛
- في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإقرار الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول)؛
- في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإقرار الأولي، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الدخل على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند الغاء الاعتراف من تلك الاداه.

الموجودات المالية

أ) الإقرار المبدئي

يتم الإقرار بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(ب) القياس اللاحق القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة ؛
 - أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
 - يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والاستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.
- ومع ذلك، يمكن للمصرف أن يقوم باختيار / تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي :

- يمكن للمصرف القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) ، في الدخل الشامل الأخر
- يمكن للمصرف تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الدخل إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

(ج) أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

يقوم المصرف بتقييم وتصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال المصرف لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPP1) ، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال ؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البذل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضاً في شكله القانوني.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(د) تقييم نموذج الاعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرًا أساسيًا لتصنيف الأصل المالي. يحدد المصرف نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالمصرف على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى. يتبنى المصرف أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة المصرف لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال المصرف ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

ياخذ المصرف في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع المصرف حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بـ "سيناريوهات الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ المصرف في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحافظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الإعراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم المصرف بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم المصرف بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة

عندما يتم إلغاء الإعراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الأخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الأخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية. تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر لاختبار التدني.

(هـ) الموجودات المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "أصل المبلغ" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الاعتراف الأولي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها الاعتبار للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة، اخذ المصرف في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ المصرف بعين الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الدفع المسبق وامكانية التمديد.
- الشروط التي تحدد مطالبة المصرف بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

و) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل هي

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ؛ أو / و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للحصول والبيع ؛ أو
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستخدام خيار القيمة العادلة.

ز) إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه المصرف بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للمصرف. يتم النظر في التغييرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبيّنة ادناه.

التدني

يقوم المصرف بالاعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل :

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية.
 - تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء).
 - موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين).
 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى - ادوات الدين
 - تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).
- لا يتم إثبات خسارة تدني في ادوات حقوق الملكية.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى ؛ أو الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.
- يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمصرف بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصصة وفقاً لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمصرف إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف تلقيها إذا تم استغلال التمويل ؛ وبالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع المصرف استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

تقاس جميع الموجودات المالية الأخرى باستثناء أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة لاحقاً بالقيمة المعادلة.



ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة

يقوم المصرف بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الضارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة. يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي "تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها المصرف أيهما أشد، أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي: تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة العراقية بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة العراقية دون خسائر ائتمانية. عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات رقم 94 لسنة (2004) الصادرة عن البنك المركزي العراقي لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي " متدني ائتمانياً " عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية :

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
- إضلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد ؛
- قيام المصرف بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً ؛ أو
- إحتفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بخضم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم المصرف بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر في تاريخ كل تقرير، لتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعتبر مجموعة عوامل مثل عائدات السندات و التصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل

يعتبر القرض قد تدني ائتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدني ائتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التظف عن السداد. يشمل تعريف التظف عن السداد مؤشرات إحصائية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يوماً من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت ائتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت ائتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك المصرف جميع التغيرات في الضارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص ضارة، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الدخل الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default)؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان أدناه.

يعتبر المصرف ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد :

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى المصرف ؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للمصرف بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حداً محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد. عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني، يأخذ المصرف في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم المصرف مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم المصرف بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم المصرف بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً. لا يقوم المصرف باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجةً لذلك، يقوم المصرف بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي، يقوم المصرف بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الاستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الاستحقاق المتبقي في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ المصرف بالاعتبار كلٍ من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للمصرف وتقييم الخبير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبير. بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للمصرف، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الافراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص المصرف لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغيير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة :

- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر احتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم المصرف المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج احتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال المصرف ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الافراد، يأخذ المصرف في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، والاحداث مثل البطالة أو الافلاس أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة، في احتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أعلى .

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من 40 يوماً، يعتبر المصرف أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم المصرف بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج المصرف سياسة انتظار وتطبيق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم المصرف بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف. وفقاً لسياسة المصرف، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط.

- العوامل النوعية، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، أو التغيير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل، أو مدى التغيير في أسعار الفائدة، أو الإستحقاق، أو المواعيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، يتم عندها ؛
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.



ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في حالة إلغاء الإعراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لوسائل الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانياً. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخضم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثّر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب المصرف مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الإعراف، يحدد المصرف ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية ؛ مع
- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للمصرف، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعراف، فإن تقدير احتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة المصرف على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات المصرف السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الاعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، يقوم المصرف باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم المصرف بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم المصرف بإلغاء الإعراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام المصرف بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم المصرف بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقعة دفعها. أما في حالة إحتفاظ المصرف بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن المصرف يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إفتراضات مرهونة للعوائد المستلمة. عند إلغاء الإعراف بأصل مالي بالكامل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الأخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الدخل، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الأخر إلى قائمة الدخل لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع المصرف. يقوم المصرف بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، يستمر المصرف في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة عند استردادها.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

- يتم عرض مخصصات الضائر الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:
- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
 - لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
 - التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص ؛ و
 - عندما تشمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للمصرف تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن المصرف يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

%	
2	مباني
20	معدات وأجهزة وأثاث
20	وسائط نقل

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود هناك أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيّد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها، أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة. يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحدة. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال المصرف ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة. يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة. تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وأنظمة الحاسب الآلي وتقوم إدارة المصرف بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم إطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت بنسبة 20٪ سنوياً.

عقود الإيجار

قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "الإيجارات" الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (4) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) "عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) "تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار".

يتم قياس الحق في استخدام الموجودات المؤجرة عموماً لمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة. يحدد المصرف فيما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن بنود إيجار. ويعتبر العقد عقد إيجار أو يتضمن إيجار إذا كان يتضمن نقل السيطرة على أصل محدد لفترة محددة مقابل تعويض حسب تعريف العقد التأجيري في المعيار.

المصرف كمستأجر

في تاريخ توقيع العقد، أو في تاريخ إعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عناصر الإيجار، يقوم المصرف بتوزيع كامل قيمة العقد على مكونات العقد بطريقة نسبية تتماشى مع القيمة. علماً بأن المصرف قد قرر فيما يتعلق بعقود الإيجار التي تتضمن أرض ومبنى بأن تعامل مكونات العقد كبنود واحد.

يعترف المصرف بحق استخدام الأصل والالتزامات الخاصة بعقد الإيجار عند بداية عقد الإيجار. يتم قياس حق الاستخدام عند الاعتراف الأولي بالتكلفة، التي تتضمن القيمة الأولية للالتزام بعقد الإيجار معدلة لدفعات الإيجار التي تمت في تاريخ بداية العقد أو قبله، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة أولية تحققت وأية تكاليف متوقعة تتعلق بإزالة الأصل أو إعادة الأصل إلى وضعه قبل العقد، مطروحاً منها أثر أية حوافز إيجار قد تم إستلامها.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

يتم لاحقاً استهلاك حق استخدام الأصل باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ بداية العقد باعتبار العمر الانتاجي إما مدة عقد الإيجار أو المتبقي من العمر الانتاجي للأصل المستأجر إيهما أقل. يتم تقدير العمر الانتاجي للأصل المستأجر بنفس اسس تقدير العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات. كما يتم تخفيض قيمة الحق في استخدام الأصل بشكل دوري لعكس قيمة التدني (ان وجدت) ويتم تعديلها لعكس أثر التعديلات على بند الإلتزامات المرتبطة بعقود الإيجار.

يتم قياس الإلتزامات المرتبطة بعقد الإيجار عند الاعتراف الأولي بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير مدفوعة في تاريخ عقد الإيجار مخصوماً باستخدام معدل الفائدة المحدد ضمناً في عقد الإيجار، وإذا لم يكن بالإمكان تحديده فيتم استخدام معدل الاقتراض المستخدم من قبل المصرف. وعادةً يتم استخدام معدل الاقتراض المستخدم من قبل المصرف.

يحدد المصرف معدل الاقتراض من خلال تحليل قروضه من مختلف المصادر الخارجية وإجراء بعض التعديلات لتعكس شروط الإيجار ونوع الموجودات المؤجرة.

تشمل دفعات الإيجار المأخوذة بعين الاعتبار لغايات احتساب الإلتزامات المتعلقة بعقد الإيجار ما يلي:

- الدفعات الثابتة والتي تتضمن دفعات ثابتة جوهرية،
 - عندما يتم قياس الإلتزامات المتعلقة بعقود الإيجار بهذه الطريقة، يتم تسجيل أثر التعديلات على بند الحق في استخدام الأصل او في يتم تسجيلها ببيان الربح أو الخسارة اذا ما كانت القيمة الدفترية للحق في استخدام الأصل قد تم اطلاقها بالكامل.
 - الدفعات المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو نسبة والتي يتم قياسها عند الاعتراف المبدئي أخذاً بعين الاعتبار هذا المؤشر أو النسبة في تاريخ عقد الإيجار،
 - المبالغ المتوقعة دفعها بموجب بند ضمان القيمة المتبقية؛ و
 - سعر خيار الشراء عندما تكون المصرف على ثقة انها ستقوم بتنفيذ بند خيار الشراء، دفعات الإيجار عندما يتواجد بند تجديد اختياري ولدى المصرف النية بتجديد عقد الإيجار، والغرامات المتعلقة بالإلغاء المبكر للعقد ما لم تكن المصرف على ثقة انها لن تقوم بالإلغاء المبكر.
- يتم قياس الإلتزامات المتعلقة بعقود الإيجار بناءً على التكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعال. ويتم إعادة قياس الإلتزامات عندما يكون هناك تغيير على دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة التغير في مؤشر أو نسبة معينة، وعندما يكون هناك تغير في تقديرات الإدارة فيما يتعلق بالقيمة الواجبة الدفع تحت بند ضمان القيمة المتبقية، أو عندما تتغير خطة المصرف فيما يتعلق بممارسة خيار الشراء، التجديد أو الإنهاء للعقد.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة:

اختر المصرف عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبنود التي لها فترة إيجار لمدة 12 شهراً أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة. حيث يعترف المصرف بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

لم يكن هنالك أي عقود تأجير تمويلي لدى المصرف حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي (37) "الإيجارات". تم تصنيف الموجودات المحتفظ بها كموجودات أخرى كعقود تأجير تشغيلي ولم يتم الاعتراف بها في بيان المركز المالي للمصرف. تم الاعتراف بالمبالغ المدفوعة بموجب عقود إيجار تشغيلية في بيان الربح أو الخسارة على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. وكانت حوافز الإيجار المعترف بها كجزء لا يتجزأ من إجمالي نفقات التأجير، على مدى مدة عقد الإيجار.

الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

التدني في الموجودات الغير المالية

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للمجموعة في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات. في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات

المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل - مطروحاً منها تكاليف البيع - أو قيمة استخدامه أيهما أكبر

يتم تسجيل كافة خسائر التدني في قائمة الدخل الموحدة

لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك أو الاطفاء إذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو المطلوبات المالية الأخرى.

(أ) المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان :

- تم تكبده بشكل أساسي لفرض إعادة شرائه على المدى القريب ؛ أو
- عند الإعراف الأولي، يعد هذا جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الإلتزام المالي المحتفظ به لفرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الاعتراف الأولي إذا :

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك ؛ أو
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقيم أداؤها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس ؛ أو

• إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة، ويعترف بأي ارباح او خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الدخل على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند " صافي الأرباح أو الخسائر من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغييرات في المخاطر الائتمانية لتلك الإلتزامات في الدخل الشامل الأخر، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الأخر الى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الدخل الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغييرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الدخل الموحدة، ولايعاد تصنيف التغييرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الأخر لاحقاً قائمة الدخل. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالإلتزام المالي.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة و عقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، تدرج كافة الأرباح والخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر انتمان المطلوبات في الدخل الشامل الأخر سيقطع أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الدخل الموحدة، فإن البنك يقيّم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغيرات في مخاطر الانتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الدخل الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

(ب) مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئيًا بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخضم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدره خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال.

(ج) إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي المصرف الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء الترتامات المصرف. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغى الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الدخل الموحدة.

عندما يبادل المصرف أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج المصرف التعديل الجوهرى لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط إختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المحفظة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصفحة بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المحفظة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المصرف الترتامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وإن تسديد هذه اللتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحتسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزليل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزليل لأغراض ضريبية.

تحتسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في جمهورية العراق .



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية والمؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تأدية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

أدوات حقوق الملكية

أ) رأس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن المصرف وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة، وكذلك عندما يتم تسديدها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسديد المطلوبات في نفس الوقت.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسيطة السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة والمعلنة من البنك المركزي العراقي.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصرفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "إيرادات فوائد" و "مصرفات فوائد" في قائمة الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة.

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (المرحلة الثالثة) يتم الاستمرار باحتساب الفوائد عليها وتعليقها خلال نفس الفترة. أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الأستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة استلامها من الأصل المالي. تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الدخل الموحدة للمصرف أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد، كما وتتضمن مصاريف الفوائد قيمة الفوائد مقابل التزامات عقود الإيجار.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للمصرف العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض. وتُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات. العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صلة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

حددت القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات العملة في قائمة الدخل؛ و
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الدخل. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الأخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات؛ و
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الدخل؛
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الأخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس المطلوبات أو الموجودات، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية :

- إن كان الاختيار يؤدي إلى الغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة. لقد اختار المصرف عرض الحركة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر ، بما في ذلك إيرادات الفوائد و المصروفات و ارباح اسهم ذات الصلة .

إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات ، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة ، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يسجل توزيع أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس الاستثمار في الأسهم ، أي:

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند ارباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند توزيعات ارباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنَّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة ، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

منافع الموظفين

منافع الموظف قصيرة الأجل

يتم إثبات منافع الموظف قصيرة الأجل كمصروفات عند تقديم الخدمات ذات العلاقة. يتم إثبات الالتزام المتعلق بالمبلغ المتوقع دفعه عندما يكون على المصرف إلتزام قانوني أو ضمني حالي لدفع مقابل الخدمات السابقة التي قدمها الموظف ويمكن تقدير الإلتزام بصورة موثوقة.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

منافع الموظف الأخرى طويلة الأجل

صافي إلتزامات المصرف فيما يتعلق بمنافع الموظف هي مبلغ المنافع المستقبلية التي حصل عليها الموظفين نظير خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة. يتم خصم تلك المنافع لتحديد قيمتها الحالية. يتم إثبات إعادة القياس في بيان الربح أو الخسارة الموحد في الفترة التي نشأت فيها.

الربح للسهم

يتم احتساب الربح للسهم الأساسي والمخفض والمتعلق بالأسهم العادية. ويحتسب الربح للسهم الأساسي بقسمة الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي المصرف على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة. ويحتسب الربح للسهم المخفض بتعديل الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي المصرف والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بحيث تظهر التأثير على حصة السهم من أرباح جميع الأسهم العادية المتداولة خلال السنة والمحتمل تراجع عائدها.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(3) السياسات المحاسبية الهامة

(3-1) التغييرات في السياسات المحاسبية الهامة

أ. المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة من قبل المصرف:

نتيجة لوباء فيروس كورونا (COVID-19) تم منح امتيازات إيجار للمستأجرين. قد تتخذ هذه الامتيازات أشكالاً متنوعة ، بما في ذلك إجازات الدفع وتأجيل مدفوعات الإيجار. في 28 أيار 2020 ، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 يوفر وسيلة عملية اختيارية للمستأجرين من تقييم ما إذا كان امتياز الإيجار المتعلق بفيروس كورونا يعد تعديلاً لعقد الإيجار حيث يمكن للمستأجرين اعتبار هذه الامتيازات على انها لم تكن تعديلات على الإيجار.

عدد من التعديلات ضيقة النطاق على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 17، بالإضافة الى بعض التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 1 و 9 و 16 و معيار المحاسبة الدولي رقم 41

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 ، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 إصلاح معدل الفائدة المعياري (IBOR) - المرحلة 2 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 ، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 و التي تتناول القضايا الناشئة أثناء إصلاح معدل الفائدة المعيارية بما في ذلك استبدال معدل معياري واحد بأخر بديل. نظراً للطبيعة السائدة للعقود القائمة على IBOR، يمكن أن تؤثر التعديلات على الشركات في جميع القطاعات. التعديلات سارية المفعول اعتباراً من أول كانون الثاني 2021. **تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4، تأجيل "عقود التأمين" للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9**

تؤجل هذه التعديلات تاريخ تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 لمدة عامين ليكون في أول كانون الثاني 2023 وتغير التاريخ المثبت للإعفاء المؤقت في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 حتى أول كانون الثاني 2023.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16، "الممتلكات والألات والمعدات": تمنع الشركة من خصم من تكلفة الممتلكات والألات والمعدات المبالغ المستلمة من بيع الأصناف المنتجة أثناء قيام الشركة بإعداد الأصل للاستخدام المقصود. بدلاً من ذلك ، سوف تعترف الشركة بعائدات المبيعات هذه والتكلفة ذات الصلة في الربح أو الخسارة.

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3، "مجموعات الأعمال": تحديث إشارة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 إلى المفاهيم إطار عمل إعداد التقارير المالية دون تغيير متطلبات المحاسبة لمجموعات الأعمال.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 37، "المخصصات والمطلوبات الطارئة والأصول المحتملة": تحدد هذه التعديلات التكاليف التي تتضمنها الشركة عند تقييم ما إذا كان العقد سيتسبب في خسارة.

ب. المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخه وغير المطبقة ميكراً

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد

اول كانون الثاني 2023

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 "عقود التأمين" - في 18 ايار 2017، أنهى مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعه الطويل لوضع معيار محاسبي حول عقود التأمين وأصدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 "عقود التأمين". يحل المعيار الدولي رقم 17 محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 والذي يسمح حالياً بالعديد من الممارسات. سيؤدي المعيار الدولي رقم 17 إلى تغيير كبير في المحاسبة لدى جميع المنشآت التي تصدر عقود تأمين وعقود استثمار تشمل ميزة المشاركة الاختيارية.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2023 ويسمح بالتطبيق المبكر إذا كان متزامناً مع تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 "الإيرادات من العقود مع العملاء" والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية". يتطلب المعيار الدولي رقم 17 نموذج قياس حالي حيث يعاد قياس التقديرات في كل فترة تقرير. ويعتمد القياس على أسس التدفقات النقدية المرجحة المخصومة وتعديل للمخاطر وهامش الخدمات التعاقدية الذي يمثل أرباح العقد غير المكتسبة. وهناك أسلوب تخصيص مبسّط للأقساط يُسمح به للالتزامات على مدار فترة التغطية المتبقية إذا أتاح هذا الأسلوب طريقة قياس غير مختلفة جوهرياً عن النموذج العام أو إذا كانت فترة التغطية تمتد لسنة أو أقل. ومع ذلك، يجب قياس المطالبات المتكبدة بالاعتماد على أسس التدفقات النقدية المرجحة والمعدلة بالمخاطر والمخصومة.

اول كانون الثاني 2023

الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 ليطالب من المنشآت الإفصاح عن السياسات المحاسبية ذات القيمة الجوهرية وليس عن سياساتها المحاسبية الهامة.

اول كانون الثاني 2023

تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 8

يوضح التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 8 السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء و كيف يجب على الشركات التمييز بين التغييرات في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية. يعتبر التمييز مهماً، لأن التغييرات في التقديرات المحاسبية يتم تطبيقها بأثر مستقبلي على المعاملات المستقبلية والأحداث المستقبلية الأخرى، ولكن يتم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية بشكل عام بأثر رجعي على المعاملات السابقة والأحداث الماضية الأخرى وكذلك الفترة الحالية.

اول كانون الثاني 2023

الموجودات الضريبية المؤجلة والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12

تتطلب التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 ضرائب الدخل من الشركات الاعتراف بالضريبة المؤجلة على المعاملات التي عند الاعتراف الأولي تؤدي إلى مبالغ متساوية من الفروقات المؤقتة الخاضعة للخصم والخاضعة للضريبة. ستنطبق عادةً على المعاملات مثل عقود إيجار المستأجرين والتزامات إنهاء الخدمة وستتطلب الاعتراف بموجودات ومطلوبات ضريبية مؤجلة إضافية. بيع أو المساهمة في الأصول بين مستثمر وشركته التابعة أو مشروع مشترك - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28

أجرى مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات محدودة النطاق على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 للبيانات المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي 28 الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة. توضح التعديلات المعالجة المحاسبية للمبيعات أو المساهمة في الأصول بين المستثمر وشركته التابعة أو المشاريع المشتركة. وهي تؤكد أن المعالجة المحاسبية تعتمد على ما إذا كانت الأصول غير النقدية المباعة أو المساهمة في شركة تابعة أو مشروع مشترك تشكل "نشاطاً تجارياً" (على النحو المحدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 "اندماج الأعمال").

(3.2) التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة وإدارة المخاطر

إن إعداد القوائم المالية الموحدة يقتضي من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات. وفي سبيل إعداد هذه القوائم المالية الموحدة فإن الأحكام الهامة التي أبدتها الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة كانت هي نفس الأحكام والمصادر المطبقة في القوائم المالية الموحدة المدققة للمصرف كما في والسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 وباستثناء أثر انتشار فيروس كوفيد-19 وكما يلي :



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كوفيد-19 والخسارة الائتمانية المتوقعة

تم تأكيد ظهور وتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في أوائل سنة 2020، الأمر الذي أثر على الأنشطة التجارية والاقتصادية. واستجابة لذلك، أطلقت الحكومات والبنوك المركزية تدابير الدعم الاقتصادي وأعمال الإغاثة (تأجيل السداد) لتقليل الأثر على الأفراد والشركات.

عند تحديد الضائرات الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية 2023، قام المصرف بالأخذ بعين الاعتبار (وفقاً لأفضل المعلومات المتاحة) حالات عدم التيقن عن وباء كوفيد-19 و تدابير الدعم الاقتصادي، كما أخذ المصرف في عين الاعتبار التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي والإرشادات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية بتاريخ 27 آذار 2020 والمتعلقة بتصنيف المراحل نتيجة لوجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (SICR).

تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9

يتم نقل الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة من مرحلة حالية إلى لاحقة إذا كانت ناتجة عن زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وذلك بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. تحدث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما يكون هناك زيادة جوهرية في خطر التلطف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

يوصل المصرف تقييم المؤشرات المختلفة والتي قد تدل على احتمال عدم السداد للمقترضين، مع الأخذ بعين الاعتبار السبب الرئيسي للضعف المالية التي يواجهها المقترض لتحديد ما إذا كان السبب مؤقتاً نتيجة كوفيد-19 أو لمدة أطول نتيجة لوضع المقترض المالي. بدأ المصرف بتنفيذ برنامج تأجيل السداد لعملائه العاملين في القطاعات الحكومية و المحولين رواتبهم للمصرف بالإضافة إلى عملاء قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة المستفيدين من مبادرة البنك المركزي العراقي من خلال تأجيل مبلغ الفائدة والقسط الأصلي المستحق لمدة من شهر إلى ثلاثة أشهر. تعتبر تأجيلات السداد هذه بمثابة سيولة قصيرة الأجل لمعالجة أمور التدفقات النقدية للمقترضين. قد تشير التأجيلات المقدمة للعملاء إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، ومع ذلك، يعتقد المصرف أن تمديد فترة تأجيلات السداد هذه لا تعني تلقائياً وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، مما يستدعي نقل المقترض إلى المرحلة اللاحقة لأغراض احتساب الضائرات الائتمانية المتوقعة. تهدف عملية تأجيل السداد لتوفير المساعدة للمقترضين المتضررين من تفشي وباء كوفيد-19 على استئناف الدفعات بانتظام. في هذه المرحلة، لا تتوفر معلومات كافية لتمكين المصرف من التفريق بين الصعوبات المالية قصيرة الأجل المرتبطة بكوفيد-19 عن تلك المرتبطة بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للمقترضين على مدى عمر الاداة المالية.

معقولة النظرة المستقبلية والاحتمالية المرجحة

تخضع أي تغييرات يتم إجراؤها على الضائرات الائتمانية المتوقعة، والناتجة من تقدير تأثير وباء كوفيد-19 على مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى مستويات عالية جداً من عدم التيقن، حيث لا يتوفر حالياً سوى معلومات محدودة عن النظرة المستقبلية الخاصة بهذه التغييرات. عند إعداد كشوفات الضائرات الائتمانية المتوقعة كما في 31 كانون الاول 2023، تم الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات الحكومية الداعمة للتخفيف من أثر كوفيد-19 في بعض القطاعات بالإضافة إلى تطبيق الاجتهاد والحكم الشخصي في التصنيف المرحلي لقطاعات وعملاء محددين ممن لدى المصرف معرفة جيدة بمركزهم المالي ومدى تأثرهم من تفشي وباء كوفيد-19، مما أدى إلى تصنيف بعض هؤلاء العملاء ضمن مرحلة أكثر تشدداً، ويعود سبب هذا التصنيف لهؤلاء العملاء إلى توقف الإنتاج وتراجع العرض والطلب، والضائرات الناجمة عن تعطل أعمال هذه الشركات نتيجة للحظر الشامل وتوقف عمليات التجارة الخارجية والتصدير بسبب إغلاق المنافذ الحدودية للدولة.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

قام المصرف عند دراسة أثر فيروس كورونا، على بعض القطاعات المتأثرة، بالأخذ بعين الاعتبار عوامل سلبية عديدة منها:

1. الأثر على العائدات السياحية
 2. الأثر على حوالات المقتربين
 3. الأثر على المنح الخارجية
 4. الأثر الكلي على الحساب الجاري
- وبالمقابل تم أخذ عددا من العوامل الإيجابية بعين الاعتبار، منها:
1. انخفاض أسعار النفط
 2. مبادرات البنك المركزي العراقي
 3. تعليمات البنك المركزي بخصوص تأجيل أقساط القروض والفوائد
 4. المبادرات الحكومية
 5. تخفيض أسعار الفوائد
- وكتيجة لدراسة أثر وباء كوفيد - 19 ، قام المصرف بإجراء التعديلات التالية ، الأمر الذي أدى الى ارتفاع في الضائر الائتمانية المتوقعة للفترة :
1. بلغت نسبة احتمالية سيناريو مستوى (Base Case) للوشرات الاقتصادية ما نسبته (60%) في حين بلغت لكل من مستوى (Downside) و (Upside) ما نسبته (40%) و (0%) على التوالي
 2. تعديل تقييم مخاطر القطاعات الاقتصادية المتأثرة نتيجة لوباء كوفيد - 19 ، حيث ارتفع تقييم مخاطرها في أغلبها ليقترّب إلى (High Risk)
 3. تعديل نسبة احتمالية التعثر (%PD) والمرتبطة بتقييم مخاطر كل قطاع اقتصادي ، بما يتماشى مع توقعات ارتفاع نسبة التعثر وتحقق سيناريوهات العوامل الاقتصادية
 4. تعديل نسب الخسارة عند التعثر (%LGD) ، حيث ارتفعت نسب الاقتراعات والفترة المتوقعة للاسترداد لكل من الضمانات العقارية ، رهونات السيارات والآلات ، والأسهم المرهونة
- كما في عام 2021 ، قام المصرف بدراسة أثر الاقتصاد الكلي المتعلق بكوفيد 19 وفقا للمعلومات المتاحة في حينه. حيث تم إجراء تعديلات على تصنيف مراحل مقترضي قطاعات محددة (من الشركات والأفراد) والتي تعرضت بشكل أكبر لوباء كوفيد- 19 مثل قطاع السياحة وقطاع المطاعم وقطاع النقل وبعض القطاعات الصناعية.
- على الرغم من صعوبة تحديد تأثير ل covid-19 في ذلك الوقت ، وتقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان (SICR) ، فقد أخذ المصرف في الاعتبار التأثير المحتمل بناءً على أفضل المعلومات المتاحة بالإضافة إلى الدعم الاقتصادي.
- أدرك المصرف أن التأثير كان بشكل رئيسي في العمليات التجارية (الاضطرابات في عمليات التوريد والتدفقات النقدية) للعملاء الذين يعتمدون بشكل أساسي على التصدير و / أو الاستيراد دون تنويع في مصادر الإيرادات والموردين والزبائن و المنطقة ، بالإضافة إلى الذين لديهم خبرة محدودة أو ضعف في الإدارة والأداء في مثل هذه الظروف ؛ التغييرات في بيئة التشغيل ، ضعف السيولة ، وإدارة المخزون ، إلى جانب تصنفهم ضمن درجات المخاطر العالية ووجود ضعف في مركزهم المالي. علاوة على ذلك ، تأثرت بعض القطاعات الاقتصادية بشكل مباشر ، على سبيل المثال بشكل رئيسي ؛ النقل ، السياحة والفنادق والمطاعم ، الترفيه ، التجارة. وعليه ، فقد تأثر قطاع التجزئة من خلال فقدان كل أو جزء من دخله الدوري الذي يعتبره المصرف مصدر للسداد. من خلال تحليل تأثير هذا الوباء على الاقتصاد العراقي واستناداً إلى معقولية المعلومات المستقبلية ، قام المصرف بمراجعة وتحديث منهجيته الخاصة باحتساب الضائر الائتمانية المتوقعة ؛



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

• تحديث نسب /أوزان احتمالات سيناريوهات الاقتصاد الكلي الثلاثة على النحو التالي:

2023	2022	2021	2020	2019	
3.60%	3.00%	0.70%	5.80%-	3.30%	نمو الناتج المحلي الفعلي
2.80%	2.50%	1.90%	0.40%	0.20%-	التضخم
65.0	58.5	44.0	38.1	64.0	أسعار النفط بالدولار الأمريكي

تحديث نسب احتمالية التعثر :

لتقدير نسب احتمالية التعثر بعد تأثير COVID-19 ، تم استخدام نسب احتمالية التعثر المحددة من أول تطبيق معيار (IFRS 9) ، حيث بتحديثها وفقاً لسيناريوهات الاقتصاد الكلي أعلاه باستخدام نسب التغيير في الديون المتعثرة المحددة من خلال (الانحدار) للتنبؤ بنسبة القروض المتعثرة المستقبلية.

للحصول على نسب احتمالية التعثر (PIT) كما هو مطلوب بموجب معيار (IFRS 9) ، استخدم المصرف البيانات التاريخية الافتراضية لكل درجة مخاطر. تنقسم نسب احتمالية التعثر إلى بعدين ، درجة العميل ومخاطر القطاع الاقتصادي.

تم تغيير تقييم المخاطر للقطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً نتيجة لتأثير Covid-19 على الاقتصاد ، على سبيل المثال تم تغيير تقييم مخاطر (قطاع السياحة) و (قطاع النقل) من (متوسط المخاطر) إلى (مرتفع المخاطر) و (متوسطة إلى عالية المخاطر) على التوالي

الشركات الكبرى والشركات المتوسطة والصغيرة

نسب التعثر الجديدة (العراق)					
مرتفع المخاطر	متوسط إلى مرتفع المخاطر	متوسط المخاطر	منخفض إلى متوسط المخاطر	منخفض المخاطر	درجة المخاطر
0.71%	0.58%	0.46%	0.43%	0.41%	1
0.99%	0.82%	0.67%	0.63%	0.60%	2+
1.11%	0.90%	0.71%	0.66%	0.62%	2
1.26%	1.00%	0.75%	0.69%	0.64%	2-
1.81%	1.48%	1.16%	1.08%	1.03%	3+
2.05%	1.64%	1.24%	1.13%	1.07%	3
2.36%	1.84%	1.33%	1.20%	1.12%	3-
3.63%	2.98%	2.34%	2.17%	2.06%	4+
4.11%	3.29%	2.49%	2.27%	2.14%	4
4.73%	3.69%	2.67%	2.41%	2.24%	4-
6.36%	5.07%	3.79%	3.45%	3.24%	5+
7.32%	5.71%	4.10%	3.67%	3.40%	5
8.50%	6.50%	4.48%	3.95%	3.60%	5-
10.84%	8.37%	5.85%	5.18%	4.74%	6+
12.64%	9.60%	6.45%	5.61%	5.06%	6
14.83%	11.12%	7.21%	6.16%	5.46%	6-



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

نسب التعثر الجديدة (العراق)					
مرتفع المخاطر	متوسط إلى مرتفع المخاطر	متوسط المخاطر	منخفض إلى متوسط المخاطر	منخفض المخاطر	درجة المخاطر
18.36%	13.87%	11.38%	7.73%	6.85%	7
21.53%	16.14%	13.14%	8.58%	7.49%	8
26.14%	19.77%	16.21%	10.53%	9.18%	9
47.37%	33.30%	20.45%	17.35%	13.62%	10

الأفراد :

درجة المخاطر	نسب احتمالية التعثر الفعلية	نسبة احتمالية التعثر المعدلة
A	0.04%	0.04%
B	0.14%	0.14%
C	0.61%	0.61%
D	2.70%	3.34%
E	11.15%	13.77%
F	34.92%	34.92%

تحديث نسب الخسارة عند التعثر :

بناءً على سيناريوهات الاقتصاد الكلي المحدثة أعلاه ، تم تحديث عنصرين من نسب الخسارة عند التعثر ؛ معامل الخصم و فترة الاسترداد ، فيما يلي الضمانات التي تم تغيير نسبها:

فترة الاسترداد :		
المعدل	الفعلي	الضمانة
7.0	5.0	ضمانات عقارية
2.0	1.0	رهن سيارات

معامل الخصم		
المعدل	الفعلي	الضمانة
0.3	0.2	ضمانات عقارية
0.5	0.5	رهن سيارات
0.3	0.2	رهن أسهم

وبناءً على ما تقدم ، ارتفعت الخسائر الائتمانية المتوقعة بنسبة (3.7%) لتغطية تأثير كوفيد-19. يواصل المصرف تقييم المقترضين بحثاً عن مؤشرات أخرى على عدم قدرتهم على الدفع ، مع الأخذ في الاعتبار السبب الكامن وراء أي صعوبة مالية وما إذا كان من المحتمل أن يكون مؤقتاً نتيجة لـ Covid-19 أو على المدى الطويل. تتمثل سياسة المصرف في الحفاظ على حد أدنى من السيولة أعلى من الحد التنظيمي ، ولوصول إلى هذا الحد ، فقد عملنا مع العديد من المؤسسات المالية لتنويع مصادر الأموال للحفاظ على مستوى مقبول من التباين. يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري ، ويتم قيد أثر التغيير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذا التغيير في حال كان التغيير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغيير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذا التغيير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغيير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في اعتقاد إدارة المصرف بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يخضع المصرف لضريبة الدخل وبالتالي فان ذلك يتطلب اجتهادات في تحديد مخصص ضريبة الدخل. يقوم المصرف باثبات مطلوبات ضريبة الدخل بناءً على توقعاتها حول ما إذا كان سينتج عن التدقيق الضريبي أية ضريبة إضافية. إذا كان التقدير النهائي للضريبة مختلفاً عن ما تمّ تسجيله فان الفروقات ستؤثر على ضريبة الدخل الحالية في الفترة التي يتبين فيها وجود تلك الفروقات.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في المصرف والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة المصرف استخدام اجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة المصرف مفصلة ضمن ايضاح التسهيلات الائتمانية.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد المصرف نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحفوظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمصرف حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الضسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الضسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الضسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ المصرف في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. ان التقديرات والمستخدمة من قبل إدارة المصرف المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي الى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (الأولى والثانية والثالثة) موضحة بشكل مفصل ضمن ايضاح التسهيلات الائتمانية.

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقرض، الخ). يراقب المصرف مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عندما تحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهراً إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم المصرف نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم ضسارة الائتمان المتوقعة والموضحة ضمن ايضاح التسهيلات الائتمانية. يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف المصرف الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد المصرف التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسباً، في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات المصرف بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين المصرف عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1، يجري المصرف التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل المصرف بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، ان معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من المصرف والمؤجر.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تطلق حافزاً اقتصادياً خيار التمديد، أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيئاريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم المصرف معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة، والتي تشمل احتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بإفتراض التعثر

تعتبر الخسارة بإفتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم المصرف، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري المصرف التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمصرف ("IBR"). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرية لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

(4) نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
246.032.446	512.528.218	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى بنوك مركزية :
369.171.041	763.707.843	حسابات جارية وتحت الطلب
-	59.084.054	ودائع لأجل لدى البنك المركزي
95.965.605	492.915.587	متطلبات الاحتياطي القانوني *
9.577.475	4.521.653	إحتياطيات تامينات خطابات ضمان**
720.746.567	1.832.757.355	صافي الأرصدة لدى بنوك مركزية

* حسب تعليمات البنك المركزي العراقي يتوجب على المصارف احتساب الاحتياطي القانوني مانسبته 18% من قيمة الودائع الجارية و 13% للودائع الأجلة لجميع العملات.

** حسب تعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة بتاريخ 29 أيار 2017 تم البدء بحجز مبالغ كتأمينات خطابات الضمان والتي تمثل نسبة 7% من قيمة صافي خطابات الضمان. تحتجز هذه المبالغ لدى البنك المركزي العراقي لأغراض مواجهة العجز في تغطية خطابات الضمان المطالب بها والغير مسددة ولا يمكن للمصرف التصرف بها. وقد تم تعديل نسبة الاحتياطي لتصبح 3% من قيمة صافي خطابات الضمان حسب التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي رقم 2/9/510 بتاريخ 30 كانون الأول 2019.

إفصاح الحركة على النقد و الأرصدة لدى البنوك المركزية ذات العلاقة بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (جميع الارصدة ضمن المرحلة الاولى) :

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
340.407.037	720.746.567	الرصيد في بداية السنة
416.634.611	1.201.215.454	الأرصدة الجديد خلال العام
(36.295.081)	(89.204.666)	الأرصدة المسددة
720.746.567	1.832.757.355	إجمالي الرصيد



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(5) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		
31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
70,222,149	59,167,654	38,816,598	57,773,816	31,405,551	1,393,838	حسابات جارية
232,673,844	169,143,394	232,673,844	169,143,394	-	-	تأمينات مقابل اعتمادات مستندية وخطابات ضمان
120,034,456	112,032,159	120,034,456	112,032,159	-	-	* صافي الارصدة المحتجزة
422,930,449	340,343,207	391,524,898	338,949,369	31,405,551	1,393,838	المجموع

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد مبلغ 212.501.871 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل مبلغ 421.000.034 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2022.

* يبلغ رصيد اطفاء الارصدة المحتجزة كما في 31 كانون الأول 2023 (33.967.841) ألف دينار عراقي مقابل مبلغ (25.965.544) ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2022.

افصاح الحركة على الأرصدة والایداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية ذات العلاقة بمخصص خسائر ائتمانية متوقعة:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	31 كانون الأول 2023
				ألف دينار عراقي
449,037,975	146,142,128	-	302,895,847	الرصيد كما في بداية السنة
66,222,793	-	-	66,222,793	الارصدة الجديد خلال السنة
(140,807,884)	-	-	(140,807,884)	الأرصدة المسددة
(14,441)	(14,441)	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
374,438,443	146,127,687	-	228,310,756	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	31 كانون الأول 2022
				ألف دينار عراقي
269,842,894	141,982	-	269,700,912	الرصيد كما في بداية السنة
218,485,625	146,000,000	-	72,485,625	الارصدة الجديد خلال السنة
(39,290,544)	146	-	(39,290,690)	الأرصدة المسددة
449,037,975	146,142,128	-	302,895,847	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

إفصاح الحركة على مخصص التدني على الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية :

31 كانون الأول 2023				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
26,107,526	26,107,526	-	-	اجمالي الرصيد كما في بداية السنة
7,987,710	7,987,710	-	-	خسارة التدني على الأرصدة و الإيداعات
34,095,236	34,095,236	-	-	اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

31 كانون الأول 2022				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
142,128	142,128	-	-	اجمالي الرصيد كما في بداية السنة
25,965,398	25,965,398	-	-	خسارة التدني على الأرصدة و الإيداعات
26,107,526	26,107,526	-	-	اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

(6) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
64,623,834	-	الموجودات المالية المتوفرة لها أسعار سوقية
763,050	765,118	سندات مالية حكومية و بكمالاتها
65,386,884	765,118	أسهم متوفر لها أسعار سوقية
		مجموع الموجودات المالية المتوفرة لها أسعار سوقية
2,837,376	2,837,377	الموجودات المالية الغير متوفر لها أسعار سوقية
428,614	611,792	أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية
3,265,990	3,449,169	صناديق استثمارية
68,652,874	4,214,287	مجموع الموجودات المالية الغير متوفر لها أسعار سوقية
		اجمالي الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

فيما يلي الحركة على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
74,997,998	68,652,874	رصيد أول المدة
683,854	477,377	الإضافات
(5,439,084)	(59,463,257)	الاستبعادات
-	(6,818,162)	تغير اسعار الصرف
(1,589,894)	1,365,455	احتياطي التغير في القيمة العادلة
68,652,874	4,214,287	الرصيد في نهاية السنة



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(7) تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
4.907	33.883	الأفراد (التجزئة)
584.240.664	808.907.905	حسابات جارية مدينة
1.348.159	2.222.832	قروض وكمبيالات *
		بطاقات الائتمان
		الشركات الكبرى
6.250.259	6.267.284	حسابات جارية مدينة
357.855.716	514.515.353	قروض وكمبيالات *
		منشآت صغيرة ومتوسطة
56.574.611	48.819.185	قروض وكمبيالات *
1.006.274.315	1.380.766.442	المجموع
(14.921.284)	(11.993.494)	ينزل: فوائد معلقة
(40.397.208)	(58.824.973)	ينزل: الانخفاض في القيمة و الخسائر الائتمانية المتوقعة
950.955.823	1.309.947.975	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

* تمثل هذه المبالغ صافي الأرصدة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 219.719.356 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل مبلغ 154.671.504 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2022. بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة مبلغ 37.646.620 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 2.7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل مبلغ 39.333.674 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 3.91% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2022. بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 30.502.092 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 2.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل مبلغ 24.412.390 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 2.64% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2022.

إن الحركة الحاصلة على إجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفاة هي كما يلي :

المجموع	31 كانون الأول 2023			
	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
1.006.274.315	40.238.396	99.948.241	866.087.678	الرصيد كما في بداية السنة
601.588.521	1.820.467	35.986.324	563.781.730	التسهيلات الجديدة خلال السنة/الإضافات
(205.791.780)	(2.105.627)	(23.870.622)	(179.815.531)	التسهيلات المسددة
-	24.614.330	17.122.021	(41.736.351)	ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الأولى بالصافي
-	39.287.246	(43.916.562)	4.629.316	ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثانية بالصافي
-	(2.223.681)	542.809	1.680.872	ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثالثة بالصافي
-	61.677.895	(26.251.732)	(35.426.163)	التغيرات الناتجة عن التعديلات
(21.304.614)	(21.304.614)	-	-	التسهيلات المعدومة محاسبياً
1.380.766.442	80.326.517	85.812.211	1.214.627.714	إجمالي الرصيد



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 كانون الأول 2022				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
907,392,417	37,368,701	109,196,943	760,826,773	الرصيد كما في بداية السنة التسهيلات الجديدة خلال العام/الإضافات التسهيلات المسددة ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الأولى بالصافي ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثانية بالصافي ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثالثة بالصافي التغيرات الناتجة عن التعديلات التسهيلات المعدومة محاسبيا إجمالي الرصيد
325,973,350	5,129,091	18,473,632	302,370,627	
(227,020,153)	(1,974,940)	(10,138,231)	(214,906,982)	
-	(470,741)	(19,961,405)	20,432,146	
-	(164,344)	2,612,946	(2,448,602)	
-	350,629	(164,345)	(186,284)	
-	(284,456)	(17,512,804)	17,797,260	
(71,299)	-	(71,299)	-	
1,006,274,315	40,238,396	99,948,241	866,087,678	

إفصاح الحركة على مخصص التدني بشكل تجميعي حسب القطاع كما في :

31 كانون الأول 2023				
المجموع	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	الأفراد	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
40,397,208	880,957	31,886,510	7,629,742	الرصيد كما في بداية السنة خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الأولى بالصافي ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثانية بالصافي ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثالثة بالصافي المخصصات المعدومة محاسبيا إجمالي الرصيد
36,281,084	1,862,363	29,121,684	5,297,037	
(6,039,139)	(346,203)	(3,720,927)	(1,972,009)	
(3,374)	244,816	3,999	(252,189)	
882,164	648,712	(3,999)	237,451	
(878,790)	(893,528)	-	14,738	
(11,814,180)	-	(10,624,707)	(1,189,473)	
58,824,973	2,397,117	46,662,560	9,765,297	

إفصاح الحركة على مخصص التدني بشكل تجميعي حسب القطاع كما في :

31 كانون الأول 2022				
المجموع	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	الأفراد	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
28,270,238	1,389,574	21,559,072	5,321,592	الرصيد كما في بداية السنة خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الأولى بالصافي ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثانية بالصافي ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثالثة بالصافي المخصصات المعدومة محاسبيا إجمالي الرصيد
18,644,038	468,624	14,505,362	3,670,052	
(6,445,768)	(977,241)	(4,106,625)	(1,361,902)	
(9,926,540)	(104,822)	(7,809,497)	(2,012,221)	
6,615,075	(79,520)	6,640,174	54,421	
3,311,464	184,342	1,169,323	1,957,800	
(71,299)	-	(71,299)	-	
40,397,208	880,957	31,886,510	7,629,742	

إفصاح الحركة على مخصص التدني حسب المراحل - 31 كانون الأول 2023 :

31 كانون الأول 2023				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
40,397,208	19,830,048	12,615,548	7,951,612	الرصيد كما في بداية السنة خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة المخصصات المعدومة محاسبيا إجمالي الرصيد
36,281,084	25,534,838	6,007,928	4,738,318	
(6,039,139)	(2,289,472)	(715,134)	(3,034,533)	
(11,814,180)	(11,814,180)	-	-	
58,824,973	31,261,234	17,908,342	9,655,397	



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

إفصاح الحركة على مخصص التدني حسب المراحل - 31 كانون الأول 2022 :

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	31 كانون الأول 2022
				ألف دينار عراقي
28.270.237	18.122.616	3.175.272	6.972.349	الرصيد كما في بداية السنة خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة المخصصات المعدومة محاسبيا إجمالي الرصيد
18.644.038	4.390.832	10.919.393	3.333.813	
(6.445.768)	(2.683.400)	(1.407.818)	(2.354.550)	
(71.299)	-	(71.299)	-	
40.397.208	19.830.048	12.615.548	7.951.612	

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :

المجموع	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	الافراد	31 كانون الأول 2023
				ألف دينار عراقي
14.921.284	71.296	12.677.795	2.172.193	الرصيد في بداية السنة الفوائد المعلقة خلال السنة الفوائد المعلقة المعدومة محاسبيا الرصيد في نهاية السنة
6.562.643	74.020	5.879.096	609.527	
(9.490.433)	-	(7.899.045)	(1.591.388)	
11.993.494	145.316	10.657.846	1.190.332	

المجموع	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	الافراد	31 كانون الأول 2022
				ألف دينار عراقي
12.508.256	142.233	10.607.317	1.758.706	الرصيد في بداية السنة الفوائد المعلقة خلال السنة الرصيد في نهاية السنة
2.413.028	(70.937)	2.070.478	413.487	
14.921.284	71.296	12.677.795	2.172.193	

- مصروف مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية

يشمل بند مصروف مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية على ما يلي :

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
-	11.177.525	مصروف مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة (مردود) مخصص الانخفاض في البنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة أطفاء الارصدة المحتجزة (ايضاح رقم 5) المجموع
-	(126.153)	
1.216.667	8.002.297	
1.216.667	19.053.669	

* بلغت المخصصات الائتمانية المباشرة و غير المباشرة نتيجة الاحتساب وفق معيار التقارير المالية رقم 9 (65.1) مليار دينار عراقي ومصروف المخصصات الواجب قيده قد بلغ (31.5) مليار دينار ، وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي في كتابهم العدد (401/2/9) بتاريخ (2020/12/28) فقد تم استغلال كامل رصيد احتياطي الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم العملة الأجنبية نتيجة تغير سعر الصرف لتغطية (19.8) مليار دينار عراقي وذلك حسب كتاب البنك المركزي العدد (382/2/9) بتاريخ (2020/12/21) و قيد باقي مبلغ المخصصات من ضمن الأرباح و الخسائر.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(8) موجودات مالية بالكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
		موجودات مالية
86,648,782	94,792,987	سندات مالية حكومية *
20,000,000	250,000,000	سندات مالية حكومية و بكفالتها (سندات بناء) **
-	19,342,415	أذونات خزينة - حكومات أخرى ***
106,648,782	364,135,402	اجمالي موجودات مالية بالكلفة المطفأة
		تطيل السندات والأذونات:
106,648,782	364,135,402	ذات عائد ثابت
106,648,782	364,135,402	المجموع

* قام المصرف خلال الاعوام 2021 و2022 و2023 بالاستثمار بسندات الحكومة العراقية بالدولار الأمريكي و المتداولة بالأسواق العالمية و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 5.80% و ان الفائدة تستحق بشكل نصف سنوي.

** قام المصرف خلال العام 2023 بالاستثمار بسندات (إعمار) الصادرة عن الحكومة العراقية بالدينار العراقي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 8% و لأجل اربع سنوات و تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي.

*** قام المصرف من خلال فرعه المتواجد في المملكة العربية السعودية خلال العام 2023 بالاستثمار بأذونات الخزينة الصادرة عن الحكومة السعودية بالريال السعودي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه الأذونات 5.34% و لأجل سنة تدفع الفائدة عند الاستحقاق.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(9) ممتلكات ومعدات - بالصافي
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

					31 كانون الأول 2023
المجموع	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث	مباني	أراضي	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
62.032.981	751.943	34.557.648	7.944.899	18.778.491	الكلفة:
11.561.467	-	9.753.021	-	1.808.445	الرصيد في 1 كانون الثاني 2023
(3.114.716)	-	(172.457)	-	(2.942.259)	إضافات
70.479.732	751.943	44.138.212	7.944.899	17.644.677	إستبعادات
					الرصيد في 31 كانون الاول 2023
16.624.078	436.278	15.180.569	1.007.231	-	الاستهلاك المتراكم:
7.115.040	81.395	6.687.989	345.656	-	الاستهلاك المتراكم كما في 1 كانون الثاني 2023
(159.276)	-	(159.276)	-	-	استهلاك السنة
23.579.842	517.673	21.709.282	1.352.887	-	إستبعادات
46.899.889	234.270	22.428.930	6.592.012	17.644.677	الاستهلاك المتراكم كما في 31 كانون الاول 2023
8.404.775	-	8.404.775	-	-	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
55.304.664	234.270	30.833.705	6.592.012	17.644.677	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
					صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات كما في 31 كانون الاول 2023

					31 كانون الأول 2022
المجموع	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث	مباني	أراضي	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
39.166.509	499.071	22.109.819	7.944.899	8.612.720	الكلفة:
26.247.491	252.872	12.969.807	-	13.024.812	الرصيد في 1 كانون الثاني 2022
(3.381.019)	-	(521.978)	-	(2.859.041)	إضافات
62.032.981	751.943	34.557.648	7.944.899	18.778.491	إستبعادات
					الرصيد في 31 كانون الاول 2022
11.922.942	362.279	10.899.087	661.575	-	الاستهلاك المتراكم:
5.078.268	73.999	4.658.614	345.656	-	الاستهلاك المتراكم كما في 1 كانون الثاني 2022
(377.132)	-	(377.132)	-	-	استهلاك السنة
16.624.078	436.278	15.180.569	1.007.231	-	إستبعادات
45.408.902	315.665	19.377.079	6.937.668	18.778.491	الاستهلاك المتراكم كما في 31 كانون الاول 2022
6.342.278	-	6.342.278	-	-	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
51.751.180	315.665	25.719.357	6.937.668	18.778.491	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
					صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات كما في 31 كانون الاول 2022

- تقدر التكلفة المتبقية لاستكمال مشاريع تحت التنفيذ مبلغ 1.863.772 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2023 مقابل مبلغ 3.572.431 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2022.

- تتضمن الممتلكات والمعدات بنود مستهلكة بالكامل بقيمة 8.434.990 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2023 مقابل مبلغ 7.321.285 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2022.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(10) موجودات غير ملموسة - بالصادفي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

			31 كانون الأول 2023
المجموع	علاقات العملاء	أنظمة حاسوب وبرامج	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
10,523,945	-	10,523,945	رصيد بداية السنة
1,649,413	-	1,649,413	إضافات
(3,770,339)	-	(3,770,339)	الإطفاء للسنة
8,403,019	-	8,403,019	رصيد نهاية السنة
19,668,634	-	19,668,634	دفعات أنظمة كما في نهاية السنة
28,071,653	-	28,071,653	رصيد نهاية السنة

			31 كانون الأول 2022
المجموع	علاقات العملاء	أنظمة حاسوب وبرامج	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
11,376,101	521,358	10,854,743	رصيد بداية السنة
2,817,859	-	2,817,859	إضافات
(3,670,015)	(521,358)	(3,148,657)	الإطفاء للسنة
10,523,945	-	10,523,945	رصيد نهاية السنة
13,972,064	-	13,972,064	دفعات أنظمة كما في نهاية السنة
24,496,009	-	24,496,009	رصيد نهاية السنة

- تقدر التكلفة المتبقية لاستكمال مشاريع تحت التنفيذ مبلغ 3.511.471 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل مبلغ 3.076.887 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2022 .
- تتضمن الموجودات غير الملموسة بنود مطفاة بالكامل بقيمة 5.945.875 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل 5.480.82 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2022 .



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(11) حق استخدام البند المؤجر
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
12.614.840	12.588.645	الرصيد في بداية السنة يضاف: عقود جديدة خلال السنة ينزل: الإطفاء خلال السنة ينزل: العقود الملغاة خلال السنة الرصيد في آخر السنة
2.121.720	11.602.949	
(2.030.374)	(3.585.684)	
(117.541)	(2.612.720)	
12.588.645	17.993.190	

التزام عقود الإيجار
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
15.753.978	16.026.459	الرصيد في بداية السنة يضاف: عقود جديدة خلال السنة ينزل: قيمة دفعات السنة يضاف: فوائد التزام عقود الإيجار للسنة ينزل: العقود الملغاة خلال السنة تغير سعر الصرف الرصيد في آخر السنة
2.121.720	11.602.949	
(2.796.032)	(6.429.382)	
1.068.863	1.245.864	
(122.070)	(2.143.916)	
-	(1.351.034)	
16.026.459	18.950.940	

قائمة الدخل الموحدة
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
1.068.863	1.245.864	فوائد مدينة مصروف إطفاء
2.030.374	3.585.684	



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(12) الموجودات الأخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
22,109,578	9,341,168	أصول مستلمة وفاء لديون مستحقة - بالصادفي*
21,183,639	-	حسابات المقاصة
6,297,752	11,674,086	فوائد وإيرادات برسوم القبض
5,948,088	3,898,213	مصاريف مدفوعة مقدماً
532,743	2,165,017	تأمينات لدى الغير
378,659	448,774	مدينو قطاع خاص
585,403	882,549	موجودات ضريبية مؤجلة - فرع المملكة العربية السعودية
282,589	1,807,323	أخرى
57,318,451	30,217,130	المجموع

* تتطلب تعليمات البنك المركزي العراقي وحسب قانون المصارف العراقي التلخص من العقارات التي آلت ملكيتها إلى المصرف خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ الإحالة وللبنك المركزي العراقي الموافقة على تمديد استملاك العقارات لمرتين كل منها سنتين ، بحسب التعليمات الواردة بالعدد 9/2/17523 بتاريخ 26 تشرين الثاني 2020 اللاحقة للتعليمات المذكورة سابقا والتي تشير إلى تعديل نسب احتساب مخصص التدني على العقارات المستلمة.

فيما يلي ملخص الحركة على الأصول المستلمة التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
23,504,964	22,109,578	رصيد بداية السنة
-	(249,290)	استبعادات
(1,395,386)	(12,519,120)	خسارة تدني خلال السنة
22,109,578	9,341,168	رصيد نهاية السنة



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(13) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022			31 كانون الأول 2023			
المجموع	خارج العراق	داخل العراق	المجموع	خارج العراق	داخل العراق	
الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	
34,622,944	34,517,834	105,110	41,739,240	41,437,545	301,695	حسابات جارية ونحت الطالب ودائع لأجل المجموع
129,221,194	80,300,000	48,921,194	17,044,192	17,044,192	-	
163,844,138	114,817,834	49,026,304	58,783,432	58,481,737	301,695	

(14) ودائع العملاء:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022				31 كانون الأول 2023				
المجموع	مشتات صغرىة ومتوسطة	شركات كبرى	أفراد	المجموع	مشتات صغرىة ومتوسطة	شركات كبرى	أفراد	
الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	
768,974,973	-	575,538,210	193,436,763	2,175,970,195	-	1,937,354,394	238,615,801	حسابات جارية ونحت الطالب* ودائع التوفير ودائع لأجل شهادات الإيداع المجموع
122,267,129	259,373	6,390,213	115,617,543	164,856,300	452,053	7,439,250	156,964,997	
627,225,475	1,460,000	335,437,232	290,328,243	568,848,790	1,310,000	264,968,009	302,570,781	
20,237,000	-	9,437,000	10,800,000	16,894,000	-	4,500,000	12,394,000	
1,538,704,577	1,719,373	926,802,656	610,182,549	2,926,569,285	1,762,053	2,214,261,653	710,545,579	



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

- * تتضمن مبالغ مستلمة من الزبائن لغرض دخول عملاء المصرف الى نافذة بيع مزاد العملة الأجنبية حيث بلغت قيمتها 625.323.878 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2023 مقابل 15.259.846 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2022.
- تتضمن ودائع الشركات الكبرى ودايع للقطاع العام العراقي مبلغ 124.254.985 الف دينار عراقي أي ما نسبته 4.2 ٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الاول 2023 مقابل 67.817.493 الف دينار عراقي أي ما نسبته 4.4 ٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022.
- بلغت قيمة الودائع التي لا تحمل فوائد مبلغ 2.263.807.746 الف دينار عراقي أي ما نسبته 77.35 ٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الاول 2023 مقابل مبلغ 805.193.585 الف دينار عراقي أي ما نسبته 52.33 ٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022.
- بلغت الودائع محجوزة (مقيدة السحب) مبلغ 25.084.054 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 0.86 ٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الاول 2023 و 18.869.191 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 1.23 ٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الاول 2022.

(15) تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
13.090.815	43.543.641	تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة
88.906.883	110.560.547	تأمينات مقابل اعتمادات مستندية
69.863.322	112.155.927	تأمينات مقابل خطابات الضمان
436.984	511.930	تأمينات أخرى
172.298.004	266.772.045	المجموع



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(16) أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

معدل فائدة إعادة الإقراض	معدل فائدة الاقتراض	دورية استحقاق الأقساط	عدد الأقساط		المبلغ "ألف دينار عراقي"	31 كانون الأول 2023
			الأقساط المتبقية	الأقساط الكلية		
0% - 5.1%	0% - 0.7%	ربع سنوية عند الإستحقاق	3.938 4	4.823 4	98.655.951 18.644.423 117.300.374	اقتراض من البنوك المركزية اقتراض من مؤسسات خارجية المجموع

معدل فائدة إعادة الإقراض	معدل فائدة الاقتراض	دورية استحقاق الأقساط	عدد الأقساط		المبلغ "ألف دينار عراقي"	31 كانون الأول 2022
			الأقساط المتبقية	الأقساط الكلية		
0% - 5.1%	0% - 0.7%	ربع سنوية عند الإستحقاق	3.586 9	4.251 9	112.121.458 38.234.185 150.355.643	اقتراض من البنوك المركزية اقتراض من مؤسسات خارجية المجموع

- قام البنك المركزي العراقي بمنح المصرف الأهلي العراقي عدة قروض خلال العام 2023 بمبلغ 6.8 مليار دينار عراقي كجزء من خطة البنك المركزي العراقي لمنح البنوك التجارية قروضاً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ذات فوائد وهوامش إدارية قليلة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تتراوح نسبة الفائدة التي يستوفها المصرف من 0.0% الى 5.1% حسب مبلغ القرض الممنوح.

- قام بنك التصدير والاستيراد السعودي بمنح المصرف الأهلي العراقي قرض بسقف 75 مليون دولار خلال تشرين الاول 2022 بسعر فائدة فعلية تتراوح بين (3.75% لغاية 4.25%).

(17) مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

رصيد بداية السنة	ما تم اضافته خلال السنة	المكون (المسدد) خلال السنة	ما تم تغطيته من الارباح المدورة	رصيد نهاية السنة	31 كانون الأول 2023
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
5,477,689	(126,153)	-	792,863	6,144,399	مخصصات مقابل الضائر المتوقعة لبند خارج قائمة المركز المالي مخصصات نهاية الخدمة-فروع العراق مخصصات نهاية الخدمة-فرع المملكة العربية السعودية مخصص غرامات مزاد العملة المجموع
-	209,233	-	-	209,233	
-	105,166	-	-	105,166	
7,318,858	-	(5,840,256)	-	1,478,602	
12,796,547	188,246	(5,840,256)	792,863	7,937,400	

رصيد بداية السنة	ما تم اضافته خلال السنة	المكون (المسدد) خلال السنة	ما تم تغطيته من الارباح المدورة	رصيد نهاية السنة	31 كانون الأول 2022
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
4,316,037	-	-	1,161,652	5,477,689	مخصصات مقابل الضائر المتوقعة لبند خارج قائمة المركز المالي * مخصص غرامات مزاد العملة المجموع
-	10,402,812	(3,083,954)	-	7,318,858	
-	10,402,812	(3,083,954)	1,161,652	12,796,547	
4,316,037	10,402,812	(3,083,954)	1,161,652	12,796,547	



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(18) ضريبة الدخل

أ- إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
5.681.299	7.128.345	الرصيد بداية السنة
475.965	1.004.726	ضريبة الدخل المستحقة عن سنوات سابقة / تسويات
-	83.322	ضريبة الدخل المستحقة / شركة الأهلي للتقسيم
(6.157.264)	(8.133.071)	ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة
7.128.345	38.259.388	ضريبة الدخل المستحقة
7.128.345	38.342.710	رصيد نهاية الفترة

ب- تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
7.128.345	38.259.388	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
475.965	1.004.726	ضريبة دخل سنوات سابقة
41.046	-	ضريبة الدخل سنوات سابقة (فرع السعودية)
(585.403)	(365.201)	موجودات ضريبية مؤجلة للسنة (فرع السعودية)
-	83.322	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة / شركة الأهلي للتقسيم
7.059.953	38.982.234	المجموع

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية على أرباح البنوك في العراق 15٪.

- قامت الهيئة العامة للضرائب بمراجعة كشوفات المصرف لعام 2022 وأصدرت تقريرها النهائي خلال شهر ايار 2023 .

- في رأي الإدارة و المستشار الضريبي فإن مخصص ضريبة الدخل المقتطع كافٍ لمواجهة الإلتزامات الضريبية كما في 31 كانون الاول 2023 .

(19) مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
4.176.444	4.133.085	ذمم دائنة (توزيعات أرباح)
3.869.713	7.868.261	شيكات بنكية مصدقة
3.770.925	3.929.622	مصاريف مستحقة غير مدفوعة
6.639.061	6.309.753	فوائد مستحقة غير مدفوعة
1.429.483	9.156.790	ذمم دائنة
97.506	24.957	حسابات تحت التسوية
145.712	441.787	أرصدة وتعويضات العملاء المتوفين
1.000.000	10.085.166	مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل الشركات*
539.337	1.289.096	أخرى
21.668.181	43.238.517	المجموع

* تشمل مبالغ مقبوضة بغرض زيادة رأس مال بالإضافة الى اكتتاب و تسجيل شركات وحسب اعمام البنك المركزي العراقي بالعدد 560/2/9 بتاريخ 8/10/2023 حيث تم تحديد سقف (500) مليون دينار كحد ادنى لرؤوس أموال الشركات التي يتم ايداعها لدى البنك المركزي العراقي اما المبالغ التي تقل عن الحد المذكور يتم ايداعها في المصارف التي يتم الاكتتاب فيها.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(20) رأس المال المكتتب به والمدفوع

يتكون رأس المال المدفوع بالكامل من 300 مليار سهم "2023: 270 مليار سهم" قيمة كل سهم 1 دينار عراقي "2022: 1 دينار عراقي".
قام المصرف بزيادة رأس المال ليصل الى 300 مليار دينار عراقي وحسب الايضاح رقم (41).

(21) احتياطي إجباري

وفقاً لقانون الشركات العراقي يقتطع ما نسبته 5% (كحد أدنى) من دخل السنة بعد الضرائب كاحتياطي إجباري. لا يجوز أن تزيد المبالغ المتجمعة لهذا الحساب عن 50% من رأس مال المصرف، كما لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري أو أية عوائد ناتجة عنه على المساهمين. يجوز الإستمرار في الإقتطاع بموافقة الهيئة العامة للمصرف على أن لا يتجاوز الاحتياطي الإجباري ما نسبته 100% من رأس مال المصرف.

(22) أرباح مدورة (الضائر المتراكمة)

31 كانون الأول 2023			أرباح المدورة من السنوات السابقة
ألف دينار عراقي			
أجمالي الأرباح المدورة	الأرباح المحتجزة نتيجة تعديل سعر صرف العملة (2020)	الأرباح المدورة من السنوات السابقة	
50.504.591	19.842.698	30.661.893	رصيد الأرباح المدورة في بداية السنة
189.773.856	-	189.773.856	الربح للسنة
10.565	-	10.565	تحويل خسارة بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل
(30.000.000)	-	(30.000.000)	توزيعات أسهم (ايضاح رقم 41)
(9.606.257)	-	(9.606.257)	المحول من الاحتياطيات
(19.842.698)	(19.842.698)	-	* تغطية النقص في مخصصات التسهيلات الائتمانية :
(19.064.422)	(19.064.422)	-	أ . مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة
(792.863)	(792.863)	-	ب . مخصص الانخفاض في البنود خارج قائمة المركز المالي
14.587	14.587	-	ج . مخصص التدني في ارصدة المصارف و المؤسسات المالية
180.840.057	-	180.840.057	الرصيد في نهاية السنة

* بلغت المخصصات الائتمانية المباشرة و غير المباشرة نتيجة الاحتساب وفق معيار التقارير المالية رقم 9 (65.1) مليار دينار عراقي ومصروف المخصصات الواجب قيده قد بلغ (31.5) مليار دينار ، وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي في كتابهم العدد (401/2/9) بتاريخ (2020/12/28) فقد تم استغلال كامل رصيد احتياطي الأرباح الناتجة عن اعادة تقييم العملة الاجنبية نتيجة تغير سعر الصرف لتغطية (19.8) مليار دينار عراقي وذلك حسب كتاب البنك المركزي العدد (382/2/9) بتاريخ (2020/12/21) و قيد باقي مبلغ المخصصات من ضمن الارباح و الضائر.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 كانون الأول 2022			
ألف دينار عراقي			
أجمالي الأرباح المدورة	الأرباح المحتجزة نتيجة تعديل سعر صرف العملة (2020)	الأرباح المدورة من السنوات السابقة	
57.829.370	33.202.477	24.626.893	رصيد الأرباح المدورة في بداية السنة
27.627.319	-	27.627.319	الربح للسنة
(84.074)	-	(84.074)	تحويل خسارة بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل
(20.000.000)	-	(20.000.000)	أرباح موزعة (توزيعات أسهم)
(1.508.245)	-	(1.508.245)	المحول من الاحتياطات
(13.359.779)	(13.359.779)	-	* تغطية النقص في مخصصات التسهيلات الائتمانية :
(12.198.271)	(12.198.271)	-	أ . مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة
(1.161.653)	(1.161.653)	-	ب . مخصص الانخفاض في البنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
146	146	-	ج . مخصص التدني في ارصدة المصارف و المؤسسات المالية
50.504.591	19.842.698	30.661.893	الرصيد في نهاية السنة

(23) الفوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
60.544.417	82.825.884	تسهيلات ائتمانية مباشرة:
155.404	344.124	للأفراد (التجزئة) :
		قروض وكمبيالات
		بطاقات الائتمان
		الشركات الكبرى
904.155	597.267	حسابات جارية مدينة
31.209.938	29.218.661	قروض وكمبيالات
		المنشآت الصغيرة والمتوسطة
3.803.058	2.308.305	قروض و كمبيالات
41.209	21.542.159	أرصدة لدى البنك المركزي
289.842	3.433.240	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4.965.778	10.662.481	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
4.440.760	718.817	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
106.354.561	151.650.938	المجموع



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(24) الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
2.451.981	2.309.985	ودائع عملاء:
2.816.462	4.895.940	حسابات جارية وتحت الطلب
23.418.490	37.300.013	ودائع توفير
980.621	1.231.907	ودائع لأجل
150.595	821.201	شهادات الإيداع
1.990.607	1.616.666	أرصدة وإيداعات البنوك والمؤسسات مصرفية المستفلة
1.068.863	1.258.225	أموال مقترضة
5.848.277	2.348.947	فوائد التزام عقود الإيجار
38.725.896	51.782.884	فوائد ودائع أجرة بنوك
		المجموع

(25) صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
3.578.925	17.782.628	عمولات دائنة:
16.730.689	22.365.710	عمولات تسهيلات مباشرة
12.706.682	69.985.095	عمولات تسهيلات غير مباشرة
3.829.090	93.374.441	حوالات بنكية
3.683.843	51.828.314	عمولات نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية *
(7.901.112)	(22.836.472)	عمولات أخرى
32.628.117	232.499.716	عمولات مدينة
		صافي إيرادات العمولات

* قام البنك المركزي العراقي وحسب الكتاب المرقم (5/11/1083) والمؤرخ في (19/02/2023) بأصدار تعليمات تتعلق بضوابط التحويل الخارجي من خلال نافذة خاصة بحوالات بيع وشراء العملات الأجنبية. قام البنك المركزي خلال شهر نيسان 2023 بمنح عدد من المصارف الامكانية بتحويل المبالغ من خلال حساباتهم لدى المصارف الخارجية عن طريق تغذية تلك الحسابات بسقوف محددة من قبل البنك المركزي.

بناء على تلك التعليمات بلغ حجم مشتريات المصرف لصالح الزبائن من نافذة العملة لغاية نهاية كانون الاول 2023 بمبلغ (10.843.223.244) دولار امريكي وتحقق إيرادات عمولات بمبلغ (93.374.441) ألف دينار عراقي .



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(26) صافي أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
1.329.173	5.002.164	أرباح (خسائر) ناتجة عن إعادة التقييم أرباح إعادة تقييم مركز العملات ناتجة عن تعديل سعر صرف الدولار الأمريكي* أرباح ناتجة عن التداول / التعامل المجموع
-	2.627.111	
6.102.159	1.268.375	
7.431.332	8.897.650	

يمثل هذا المبلغ الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار من 1460 دينار الى 1310 دينار وذلك حسب تعليمات البنك المركزي العراقي بكتابهم بالعدد 9/2/95 بتاريخ 8/2/2023 حيث ان هذه الأرباح نتجت كون المصرف يحتفظ بمركز عملات اجنبية قصير قد بلغ (25.6) مليار دينار اي مايعادل (17.5) دولار امريكي بتاريخ تعديل سعر النظام المصرفي 8 شباط 2023.

(27) إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
420.808	139.805	مبالغ محصلة من ديون معدومة أخرى المجموع
83.346	1.751.731	
504.154	1.891.536	



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(28) نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022		31 كانون الأول 2023				
أجمالي	أجمالي	شركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات	شركة المال العراقي للوساطة ببيع وشراء الاوراق المالية	المصرف الاهلي العراقي فرع المملكة العربية السعودية	المصرف الاهلي العراقي فروع العراق	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
15.442.444	21.069.245	297.518	34.670	1.812.195	18.924.862	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
852.502	1.388.405	10.449	3.005	327.260	1.047.691	مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي
941.516	1.190.602	-	-	81.188	1.109.414	تأمين موظفين
249.216	382.059	-	200	-	381.859	تدريب الموظفين
200.024	801.452	-	5.219	-	796.233	مكافأة نهاية الخدمة
18.230	-	-	-	-	-	مكافآت تشجيعية
71.041	-	-	-	-	-	ضريبة مدفوعة عن الموظفين
17.774.973	24.831.763	307.967	43.094	2.220.643	22.260.059	المجموع

(29) مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022		31 كانون الأول 2023				
أجمالي	أجمالي	شركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات	شركة المال العراقي للوساطة ببيع وشراء الاوراق المالية	المصرف الاهلي العراقي فرع المملكة العربية السعودية	المصرف الاهلي العراقي فروع العراق	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
7.250.961	12.714.800	196.058	1.170	187.083	12.330.489	خدمات مهنية واستشارات
4.189.441	4.371.429	64.680	-	138.163	4.168.586	إيجارات وخدمات
2.469.705	2.058.883	2.525	257	185.221	1.870.880	إتصالات وانترنت
5.555.188	7.214.406	26.200	1.380	267.755	6.919.071	اشتراكات ورسوم ورخص
2.094.166	3.013.300	25.897	-	188.464	2.798.939	إعلانات
684.062	876.935	-	-	-	876.935	التبرعات للغير
1.245.732	1.443.162	-	-	16.270	1.426.892	تأمين
688.722	3.609.152	3.602	38	2.398.999	1.206.513	صيانة
939.599	1.557.940	17.551	4.016	223.305	1.313.068	خدمات قانونية
296.910	417.490	1.510	-	16.360	399.620	استئجار وسائل نقل وانتقال
1.097.828	1.780.374	41.132	2.000	568.101	1.169.141	سفر وإيفاد
740.211	711.256	1.459	-	-	709.797	الوقود والزيوت
542.115	697.445	3.336	114	6.879	687.116	قرطاسية
227.220	440.253	4.503	-	20.868	414.882	ضيافة
144.847	214.503	-	-	-	214.503	ضمان رأسمالية
19.566	26.205	-	-	-	26.205	مكافآت لغير العاملين
99.907	18.107	-	-	-	18.107	مصرفات سنوات سابقة
321.696	259.500	-	-	11.500	248.000	اجور مراقب الحسابات
-	38.925	-	-	1.725	37.200	اجور تنظيم الحسابات
245.280	396.460	-	-	-	396.460	مكافآت وتنقلات اعضاء مجلس الادارة
172.077	320.999	-	-	-	320.999	غرامات وتعويزات
4.235.690	-	-	-	-	-	غرامات وتعويزات سنوات سابقة
1.848.367	904.783	3.109	9.021	5.803	886.850	أخرى
35.109.290	43.086.307	391.562	17.996	4.236.496	38.440.253	المجموع



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(30) الحصة الأساسية المخفضة للسهم من ربح السنة العائد لمساهمي المصرف

الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة:
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
27,627,319 258,333,333	189,773,856 290,000,000	ربح السنة العائد لمساهمي المصرف (دينار عراقي) المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال السنة (سهم)
فلس / دينار	فلس / دينار	
0.107	0.654	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة العائد لمساهمي المصرف

- إن الحصة الأساسية والمخفضة للسهم متساوية حيث لم يقيم المصرف باصدار أي أدوات مالية قابلة للتحويل إلى أسهم ملكية.

(31) النقد وما في حكمه

لأغراض قائمة التدفقات النقدية الموحدة. يتكون النقد وما في حكمه من الآتي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
720,746,567 (95,543,080) 303,037,975 (141,982) (163,844,138) 764,255,342	1,832,757,355 (497,437,240) 228,438,443 (127,395) (58,783,432) 1,504,847,731	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي أرصدة مقيدة السحب لدى البنك المركزي أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى مخصص الانخفاض والضائر الائتمانية المتوقعة على الارصدة لدى البنوك و المؤسسات المالية ودائع لبنوك ومؤسسات مالية أخرى المجموع

(32) المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف و الشركة التابعة التالية :

تكلفة الإستثمار		نسبة الملكية		
31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
1,000,000	1,000,000	% 100	% 100	شركة المال العراقي للوساطة ببيع وشراء الاوراق المالية شركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات و أليات و المكائن و المعدات
5,100,000	5,100,000	% 51	% 51	

قام المصرف بالدخول في معاملات مع البنك الأم ضمن النشاطات الاعتيادية للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية السائدة.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

- فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة :

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
219,542,357	176,717,931	بنود داخل قائمة المركز المالي: ارصدة لدى البنك الام * ارصدة من البنك الام ودائع ثابتة من البنك الام
34,514,834	41,125,629	
80,300,000	1,310,000	
289,842	1,532,836	عناصر قائمة الدخل فوائد وعمولات دائنة فوائد وعمولات مدينة
150,595	821,201	

* ان معظم الأرصدة لدى البنك الام تتمثل بأرصدة بعملة الدولار الأمريكي حيث تبلغ نسبته 94% من اجمالي الارصدة.
- تتراوح أسعار الفائدة الدائنة على الودائع بالعملة الأجنبية 3% خلال العام (للعام 2022 : 5%)
- تتراوح أسعار الفائدة المدينة على الودائع بالعملة الأجنبية 6% خلال العام (للعام 2022 : 5%)
- قام المصرف خلال العام 2023 بتعديل قيمة اتفاقية الادارة لتصبح 5% من اجمالي الدخل (2022 : 5%)

(33) القيمة العادلة للأدوات المالية

تشمل هذه الأدوات المالية الأرصدة النقدية والودائع لدى البنوك والبنوك المركزية، التسهيلات الإئتمانية المباشرة، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، الموجودات المالية بالكلفة المطفأة، الموجودات المالية الأخرى وودائع العملاء، وودائع البنوك والمطلوبات المالية الأخرى.

لا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

يستخدم المصرف الترتيب التالي لأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة لنفس الموجودات والمطلوبات.

المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون كل المدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر من معلومات السوق.

المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها.

الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر وحسب الترتيب الهرمي المذكور أعلاه :

المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
4,214,287	-	3,449,169	765,118	31 كانون الاول 2023 موجودات مالية موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر
68,652,874	-	3,265,990	65,386,884	31 كانون الاول 2022 موجودات مالية موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر



ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(34) سياسات إدارة المخاطر

يتبع المصرف استراتيجية شاملة ضمن أفضل الممارسات في إدارة المخاطر التي قد يتعرض له (مخاطر الائتمان ، مخاطر التشغيل ، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة ، مخاطر أسعار الفائدة ، مخاطر التركزات ، أمن المعلومات ، أي مخاطر أخرى) وبما يُحافظ على مكانة المصرف المالية و ربحيته.

يُعتبر النظام العام لإدارة المخاطر في المصرف ومتابعتها والتخفيف منها والالتزام بتعليمات الجهات الرقابية ولجنة بازل مسؤولية شاملة ومشاركة من خلال جهات متعددة في المصرف ابتداءً من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ك لجنة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة الامتثال إلى جانب اللجان الداخلية المختلفة في المصرف مثل لجنة إدارة المخاطر الداخلية، إدارة الموجودات والمطلوبات، لجان التسهيلات، بالإضافة إلى كافة دوائر و فروع المصرف.

تقوم إدارة المخاطر وهي إدارة مستقلة ومتخصصة في البنك بتركيز مهامها وحسب سياسات إدارة المخاطر والسياسات الائتمانية المعتمدة في التعرف على المخاطر القائمة والمحتملة (المالية وغير المالية) وكيفية التعامل معها وقياسها ورفع التقارير اللازمة بشكل دوري، إلى جانب تبني وتطبيق متطلبات لجنة بازل والبنك المركزي العراقي وأفضل الممارسات في مجال إدارة وقياس المخاطر ، كما وتقوم إدارة المخاطر بالمشاركة في تقييم قدرة المصرف وكفاية وتوزيع رأس ماله في تحقيق أهدافه الاستراتيجية وتحديد المتطلبات اللازمة لإدارة والسيطرة على المخاطر المصاحبة، تتمثل المبادئ الرئيسية و الحوكمة المؤسسية في إدارة المخاطر في المصرف و التي تتماشى و تعليمات السلطات الرقابية و حجم تعقيدات عملياته، فيما يلي:

1. قيام مجلس الإدارة ولجنة المخاطر المنبثقة عنه بمراجعة واعتماد حدود المخاطر المقبولة (Risk Appetite) على كافة مستويات المخاطر وسياسات إدارة المخاطر لمواكبتها كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته ، الى جانب ضمان تطبيق استراتيجية وتوجيهات مجلس الإدارة فيما يتعلق بإدارة المخاطر في البنك.
2. يعتبر المدير المفوض المسؤول عن ضمان تطبيق توصيات ومعايير مجلس الإدارة ولجنة المخاطر المنبثقة عنه في مجال إدارة المخاطر ، كما ويعتبر رئيساً للجنة إدارة المخاطر الداخلية.
3. يعتبر رئيس إدارة المخاطر المسؤول عن إدارة المخاطر والممارسات المرتبطة بها ضمن هيكل نشاطات المصرف ، ورفع التقارير الدورية للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عم مجلس الإدارة
4. فلسفة إدارة المخاطر المبنية على المعرفة والخبرة وقدرة الإدارة الإشرافية على الحكم على الأمور ووجود دليل واضح للصلاحيات موضوع من قبل مجلس الادارة.
5. مواصلة تطوير أنظمة إدارة المخاطر واتخاذ العديد من الخطوات والتدابير اللازمة لتطبيق المصرف لمتطلبات المعايير الدولية الجديدة ومن أهمها متطلبات بازل III ومتطلبات معيار IFRS9.
6. تقوم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر وفق منهجية متكاملة ومركزية داخل المصرف مع وجود أنظمة تساعد على إدارة تلك المخاطر، وتزويد وحدات عمل المصرف بالمنهجيات والأدوات اللازمة لتحقيق إدارة فاعلة وسليمة لكافة أنواع المخاطر، ترتبط إدارة المخاطر والتي يرأسها رئيس إدارة المخاطر بلجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة مع وجود خط اتصال متقطع يربط بين رئيس إدارة المخاطر بالمدير المفوض.
7. إدارة المخاطر تعتبر مسؤولية جميع موظفي المصرف.
8. دور لجنة الموجودات والمطلوبات بالتخطيط للتوظيف الأمثل لرأس المال والموجودات والمطلوبات والمراقبة المستمرة لمخاطر السيولة ومخاطر السوق.
9. ادارة التدقيق الداخلي والتي تقدم تأكيداً مستقلاً عن التزام وحدات العمل بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر وفاعلية إطار عمل إدارة المخاطر لدى المصرف.
10. يعتبر رئيس إدارة الرقابة المالية للبنك هو المسؤول عن تحديد المخاطر المالية والرقابة والمحافظة على نوعية المعلومات المالية والتأكد من سلامة ودقة القوائم المالية التي يتم الإفصاح عنها.
11. يعتبر رئيس إدارة الامتثال هو المسؤول عن التأكد من أن المصرف يلتزم بكافة التعليمات والتشريعات والقوانين ذات العلاقة بأعماله، خاصة تلك التي تصدر عن الجهات الرقابية المسؤولة.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

خلال عام 2023 قام المصرف بالعمل على مجموعة من الجوانب الرئيسية في مجال إدارة المخاطر ومن أهمها :

1. تقييم المخاطر التشغيلية على مستوى عمليات المصرف
2. مراجعة وتحديث التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية (CRSA)
3. المراجعة الدورية لإجراءات العمل المعتمدة والسياسات حسب قائمة تصنيف الإجراءات
4. تدريب الموظفين وزيادة وعيهم حول ثقافة المخاطر التشغيلية وأهمية خطة استمرارية العمل
5. تقييم الأنظمة العاملة والجديدة في المصرف بناءً على المنهجية المعتمدة
6. إجراء كافة الفحوصات والتقييم اللازمة لضمان استمرارية أعمال المصرف بما فيها فحص الموقع الريفي - المرحلة الأولى.
7. تحديث معايير تصنيف واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة
8. تحديث حدود المخاطر المقبولة في المصرف (Risk Appetite)
9. تحديث سياسات وإجراءات العمل الخاصة بإدارة مخاطر أمن المعلومات والامن السيبراني
10. الحصول على شهادة PCI DSS محدثة للمصرف
11. تطبيق الضوابط الرقابية الأمنية المتعلقة بنظام SWIFT حسب المعايير والمتطلبات
12. الوصول الى المستوى المطلوب في الأمن السيبراني وفقاً لاستراتيجية أمن المعلومات
13. تطبيق اطار الأمن السيبراني الصادر من البنك المركزي الأردني
14. تنفيذ اختبار الاختراق الداخلي والخارجي لمراد الانظمة واصول تكنولوجيا المعلومات لحماية المصرف من الاختراق والذي يمكننا من معرفة مواقع الضعف التقني في بيئة تكنولوجيا المعلومات ليتم بعد ذلك اجراء المعالجة
15. تحديث مصفوفة الصلاحيات للأنظمة الهامة والدرجة
16. تدريب وتوعية الموظفين وعمل فحص لقياس مدى وعي الموظفين لرفع مستوى كفاءة الاستجابة للأحداث السيبرانية
17. تصنيف أصول البنك ووضع ضوابط أمنية مناسبة لكل تصنيف و العمل على فحص الضوابط الموضوعية للتأكد من حماية الأصول المهمة في البنك

أما خلال عام 2024 فإن المصرف يتطلع أيضاً إلى العمل على مجموعة من الجوانب الرئيسية الأخرى في مجال إدارة المخاطر ومن أهمها:

1. مراجعة و تحديث مصفوفات المخاطر لمراكز عمل المصرف على نظام التقييم الذاتي (CRSA) لتعكس واقع العمل الفعلي حسب المتغيرات المحيطة ببيئة العمل
2. مراجعة نتائج فحوصات مدى الالتزام بناءً على التحديث الحاصل لمصفوفات مخاطر مراكز عمل المصرف على نظام التقييم الذاتي (CRSA) ووضع الضوابط مع متابعة الالتزام بتطبيقها من قبل فروع وإدارات المصرف
3. إجراء كافة الفحوصات والتقييم اللازمة لضمان استمرارية أعمال المصرف وتحديث خطة استمرارية الأعمال بما يتناسب مع التحديثات والتطورات في المصرف.
4. اختبار خطة استمرارية الأعمال / مركز التعافي من الكوارث (Disaster recovery) من خلال تحديد العمليات الحرجة ذات الصلة بتقديم الخدمة للزبائن و الموارد اللازمة (الموظفين والأنظمة) المطلوبة لإتمامها للتأكد من مدى قدرة المصرف على الإستجابة في حال وقوع أحداث كبرى.
5. الانتهاء من إنشاء موقع أعمال بديل (Business Alternative Site) ليتم إجراء العمليات الحرجة من خلاله في حال وقوع الكوارث.
6. المراجعة الدورية لإجراءات العمل المعتمدة والسياسات حسب قائمة تصنيف الإجراءات
7. تدريب الموظفين وزيادة وعيهم حول ثقافة المخاطر التشغيلية وأهمية خطة استمرارية العمل
8. تقييم الأنظمة العاملة والجديدة في المصرف بناءً على المنهجية المعتمدة
9. تحديث معايير تصنيف واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة



ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة

10. تحديث حدود المخاطر المقبولة في المصرف (Risk Appetite)
11. إجراء تقييم مخاطر امن المعلومات والامن السيبراني لمعرفة مدى كفاءة وملائمة الضوابط المنفذة واقتراح ضوابط رقابية جديدة عند الحاجة للتخفيف من حدة المخاطر المرتفعة والوصول الى المستوى المقبول
12. اكتشاف الاحداث الامنية المتعلقة بامن المعلومات والامن السيبراني والتي من الممكن ان تسبب تسريب المعلومات والبيانات السرية او الشخصية وبالتالي تؤدي الى مخاطر السمعة والتي تنتج عنه فقدان ثقة العميل في المصرف
13. تطوير خطة لحماية الأمن المادي تعمل على تطوير و تحسين الضوابط الأمنية الفيزيائية لحماية البنك من أي اختراقات أمنية.
14. العمل على تطوير خطة التدريب و التوعية الأمنية بحيث تعكس نتائج اختبارات الفحص ووفقا للأحداث الأمنية الجديدة
15. تحديث تصنيف الأصول و التأكد من التزام جميع الدوائر باتباع الضوابط الخاصة بكل تصنيف
16. مراجعة مصفوفة الصلاحيات للأنظمة في البنك والتحقق من الالتزام بصلاحيات المستخدمين المعتمدة و فعالية الضوابط المستخدمة في الوصول للأنظمة
17. تحديث السياسات و الإجراءات الخاصة بدائرة امن المعلومات و التحقق من فعالية السياسات و الإجراءات و الضوابط ومدى التزامها بضوابط اطار أمن المعلومات



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

فيما يلي نبذة عن كيفية تعامل المصرف مع كل من المخاطر التي قد تتعرض لها

(35-1) ادارة مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد خسارة مالية في حال إخفاق أي من عملاء المصرف في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه المجموعة. تنشأ مخاطر الائتمان بالأساس من القروض والسلفيات والتزامات القروض الناشئة عن أنشطة الإقراض وأنشطة التمويل التجاري والخزينة، ويمكن أن تنشأ أيضاً من الضمانات المالية والاعتمادات المستندية والإقرارات والقبولات. تتعرض المجموعة كذلك لمخاطر ائتمانية أخرى تنشأ من الاستثمارات في أدوات الدين والمشتقات وكذلك الأرصدة المستحقة لدى الأطراف المقابلة في السوق. تعتبر مخاطر الائتمان من أكبر المخاطر الفردية التي يواجهها المصرف من جراء منح القروض والسلفيات (بما في ذلك التزامات القروض والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان) وممارسة الاستثمار في الأوراق المالية وسندات الدين، ولذلك فإن الإدارة تدير تعرضها لمخاطر الائتمان بعناية وحذر. يتولى قسم خاص إدارة مخاطر الائتمان والرقابة عليها ويرفع تقاريره إلى لجنة إدارة المخاطر بطريقة منتظمة.

يعمل المصرف بشكل عام على إدارة مخاطر الائتمان من خلال:

- سياسة واضحة وشاملة لإدارة المخاطر الائتمانية إلى جانب السياسات الائتمانية المعتمدة .
- وضع حدود واضحة ومحددة لمستوى المخاطر الائتمانية يتم تحديدها على مستوى مجلس الإدارة ومن ثم إرسالها إلى وحدات الأعمال المختلفة.
- اعتماد مبدأ اللجان الائتمانية للتأكد وضمان اتخاذ القرارات الائتمانية بعيداً عن أية قرارات فردية.
- معايير واضحة للعملاء /السوق المستهدف والمستوى المقبول للأصول الائتمانية.
- تطيل مالي وائتماني متكامل ومعمق يغطي الجوانب المختلفة للمخاطر لكل عميل و/أو عملية ائتمانية.
- نتائج نظام التصنيف الائتماني (Moody's) في تحديد درجة مخاطر العملاء.
- مراجعة وتحليل لنوعية المحفظة الائتمانية بشكل دوري وفقاً لمؤشرات محددة للأداء.
- تقييم ومتابعة مستمرة لأية تركيزات ائتمانية واستراتيجيات التعامل معها.
- اعتماد مؤشرات الإنذار المبكر وكشف المخاطر المحتملة للمحفظة الائتمانية ومراجعتها دورياً .
- إدارة فعالة لعملية التوثيق القانوني وإدارة الضمانات وحفظها ومتابعتها للتأكد من عدم وجود أية مؤشرات سلبية أو تراجع تستدعي اتخاذ إجراءات احترازية أو وقائية.
- المراجعة الدورية أو عند الضرورة لكافة التسهيلات المصرفية بشكل إفرادي للتأكد من عدم وجود أية مؤشرات سلبية أو تراجع تستدعي اتخاذ إجراءات احترازية أو وقائية.

أهم الآليات المستخدمة في المصرف لإدارة المخاطر الائتمانية :

1- التسهيلات الائتمانية

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر هو أمر معقد ويتطلب استخدام النماذج حيث أن التعرض يختلف باختلاف التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالية حدوث التعثر ونسب الخسارة المرتبطة بها والارتباطات الائتمانية بين الأطراف المقابلة. ويقوم المصرف بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مفهوم الخسارة المتوقعة التي تتطلب العوامل التالية:

- احتمالية التعثر
- الخسارة الناتجة عن التعثر
- مستوى التعرض الناتج عند التعثر



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تستخدم الضارة الائتمانية المتوقعة بدلاً من الضارة المتكبدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الذي يستند على التعديل الكلي لعوامل احتمالية التعثر والضارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر. كما أنها تحدد الانخفاض الائتماني واحتمالات التعثر على مدى عمر الائتمان.

2- تصنيفات مخاطر الائتمان

تماشياً مع المبادئ الرئيسية في إدارة المخاطر الائتمانية (Credit Risk Management Principle) ، فإن توفر نظام تصنيف ائتماني داخلي للعملاء يُعتبر عنصراً أساسياً في عملية قياس المخاطر الائتمانية وتقييم جودة المحفظة الائتمانية وتحديد هيكل مخاطرها الائتمانية .

تم تطبيق نظام التصنيف الائتماني العالمي (Moody's) على مستوى المصرف وبعد إجراء الفحوصات اللازمة على النتائج والمخرجات ، حيث يُساعد هذا النظام المصرف في :

قياس درجات مخاطر العملاء ، وتحسين عملية جمع وتقييم المعلومات الكمية والنوعية التي يمكن الاعتماد عليها في منهجية قياس المخاطر

تجميع وتحليل البيانات المالية التاريخية (Historical) والمتوقعة (Projected) بهدف تحليل الأداء المالي التاريخي والمتوقع والتدفقات النقدية للعملاء ، إلى جانب إجراء عمليات تحليل حساسية (Sensitivity Analysis) بناء على العديد من العوامل والاستراتيجيات المتوقعة

عملية مراقبة الشروط والتعهدات المالية الواردة في اتفاقيات القروض (Loan Covenants)

إجراء تحليل ومقارنات قطاعية للبيانات المالية للعملاء بالشركات المماثلة في نفس القطاع بناء على قاعدة بيانات النظام المتوفرة يقوم النظام على بعدين (Two Dimensions) الأول : مخاطر العميل (Obligor Risk Rating) والذي يعكس درجة القدرة الائتمانية للعميل بمعزل عن الضمانات المقدمة ، و يتم ربطها بمؤشر احتمالية التعثر (%PD) ، الثاني: مخاطر التسهيل واحتساب (%LGD) / الضارة عند التعثر و (EAD) التعرض الائتماني عند التعثر ، وذلك باستخدام مجموعة من نماذج (Models) التصنيف والتي تعكس طبيعة وأنشطة عملاء المصرف وكما يلي :

SMEs Non - Financial Model	SMEs Financial Model	Corporate Rating Model
----------------------------	----------------------	------------------------

ترجم مخرجات نظام التصنيف (Moody's) بدرجات مخاطر (Grades) متنوعة تميز ما بين العملاء على أساس مخاطرتهم الائتمانية ، حيث يبلغ عدد درجات المخاطر 10 درجات رئيسية / 20 درجة مع الدرجات الفرعية لنماذج التصنيف المرتبطة بعملاء الشركات ، في حين يبلغ عدد درجات المخاطر لنماذج تصنيف عملاء الأفراد 8 درجات مخاطر والمؤسسات المالية والدول 8 درجات يقوم نظام التصنيف وفيما يخص عملاء الشركات بتقييم جوانب مالية (Financial) وغير مالية (Business) ، وكما يلي :

التقييم المالي : والذي يعتمد على تحليل البيانات المالية للعملاء ، ويشمل :

النسب المالية المرتبطة بالتشغيل (Operations)

النسب المالية المرتبطة بالسيولة (Liquidity)

النسب المالية المرتبطة بهيكل رأس المال (Capital Structure)

النسب المالية المرتبطة بخدمة الدين (Debt Service)

التقييم غير المالي : والذي يعتمد على عوامل نوعية عن العميل ، ويشمل :

مخاطر القطاع الاقتصادي (Industry Risk)

جودة الإدارة (Management Quality)

خبرة وتجربة العميل في نشاطه والتعامل مع البنوك (Company Standing)



ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في جانب آخر يقوم النظام باستخدام منهجية التقييم بالنقاط (Scorecard) في بعض النماذج التصنيف المستخدمة مثل نماذج التصنيف الخاصة بعملاء الأفراد ، بالمؤسسات المالية ، بالدول والحكومات والتي تتضمن تقييم لعوامل مالية وغير مالية متنوعة تتماشى مع طبيعة كل منهم

تخضع عملية إعداد تصنيف ائتماني (Rating Process) والتي تعتبر جزء من العملية الائتمانية في المصرف لإجراءات وسياسات تحكم وتضمن جودة البيانات المدخلة ومراجعتها ، تصنيف جميع عملاء التسهيلات الائتمانية ، وتحديث درجة مخاطر العملاء لتتماشى مع التغيرات وأي مؤشرات سلبية ، وذلك لأهمية مخرجات نظام التصنيف في دعم عملية اتخاذ القرار الائتماني .

يستخدم المصرف نماذج تقييم داخلية محددة مصممة لمختلف القطاعات/ الأطراف المقابلة. يتم إدخال المعلومات الخاصة بالمقترض والقرض التي تم جمعها في وقت تقديم الطلب (مثل الدخل السنوي، الخاصة بتعرضات الأفراد، والإيرادات، ونوع القطاع الخاص بتعرضات الشركات) في نموذج التقييم، بالإضافة إلى إدخال معطيات البيانات الخارجية في النموذج.

يتم معايرة درجات التقييم الائتماني بحيث تزداد مخاطر التعثر بشكل مضاعف عند كل درجة مخاطر أعلى. على سبيل المثال، يعني ذلك أن الاختلاف في احتمال التعثر بين درجتي التقييم 6 و8 أعلى من الفرق في احتمال التعثر بين درجتي التقييم 3 و5.

بشكل عام يتراوح تصنيف المخاطر للموجودات من درجة 1 إلى درجة 10، حيث ترتبط كل درجة باحتمالية معينة للتعثر. ويتم تقييم العملاء المتعثرين في الدرجات 8 و9 و10 التي تمثل التصنيفات ودون المستوى القياسي، والمشكوك في تحصيلها، والخسارة، والشطب.

تم تقسيم تصنيفات المخاطر المذكورة كما يلي:

التصنيف الائتماني الداخلي لارصدة و ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي	التعريف
1	1	أصول عالية الجودة، و التغير في الظروف الاقتصادية لا يؤدي إلى زعزعة الظروف المالية للمقترض. الأرباح مستقرة و نوع النشاط مرغوب بشكل كبير، المقترض ذو قوة مالية و لديه سيولة عالية وله قدرة عالية على الإيفاء بالتزامات الدين ، لديه إدارة ناجحة، الشركة رائدة ولها قدرة عالية على دخول السوق .
	2	أصول عالية الجودة، و التغير في الظروف الاقتصادية لا يؤدي إلى زعزعة الظروف المالية للمقترض. الأرباح مستقرة و نوع النشاط مرغوب بشكل كبير، المقترض ذو قوة مالية و لديه سيولة عالية وله قدرة عالية على الإيفاء بالتزامات الدين ، لديه إدارة ناجحة، الشركة رائدة ولها قدرة عالية على دخول السوق .
	3	السيولة و الأصول جيدة جداً ، و القدرة قوية على خدمة الدين. الإدارة جيدة جداً و الشركة رائدة في السوق، وقوية جداً في مساهمتها في السوق .
	4	الأداء و الوضع المالي مقارنة مع الوضع الطبيعي للصناعة جيد. تدفق نقدي ثابت و يغطي متطلبات خدمة الدين. تذبذب الصناعة و الاقتصاد يمكن أن يشكل خطراً إلى حد ما، الظروف الإيجابية للصناعة أعلى من الظروف السلبية، ووضع المقترض قوي مقارنة مع نفس الصناعة. وجود مصادر تمويل بديلة متوفر لكن ليس كما هو بدرجة التصنيف الثالثة .
	5	درجة المخاطرة أعلى من المتوسط. يتطلب درجة متوسطة من الرقابة و أنتباه من المقرض. حالياً دفعات العميل معقولة ، لكن تراجع الظروف الاقتصادية يستدعي الاهتمام ، المقترض يغطي التزاماته والأرباح مستقرة. على المدى الطويل أما أن تكون حماية الدين ليست عالية ولا ضعيفة .
2	6	يجب أن يتم دراسة العميل بتفكير متعمق ، درجة تغطية الأصول و الأرباح غير مستقرة و متواضعة. درجة الحماية تكون منخفضة وغير مؤكدة خلال الفترات المالية الصعبة الناتجة عن عدم ثبات الاقتصاد و ظروف الصناعة المحيطة. الرقابة مطلوبة في هذا التصنيف للتأكد من وجود الحماية الكافية. نسبة الرفع المالي مرتفعة الاعتماد بشكل كبير على التمويل الخارجي . خدمة الدين تعتبر متوسطة قليلاً .
	7	درجة 7 هنالك نقاط ضعف. بشكل عام هذا النوع من المقترض غير مرغوب به و يمثل خطر ائتماني غير مضمون. شكوك في القدرة على الالتزام بالدفع أو في وقت الدفع وخاصة في فترات الركود الاقتصادي. وجود تقلب تاريخي في الظروف التشغيلية . النسب المالية للمقترض أقل من المتوسط للصناعة و هنالك مؤشر ضئيل على تحسين وخدمة الدين. مطلوب رقابة مستمرة و انتباه من قبل المقرض. و ديون المقترض تتطلب تفكيراً جيداً .
3	8	هنالك نقاط ضعف. بشكل عام هذا النوع من المقترض غير مرغوب به و يمثل خطر ائتماني غير مضمون. نسبة السيولة غير فعالة و هنالك احتمال قليل لتدهور دورة النشاط. انخفاض في المؤشرات المالية مثل التدفق النقدي و زيادة في نسبة الرفع المالي بالرغم من انخفاض المؤشرات المالية، وبقاء التدفق النقدي كافي لخدمة الدين إلا انه يبقى بدرجة خطر عالية لسداد الالتزامات. مشاكل قديمه في الالتزام بالسداد و الاستجابة البطيئة للدفع، اختراق عقد قرض مبرم، عدم منطقية جداول الدفعات، مشكلة في التحكم بالضمانات، تغيرات الإدارة أو قرارات غير مرغوب فيها، تدهور في الصناعة أو الظروف الاقتصادية.
	9	قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته المالية غير كافية حالياً
	10	احتمال عدم تحصيل كامل الدين وخسارة جزء من أصل الدين محتملة جداً لا يوجد أي فرصة لتحصيل الدين



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

التصنيف الائتماني الداخلي لقطاعات الافراد .

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي	التعريف
1	A	عامل وتحمل أدنى مستوى من مخاطر الائتمان.
	B	عامل ذات جودة عالية ومخاطر ائتمانية منخفضة
2	C	عامل وتحمل مخاطر ائتمانية تتطلب المراقبة.
3	D	غير عامل وتحمل مخاطر ائتمانية عالية.
	E	غير عامل وتحمل مخاطر ائتمانية عالية جداً
	F	غير عامل وتحمل مخاطر ائتمانية عالية جداً (هاكلة)

التصنيف الائتماني الداخلي لارصدة و ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية فيتم الاعتماد على درجات المخاطر الخارجية من خلال وكالات التصنيف المعتمدة (Moody's , S&P, Fitch)

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي
1	من (AAA) إلى (B).
2	من (CCC) إلى (C)
3	D

3- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 نموذجاً من "ثلاث مراحل" لتحديد الانخفاض في القيمة بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي بالتسهيل الائتماني وذلك على النحو الموجز أدناه:
يتم تصنيف الأداة المالية التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي في "المرحلة الأولى" ويتم مراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل مستمر من قبل المصرف
إذا تم تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثانية" ولكن لا يتم اعتبارها أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية. ويقاس تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بواسطة التغير في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة الائتمان وحتى تاريخ إجراء فحص الضارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

وتنتقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثالثة" إذا تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.
يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المدرجة في المرحلة الأولى بمبلغ يعادل الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر الناتج عن أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية. ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات في المرحلة الثانية أو الثالثة بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مدى العمر للأصل.
ويتمثل المفهوم السائد في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في أنه يجب مراعاة المعلومات المستقبلية.

الموجودات المالية المصدرة أو المشتراة التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية هي تلك الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي. وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها دائماً على أساس مدى العمر للأصل (المرحلة الثالثة).

تم أخذ جميع الأدوات المالية الحكومية والمكفولة من الحكومة بعين الاعتبار في عملية احتساب إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

4- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يرى المصرف أن الأصل المالي قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يحدث تغير جوهري في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة أصل معين وحتى تاريخ إجراء فحص الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وكما يلي :

- المعايير الكمية

قروض الشركات:

- بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن العوامل الكمية التالية:
- الأداء التشغيلي
 - الكفاءة التشغيلية
 - هيكل رأس المال
 - خدمة الدين
 - تقييم السيولة

الأفراد:

- بالنسبة لمحفظة الأفراد، إذا كان المقترضون يستوفون عاملاً أو أكثر من المعايير التالية:
- نتائج عكسية لحساب / مقترض حسب بيانات دائرة الائتمان.
 - إعادة جدولة القرض قبل تأخر السداد لأكثر من 30 يوماً.
 - حسابات تأخر سدادها أكثر من 30 يوماً.

الزينة:

- زيادة جوهرية في احتمالية تعثر أداة الزينة الأساسية.
- تغير جوهري في الأداء المتوقع للاستثمار وسلوك المقترض (قيمة الضمانات والتوقف المؤقت عن السداد ونسبة الدفع إلى الدخل وغير ذلك).

- المعايير النوعية:

قروض الشركات:

- بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن مؤشرات مخاطر التعثر التالية:
- التأخر عن السداد
 - تآكل رأس المال الصافي
 - النشاط الاحتياطي
 - إعادة الهيكلة الاجبارية
 - خرق التعهدات المالية
 - الظل الجوهري في العمليات

- بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن العوامل النوعية التالية:
- الإدارة
 - مرحلة دور الحياة
 - السلوك المالي
 - استقرار الدخل
 - النظرة المستقبلية لقطاع العمل
 - معلومات مدقق الحسابات

- معايير الدعم:

إذا تأخر المقترض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من 30 يوماً يتم تطبيق معيار الدعم ويعتبر الأصل المالي أنه قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.



ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة

5- تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية

يحدد المصرف الأداة المالية للشركات والأفراد والاستثمار أنها متعثرة، بما يتوافق بالكامل مع تعريف انخفاض القيمة الائتمانية، عندما تستوفي الأداة عاملاً أو أكثر من المعايير التالية:

- المعايير الكمية

تأخر المقترض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من 90 يوماً.

- المعايير النوعية:

- وفقاً لتعريف لجنة بازل، يعتبر التأخر عن السداد قد حدث فيما يتعلق بمدين معين عند ظهور أي حدث من الأحداث التالية:
- يعتبر المصرف أنه من المستبعد أن يسدد المدين التزاماته الائتمانية مع عدم رجوع المصرف إلى اتخاذ إجراءات كتحقيق الضمان (إذا كان يتم الاحتفاظ به).
- يضع المصرف التزام الائتمان في حالة عدم الاستحقاق.
- يقوم المصرف بتكوين مخصص للتعثر أو مخصص محدد ناتج عن انخفاض ملحوظ في الجودة الائتمانية بعد حدوث التعرض أو الانخفاض.
- يقوم المصرف ببيع الالتزام الائتماني عند حدوث خسارة اقتصادية مادية متعلقة بالائتمان.
- يوافق المصرف على إعادة هيكلة القروض المتعثرة للالتزام الائتماني بحيث يؤدي ذلك إلى تراجع الالتزام المالي الناتج عن إعفاء أو تأجيل سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة أو الرسوم الأخرى.
- تقديم المصرف طلب لإشهار إفلاس المدين أو طلب مماثل فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للمدين تجاه المصرف.
- يكون المقترض متأخراً في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية إلى المصرف لأكثر من 90 يوماً.

لقد تم تطبيق المعايير المذكورة أعلاه على جميع الأدوات المالية التي تحتفظ بها المصرف، وهي تتوافق مع تعريف التعثر المستخدم في أغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. تم تطبيق تعريف التعثر بما يتسق مع نموذج احتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر عبر حسابات الخسارة المتوقعة لدى المصرف.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى أن التعثر قد زال) عندما لم تعد تلبي أي من معايير التعثر لفترة متتالية مدتها اثني عشر شهراً. وقد تم تحديد هذه الفترة على أساس التحليل الذي يحدد احتمال رجوع أداة مالية إلى حالة التعثر بعد زواله باستخدام تعريفات مختلفة لزوال التعثر.

1- المرحلة الأولى: الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً

بالنسبة للمخاطر حيث لم يكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية منذ نشأتها، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث حالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

2- المرحلة الثانية: الخسارة الائتمانية على مدى العمر - غير المعرضة لانخفاض في القيمة الائتمانية

بالنسبة للتعرضات الائتمانية، يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

3- المرحلة الثالثة: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المعرضة لانخفاض في القيمة الائتمانية

يتم تقييم الموجودات المالية على أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرتها لتلك الموجودات. ويستخدم هذا نفس المعايير التي ينص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، ولا تزال منهجية المصرف تجاه المخصصات المحددة دون تغيير. وبالنسبة للموجودات المالية التي تعرض لانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم الاعتراف بالخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ويتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفاة (صافية من المخصصات) بدلاً من إجمالي القيمة الدفترية.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

6- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - شرح المذلات والافتراضات وأساليب التقدير

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس 12 شهراً أو على أساس العمر اعتماداً على ما إذا كان قد حدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بأصل معين أو ما إذا كان الأصل يعتبر أنه قد تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية. اعتمد المصرف أسلوب التعرض المستقبلي لحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل أصل، وقد اختبر المصرف الحساب على أساس الشهر لكل من احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر.

احتمالية التعثر (PD) :

تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين (PIT) يتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخلياً والتي تشمل على عوامل كمية ونوعية. ويمكن أيضاً استخدام بيانات السوق عندما تكون متاحة لمعرفة احتمالية التعثر للأطراف المقابلة من الشركات الكبيرة. إذا انتقل الطرف المقابل أو التعرض بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية التعثر المقترنة به. يتم تقدير احتمالية التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات التعاقدية للمخاطر والمعدلات المقدرة للمبالغ المدفوعة مقدماً.

الخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) :

الخسارة الناتجة عن التعثر هي حجم الخسارة المحتملة في حالة حدوث تعثر. ويقوم المصرف بتقدير مقاييس الخسارة الناتجة عن التعثر بناءً على تاريخ معدلات استرداد المطالبات ضد الأطراف المقابلة المتعثرة. تراعي نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر الهيكل والضمان وأقدمية المطالبة وقطاع العمل للطرف المقابل وتكاليف استرداد أي ضمانات قد تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للقروض المضمونة بعقارات التجزئة، تعتبر نسبة القروض إلى القيمة مقياساً أساسياً في تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر. ويتم حسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلية كعامل خصم.

نسبة الاقتطاع من الضمانة	الضمانة المقبولة
0%	التأمينات النقدية ، كفالة الحكومة
0% - 25%	كفالات بنكية مؤهلة ، كفالات جهات خارجية مؤهلة
70%	رهن أسهم وسندات مالية
20%	رهن عقارات وأراضي
25%	أوراق مالية مدرجة ومعترف بها دولياً

تم استخدام التقديرات التالية لأهم الضمانات في المصرف :

التعرض الناتج عند التعثر (EAD) :

يمثل التعرض الناتج عند التعثر التعرض المتوقع في حالة التعثر. يستخلص المصرف التعرض الناتج عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض الناتج عند التعثر لأصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. كما هو موضح أعلاه، ووفقاً لاستخدام احتمالية التعثر بحد أقصى 12 شهراً للموجودات المالية التي لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، يقيس المصرف الخسارة الائتمانية المتوقعة في ضوء مخاطر التعثر خلال فترة التعاقد القصوى التي تتعرض خلالها لمخاطر الائتمان. تمتد المدة التعاقدية القصوى إلى التاريخ الذي يحق للمصرف المطالبة بسداد سلفة أو إنهاء التزام قرض أو ضمان.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال توقع احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عند التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر لكل شهر مستقبلي ولكل تعرض فردي أو جماعي. يتم ضرب هذه المكونات الثلاثة معاً وتعديلها باحتمالية الاستمرار (أي لم يتم سداد التعرض مسبقاً أو لم يحدث تعثر في شهر سابق). وهذا يؤدي إلى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل فعال لكل شهر مستقبلي، ثم يتم خصمه بالرجوع إلى تاريخ التقرير وجمعه. يمثل معدل الخصم المستخدم في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة معدل الفائدة الفعلي أو أي تقريب له.

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في الخسائر الائتمانية الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي متوسط الخسائر الائتمانية المرجحة بالاحتمالات وعامل الترجيح هو احتمالية التعثر على مدى العمر.

قام المصرف بتطبيق نموذج لتقييم المخاطر منذ عام 2014 وهو ما مكّن المصرف من جمع تصنيفات المخاطر التاريخية منذ عام 2014 وبناء مصفوفات الانتقال الائتماني الزمنية للسنوات الأربع الماضية.

وقد استطاع المصرف من خلال ذلك استخلاص مؤشر الائتمان باستخدام مصفوفات الانتقال التاريخية. ويرتبط مؤشر الائتمان بعوامل اقتصادية كلية محددة تم تحديدها من الناحية الإحصائية من خلال نماذج الانحدار.

استُخدمت هذه النماذج للتنبؤ بالانتقالات المستقبلية للائتمان باستخدام توقعات موديز البحثية للاقتصاد الكلي في إطار سيناريوهات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، أي صغوداً وهبوطاً.

يتم تحديد التعرض الناتج عن التعثر لمدة 12 شهراً وعلى مدى العمر على أساس ملف السداد المتوقع، والذي يختلف حسب نوع المنتج.

بالنسبة لإطفاء المنتجات والقروض التي تسدد على دفعة واحدة، يعتمد هذا على الدفعات التعاقدية المستحق على المقترض على مدى 12 شهراً أو على مدى العمر.

"بالنسبة للمنتجات المتجددة (جاري مدين، الدوارة، البطاقات الائتمانية)، يستخدم المصرف الأهلي العراقي القواعد التالية لحساب التعرض عند التعثر:

1. بطاقات الائتمان: أقصى قيمة ما بين (السقف) (الحد)، الرصيد الحالي).
2. الجاري مدين: أقصى قيمة ما بين (السقف) (الحد)، الرصيد الحالي).
3. القروض المتجددة (الدوارة): يستخدم المصرف الأهلي العراقي الرصيد الحالي لكل عقد تحت سقف القرض المتجدد. أستاذاً إلى إجراءات المصرف الأهلي العراقي لإدارة المخاطر لأي عميل في المرحلة 2، سيقوم المصرف بإلغاء جميع الحدود (الأسقف) وسيحصل العميل على موافقة منفصلة لكل عقد.



ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة

طبق المصرف منهجية تجريبية لحساب الخسارة الناتجة عن التعثر. وبالنسبة لقطاع الشركات، قام المصرف بتطوير إطار عمل الخسارة الناتجة عن التعثر باستخدام البيانات الخاصة لأكثر من 10 أعوام.

ويتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر لمدة 12 شهراً وعلى مدى العمر بناءً على العوامل التي تؤثر على الاسترداد بعد التعثر، والتي تختلف حسب نوع المنتج.

بالنسبة للمنتجات المضمونة، يستند ذلك في المقام الأول الى نوع الضمانات وقيم الضمانات المتوقعة، والخصومات التاريخية لقيم السوق/القيم الدفترية بسبب المبيعات الجبرية، والفترة حتى استعادة الملكية، وتكلفة الاسترداد الملحوظة.

بالنسبة للمنتجات غير المضمونة، عادة ما يتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر على مستوى المنتج بسبب الاختلاف المحدود في عمليات الاسترداد التي تم تحقيقها عبر مختلف المقترضين. وتتأثر الخسارة الناتجة عن التعثر باستراتيجيات التحصيل بما في ذلك مبيعات الديون المتعاقد عليها والأسعار.

كما تندرج كذلك المعلومات الاقتصادية التطلعية في تحديد احتمالية التعثر لفترة 12 شهراً وعلى مدى العمر. لم تطرأ أي تغييرات كبيرة في أساليب التقدير أو الافتراضات الهامة الموضوعية خلال السنة.

7- أهمية معايير تصنيف المراحل.

- يتم تحديد المرحلة بناءً على تقييم الحركة في الجودة الائتمانية للتعرضات منذ الاعتراف المبدئي.

- التعرضات في المرحلة الثالثة هي التعرضات الائتمانية التي يملك المصرف أدلة موضوعية على الانخفاض في قيمتها. بناءً على ذلك، يتم تسجيل مخصص محدد لمثل هذه التعرضات.

- يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى بناءً على تقييم التغيير في مخاطر الائتمان (التي يتم قياسها باستخدام مخاطر التعثر على مدى العمر) وليس من خلال المخاطر الائتمانية المطلقة في تاريخ التقرير.

- تأخر السداد أكثر من 30 يوم وهي أقصى مدة مسموح

يتضمن تعريف ومعايير إدارة المصرف للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة الثانية) المعايير التالية:

* للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه العملاء من الشركات

- تأخر السداد أكثر من 30 يوم وهي أقصى مدة مسموح بها

- انخفاض درجة المخاطر بمقدار 3 درجات رئيسية

- درجة مخاطر العميل (6 ، 7)

- تصنيفه تحت المراقبة ، الهيكلية ، الجدولة

* للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه عملاء التجزئة

- تأخر السداد أكثر من 30 يوم وهي أقصى مدة مسموح بها

- تصنيفه تحت المراقبة ، الهيكلية ، الجدولة

- درجة المخاطر العميل تبلغ C

* للتعرضات (أرصدة الودائع) لدى البنوك والمؤسسات المالية ، و لتعرضات (الموجودات المالية) بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة

من خلال قائمة الدخل الشامل

- درجة المخاطر الخارجية (C - CCC)



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

يتضمن تعريف ومعايير إدارة المصرف للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة الثالثة) المعايير التالية:

* للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه العملاء من الشركات

- تأخر السداد لأكثر من 90 يوماً

- درجة مخاطر العميل تبلغ (8 ، 9 ، 10)

- إعادة ترتيب التزامات العميل (هيكلية و/أو جدولية) أكثر من 2 مرة خلال السنة

- تصنيفه ديون غير عاملة

* للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه عملاء التجزئة

- تأخر السداد لأكثر من 90 يوماً

- تصنيفه ديون غير عاملة

- درجة مخاطر العميل F

* إعادة ترتيب التزامات العميل (هيكلية و/أو جدولية) أكثر من 2 مرة خلال السنة

- للتعرضات (أرصدة الودائع) لدى البنوك والمؤسسات المالية ، وللتعرضات (الموجودات المالية) بالتكلفة المطفأة وبالقائمة العادلة

من خلال قائمة الدخل الشامل

* درجة المخاطر تبلغ D

8- استخدام المعلومات المستقبلية

يقوم المصرف باستخدام النظرة المستقبلية في كل من تقييمه لما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة قد ارتفعت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وقياسه للخسارة الائتمانية المتوقعة. تماشياً مع مبدأ النظرة المستقبلية (Forward Looking) وأثر دورة الأعمال والاقتصاد على تعثر العملاء ، فقد تم إجراء تحليل للعوامل والمؤشرات الاقتصادية المؤثرة، حيث تم تحديد وجهة نظر حول "الحالة الأساسية" للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (Upside and downside).

قام المصرف بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محفظة من الأدوات المالية، وباستخدام تحليل المعلومات التاريخية، قام بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي (مثل: الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة) ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان.

تم تطوير العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية ومعدلات التعثر والخسائر في محافظ مختلفة من الموجودات المالية استناداً إلى تحليل المعلومات التاريخية على مدى السنوات الخمس الماضية.

9- تحليل الحساسية

قام المصرف بحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى الأدوات المالية الفردية، وبالتالي لا يتطلب ذلك أي تجميع للأدوات المالية في عملية حساب الخسارة.

أهم الافتراضات الجوهرية التي تؤثر على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بمحفظة الائتمان للأفراد والشركات هي على النحو التالي:

- البطالة

- التضخم

- أسعار الفائدة

قام المصرف بإجراء تحليل الحساسية حول كيف أن الخسارة الائتمانية المتوقعة في محفظة الائتمان سوف تتغير إذا تم استخدام الافتراضات الرئيسية لحساب التغير في الخسارة الائتمانية المتوقعة بنسبة مئوية معينة. وفي الواقع، سيكون هناك عوامل ربط بين مختلف المدخلات الاقتصادية وسوف يختلف التعرض للحساسية باختلاف السيناريوهات الاقتصادية.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

10- حاكمية تطبيق معيار التقارير المالية رقم 9

- مجلس الإدارة :

1. الموافقة على وثيقة تطبيق المعيار و المهام و المسؤوليات الواردة فيها .
2. الموافقة على السياسات والفرضيات و النماذج المستخدمة والخاصة بتطبيق المعيار.
3. الموافقة على التعديلات التي يمكن أن تؤثر على نموذج الأعمال ، استراتيجية المصرف ، ومنهجيات القياس والتقييم للعملية الائتمانية ، وأنظمة التصنيف الائتمانية ، وألية التسعير و الضمانات للمنتجات الائتمانية أو الأصول التي تقع ضمن المعيار .
4. ضمان قيام المصرف بإدارة مخاطرة الائتمانية ضمن أفضل الممارسات المناسبة بما فيها أنظمة رقابية فعّالة ضمن العملية الائتمانية تضمن تحديد واضح لحجم التحوطات / المخصصات اللازمة بناء على نموذج الأعمال المعمول به في المصرف .

- لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة :

1. التوصية لمجلس الإدارة على وثيقة وخطة تطبيق المعيار .
2. الإشراف والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية في المصرف باتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق المعيار .
3. الاطلاع على التقارير الرقابية الدورية حسب المتطلبات ورفع التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة .
4. التوصية للمجلس بالتعديلات على نموذج الأعمال ، ومنهجيات القياس والتقييم ، والسياسات والإجراءات .

- لجنة التدقيق :

1. مراجعة كافة التعديلات على العملية الائتمانية نتيجة تطبيق المعيار للتأكد من تماشيها لمتطلبات المعيار.
2. التأكد من تطبيق المصرف لكافة متطلبات المعيار.
3. التأكد من كفاية الضائر الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل المصرف وتوافقها مع محافظ المصرف

- لجنة إدارة المخاطر الداخلية :

1. الاطلاع والموافقة على التقارير الرقابية الدورية حسب المتطلبات وتوصيات لجنة تطبيق معيار 9 .
2. رفع التوصيات اللازمة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة .
3. التوصية للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالتعديلات على نموذج الأعمال ، ومنهجيات القياس والتقييم ، والسياسات والإجراءات المعدلة .

- لجنة معيار IFRS 9 :

1. مراجعة تصنيف مراحل الحسابات والتوصية بالموافقة.
2. التوصية بتعديل تصنيف مراحل الحسابات بحيث تكون مبررة وعلى أن لا تتعارض مع تعليمات المركزي



ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة

- إدارة المخاطر:

1. إعداد وتحديث وثيقة إطار عمل تطبيق المعيار
2. إعداد نماذج والمنهجيات المستخدمة لتصنيف المراحل واحتساب الضائر المتوقعة وبما يتماشى مع متطلبات المعيار .
3. المساعدة في تحديد متطلبات المعيار الواجب توفرها بالمصرف وحسب تطيل الفجوة .

- الإدارة المالية :

1. إعداد نماذج الأعمال وسياسة و إجراءات التصنيف والقياس للأدوات المالية حسب المعيار.
2. تصنيف و قياس الأصول المالية
3. عكس نتائج احتساب الضائر المتوقعة على بيانات المصرف

- إدارة الائتمان:

1. تصنيف ومراجعة المراحل لكل حساب واحتساب الضائر الائتمانية المتوقعة مقابله
2. تحديث بيانات العميل لتتناسب مع تصنيف المراحل واحتساب الضائر الائتمانية المتوقعة
3. إصدار التقارير اللازمة بالنتائج

- إدارة التدقيق الداخلي :

1. مراجعة وثيقة تطبيق المعيار و المهام و المسؤوليات الواردة فيها لضمان الامتثال لمتطلبات المعيار .
2. التأكد من تطبيق المصرف لكافة متطلبات المعيار.
3. التأكد من كفاية الضائر الائتمانية المرصودة من قبل المصرف وتوافقها مع محافظ المصرف .



ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة

المخاطر التشغيلية

تعرف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر حدوث خسارة قد تكون ناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، العنصر البشري، الأنظمة، أو الناتجة عن أحداث خارجية وقد ارتأت إدارة المصرف أن يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة لأغراض إدارة هذا النوع من المخاطر.

نظراً لشمولية تعريف مخاطر التشغيل و نتيجة لحرص إدارة المصرف على مواكبة التغير المستمر في بيئة العمل و التكنولوجيا وطرح كل ما هو جديد من خدمات ومنتجات مصرفية، فقد تم تصميم وتطوير سياسة إدارة مخاطر التشغيل "Operational Risk Policy" لتغطي كافة دوائر المصرف وفروعه والشركة التابعة بحيث تشمل المبادئ الأساسية وربط أهداف سياسة إدارة المخاطر بأهداف المصرف الاستراتيجية الرئيسية.

كما تم اعتماد وتطبيق عدة منهجيات لتفعيل دور إدارة مخاطر التشغيل ، الأمر الذي يتطلب تحديد وتقييم ومتابعة و تخفيف أثر المخاطر التشغيلية لكل دائرة / وحدة / فرع على حدة وكما جاء في تعليمات لجنة بازل الدولية من خلال:

1. التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية (CRSA-Control & Risk Self-Assessment) من خلال عقد ورشات عمل "Workshops" بالاعتماد على تحليل الإجراءات المعتمدة والأحداث التشغيلية وتقارير التدقيق وبالتالي التعرف على المخاطر والضوابط الرقابية وتحديد الفجوة الرقابية من خلال مصفوفة المخاطر. في هذا الإطار، يتم إعداد نموذج تحت مسمى "الفحوصات الرقابية" والذي يتم من خلاله التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط "CRSA" من قبل مدير الوحدة / الدائرة / الفرع أو من ينوب عنه.

2. الفجوة الرقابية الفجوة الرقابية: هي النسبة المئوية المقبولة التي تعكس درجة سيطرة الضوابط الرقابية على المخاطر.

3. فحص الالتزام: هو فحص يتم من قبل موظفي البنك للتأكد من التزام وحدات العمل بتطبيق الضوابط الرقابية الداخلية.

4. تحديث خطة استمرارية العمل في المصرف والإشراف على تطويرها.

5. لدى المصرف برنامج شامل للتامين يستهدف كافة الدوائر في الإدارة العامة والفروع والتي بالإمكان ان تتعرض الى مخاطر ذات خسائر مرتفعة الأثر ويتم تقييم المخاطر من خلال :

أ- طبيعة عمل الدائرة .

ب - الاحداث الخارجية / الحروب / الإرهاب / الكوارث الطبيعية بانواعها .

من هذا المنطلق، فإن استمرارية وفعالية إدارة المخاطر التشغيلية هي جزء لا يتجزأ من مسؤوليات كافة المعنيين في التطبيق في المصرف وعلى جميع المستويات من خلال:

1. التقيد بإجراء الفحوصات الرقابية حسب جداولها و دون تأخير.

2. عرض نتائج تقييم الفحوصات الرقابية بشفافية ودقة.

3. الإبلاغ و الإفصاح عن أي خسائر أو أحداث تشغيلية دون تأخير أو تردد.

4. تبني وتطبيق التوصيات "Remedial Actions / Recommendations / Mitigations" التي يتم طرحها من قبل إدارة مخاطر التشغيل والتي من شأنها التخفيف من المخاطر التي يتم التعرف عليها من خلال ورشات العمل / الإبلاغ عن الأحداث أو الخسائر التشغيلية / الفحوصات الرقابية.

5. لمجلس الإدارة واللجان المعنية والإدارة العليا دور هام في دعم وتمكين إدارة مخاطر التشغيل وجعلها جزءاً أساسياً من منهجية عمل المصرف.

لضمان ذلك، فإن إدارة مخاطر التشغيل تحرص على نشر ثقافة إدارة المخاطر التشغيلية وأهمية خطة استمرارية العمل وتوعية المعنيين عن طريق عقد دورات تدريبية لكل دائرة من خلال ورشات عمل وخلق بيئة عمل فعالة ورفع أي مخالفات أو تقصير إلى لجنة المخاطر الداخلية لإجراء اللازم، ومن ثم بناء ملف مخاطر "Risk Profile" على مستوى الدائرة / الوحدة / الفرع و بالتالي على مستوى المصرف ككل.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

إضافة إلى ما ورد فإن إدارة مخاطر التشغيل تعنى بما يلي:

1. مراجعة السياسات المصرفية الداخلية وإجراءات العمل بهدف إبراز مخاطرها والتوجه لتخفيفها والسيطرة عليها قبل اعتمادها.
2. تطبيق فحوصات الأوضاع الضاغطة.
3. التطوير المستمر للأنظمة المستخدمة لإدارة مخاطر التشغيل.

أمن المعلومات:

إن مسؤولية وحدة أمن المعلومات / إدارة المخاطر تكمن في المحافظة على سرية وتوفر ودقة المعلومات على مستوى المصرف وذلك من خلال ما يلي:

1. التحضير للحصول على شهادة PCI DSS.
2. وضع الخطط والبرامج الكفيلة بحماية المصرف من كافة المخاطر المترتبة على ضياع أو سرقة المعلومات.
3. تحديث نظام مراقبة الأحداث الأمنية لمواكبة أفضل الإصدارات العالمية .
4. تطوير برنامج توعية أمنية للعملاء وموظفي المصرف.
5. تطوير وتحديث استراتيجية وبرنامج للأمن السيبراني بما يتماشى مع استراتيجية المصرف.
6. تنفيذ وتحديث إطار الحوكمة الخاص [دائرة أمن المعلومات بما يتواءم مع إطار عمل COBIT 2019.
7. إعداد المعايير الأمنية للأنظمة المعلومات المختلفة.
8. مراجعة فعالية ضوابط الحماية المعتمدة في سياسة الامن السيبراني لدى المصرف بشكل مستمر.
9. الاشراف و المتابعة و مراجعة عملية تصنيف اصول المعلومات على مستوى دوائر المصرف و أهميتها و الاشخاص المخولين لاستخدامها و الوصول اليها بمقتضى الاجراءات و السياسات التابعة للمصرف.



ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة

مخاطر السوق

هي مخاطر التذبذب والتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة، وأسعار العملات، وأسعار الأسهم)، و تنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة والعملات والاستثمار في الأسهم والأوراق المالية، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية وتتضمن كل من مخاطر التالية:-

1. مخاطر أسعار الفائدة.
2. مخاطر أسعار الصرف.
3. مخاطر أسعار الأسهم.

يتبع المصرف سياسات مالية واستثمارية لإدارة مخاطر السوق المحتملة ضمن إستراتيجية محددة، ومن خلال لجنة إدارة المخاطر الداخلية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في المصرف التي تتولى عملية الإشراف على مخاطر السوق وتقديم الإرشاد فيما يتعلق بالمخاطر المقبولة والسياسة المتبعة بهذا الخصوص ، وفي هذا الإطار وبوجود وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة وأنيط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:-

1. منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي العراقي.
2. إعداد سياسة لمخاطر السوق التي تتضمن اسس تعريف وإدارة وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر واعتمادها من قبل اللجان المعنية.
3. إعداد مصفوفة من التقارير الرقابية لإدارة ومراقبة مخاطر السوق.
4. تطوير أدوات ومقاييس لإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:-
 - أ. تحليل الحساسية (Sensitivity analysis).
 - ب. تحليل نقطة الأساس (Basis Point).
 - ج. اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
 - د. تقارير وقف الخسائر (Stop Loss Limit).
 - هـ. مراقبة السقوف الاستثمارية للمصرف.
 - و. مراقبة محفظة الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وإعادة تقييمها أولاً بأول.

1- مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية، حيث يتعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات.

تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدود لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثيرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر. يستخدم البنك أدوات التحوط كمبادلات أسعار الفائدة للحد من الآثار السلبية للتغير في أسعار الفائدة.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

أساليب تخفيف مخاطر أسعار الفائدة:

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعات دورية تقام لهذا الغرض حيث يتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثيرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة وتقوم بوضع الحلول للتخفيف من هذه المخاطر.

موازنة آجال استحقاق الموجودات مع المطلوبات تسعى إدارة المصرف للموازنة بين مدى تأثير الموجودات والمطلوبات وضمن فئات الاستحقاق للتغير في أسعار الفائدة والحد من أية آثار سلبية قد تحدث نتيجة إرتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة.

فجوات الفوائد:

يتم العمل على تلافي أية فجوات في أسعار الفائدة من خلال دورية تعديل الفوائد على موجودات المصرف ومطلوباته من حيث الربط والموازنة بين الاستحقاقات والفوائد .

تتمثل حساسية قائمة الدخل بأثر التغيرات المقترضة الممكنة بأسعار الفوائد على أرباح المصرف لسنة واحدة، ويتم احتسابها على الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل سعر فائدة متغير كما في 31 كانون الأول :

- التحوط لأسعار الفوائد.

يسعى البنك للحصول على تمويل طويل الأجل لمقابلة استثماراته طويلة الأجل بأسعار فائدة ثابتة قدر الإمكان، هذا ولمواجهة أية تغيرات على أسعار فوائد مصادر الأموال يقوم البنك باستثمارات قصيرة الأجل.

تتمثل حساسية قائمة الدخل بأثر التغيرات المقترضة الممكنة بأسعار الفوائد على أرباح البنك لسنة واحدة، ويتم احتسابها على الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل سعر فائدة متغير كما في 31 كانون الأول :

حساسية حقوق الملكية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والضائر)	الزيادة في سعر الفائدة	31 كانون الأول 2023
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	%	العملة
-	491.054	1	دولار امريكي
-	(30.555)	1	ريال سعودي

حساسية حقوق الملكية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والضائر)	الزيادة في سعر الفائدة	31 كانون الأول 2022
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	%	العملة
-	(1.907.386)	1	دولار امريكي



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

2- مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية، يعتبر الدينار العراقي عملة الاساس للمصرف. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى المصرف و يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم اتباع استراتيجيات للتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة. تنص السياسة الاستثمارية للبنك على أنه يمكن أخذ مراكز بالعملات الأجنبية الرئيسية مقابل بعضها بما لا يتجاوز 5% من حقوق المساهمين لكل عملة وبحيث لا يتجاوز المركز الإجمالي للعملات جميعها ما نسبته 15% من حقوق المساهمين. ويتم مراقبة مراكز العملات الأجنبية بشكل يومي، ويمكن استخدام أدوات السوق المتطورة بهدف التحوط من مخاطر أسعار الصرف ضمن محددات تحول دون تعرض البنك لأي مخاطر إضافية. فيما يلي جدول يبين أثر التغير الممكن والمعقول في سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية على قائمة الدخل الموحدة، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة.

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	التغير في سعر	
حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	صرف العملة	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	%	العملة
(1.542.998)	27.328	5	دولار امريكي
(613.753)	11.504	5	يورو
6.618	10.001	5	جنيه استرليني
2.544	17	5	ين ياباني
1.028	169	5	كورونا سويدية
4.060	6.085	5	درهم اماراتي
467.631	(103.186)	5	ريال سعودي
535	9.962	5	دينار اردني
-	9	5	دينار كويتي

3- مخاطر التغير بأسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم، يعمل المصرف على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية، معظم استثمارات الأسهم التي يملكها المصرف مدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية. يوضح الجدول التالي حساسية قائمة الدخل الموحدة والتغير المتراكم في القيمة العادلة نتيجة للتغيرات الممكنة المعقولة على أسعار الأسهم، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة:

الأثر على حقوق الملكية	الأثر على الأرباح والخسائر	التغير في المؤشر	المؤشر
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	%	31 كانون الأول 2023
38.256	-	5	سوق العراق
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	%	31 كانون الأول 2022
38.153	-	5	سوق العراق

في حال كان هناك تغير سلبي في المؤشر يكون الأثر مساوٍ للتغير أعلاه مع عكس الإشارة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

يتم التصنيف على أساس مخاطر إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

المجموع	عناصر بدون فائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر حتى 3 أشهر	أقل من شهر واحد	
الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	1 كانون الثاني 2023
1,832,757,355	1,832,757,355	-	-	-	-	-	-	الموجودات -
340,343,207	336,456,076	-	-	-	-	-	3,887,131	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
1,309,947,975	53,276,672	778,414,980	131,212,511	52,991,618	78,059,359	174,456,475	41,536,360	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,214,287	4,214,287	-	-	-	-	-	-	تسهيلات ائتمانية مباشرة
364,135,402	-	344,792,987	-	-	-	19,342,415	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
55,304,664	55,304,664	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالكلفة المضافة - بالصادفي
28,071,653	28,071,653	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات - بالصادفي
17,993,190	17,993,190	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة - بالصادفي
30,217,130	30,217,130	-	-	-	-	-	-	حق استخدام اليبند المؤجر
3,982,984,863	2,358,291,027	1,123,207,967	131,212,511	52,991,618	78,059,359	193,798,890	45,423,491	موجودات أخرى
58,783,432	41,753,432	-	-	-	-	-	17,030,000	مجموع الموجودات المطالبات -
2,926,569,285	2,176,110,640	-	142,411,067	146,087,274	123,342,255	118,169,238	220,448,811	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
266,772,045	266,772,045	-	-	-	-	-	-	ودائع عملاء
117,300,374	98,655,952	-	-	18,105,480	247,017	291,925	-	تأمينات نفعية
18,950,940	18,950,940	-	-	-	-	-	-	أموال مقترضة
7,937,400	7,937,400	-	-	-	-	-	-	الالتزام عقود الإيجار
38,342,710	38,342,710	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
43,238,517	43,238,517	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
3,477,894,703	2,691,761,636	-	142,411,067	164,192,754	123,589,272	118,461,163	237,478,811	مطلوبات أخرى
505,090,160	(333,470,610)	1,123,207,967	(11,198,556)	(111,201,136)	(45,529,913)	75,337,727	(192,055,320)	مجموع المطالبات
2,416,088,780	1,324,115,601	663,468,141	129,109,183	66,267,887	82,225,503	117,493,942	33,408,523	مجموع إعادة تسعير الفائدة
2,082,821,894	1,145,636,910	2,308,759	110,281,337	261,733,588	151,387,096	60,569,743	350,904,460	31 كانون الاول 2022
333,266,886	178,478,691	661,159,382	18,827,845	(195,465,701)	(69,161,593)	56,924,199	(317,495,937)	مجموع الموجودات
								مجموع المطالبات
								مجموع إعادة تسعير الفائدة



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم في أي (موقع جغرافي، عملة، وقت) لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر بسبب اللجوء لأي مما يلي:

بيع موجودات المصرف بأسعار منخفضة مما يؤدي إلى انخفاض العوائد المتوقعة وانخفاض الأرباح المالية لدى المصرف. إقبال المصرف على الالتزامات ذات التكاليف المرتفعة وذلك لتلبية التزاماتها مما يؤدي إلى زيادة التكاليف وبالتالي انخفاض الأرباح المتوقعة لدى المصرف.

ويتم تحديد أثر مخاطر السيولة على المصرف من خلال التعرف على مدى سيولة موجوداته وقدرة المصرف على تحويل الموجودات السائلة أو شبه السائلة إلى نقد بأقل الخسائر من حيث هبوط الأسعار، ويجب على المصرف توفير الموجودات التي من الممكن أن يتم بيعها بسعر يقترب من القيمة الأساسية، وبالتالي فإن مخاطر السيولة التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف قد تنقسم إلى ما يلي:

مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة المصرف على تحويل الأصول إلى نقد - مثل تحصيل الذمم - أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن المصرف من بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

تتم عملية إدارة السيولة من قبل إدارة الخزينة والاستثمار، وتكون إدارة وقياس ومراقبة مخاطر السيولة وفقاً لسياسات وإجراءات محددة وخطة تمويل الطوارئ ومن خلال لجنة إدارة المخاطر الداخلية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO) التي تتولى عملية مراقبة وضبط السيولة وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من موجودات ومطلوبات المصرف سواء في قائمة المركز المالي أو خارجها بالتنسيق مع مدير إدارة الخزينة والاستثمار وتتم عملية إدارة مخاطر السيولة ضمن مجموعة من المعطيات التالية:

منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل اللجان التي تحدد أسس وتعريف وإدارة وقياس ومتابعة مخاطر السيولة.

خطة إدارة أزمات السيولة والتي تتضمن:

أ. إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

ب. لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

ج. خطة لتوفير السيولة في الحالات الطارئة (Liquidity Contingency Plan).

د. تحليل وضع سيولة المصرف معتمدين على تقارير السيولة التي تتضمن:-

- جدول فجوة الأمد (Duration Gap) للموجودات والمطلوبات.

- ودائع العملاء لدى المصرف بالدينار العراقي والعملة الأجنبية.

- تقرير مؤشرات السيولة.

- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

كما تتولى إدارة الخزينة والاستثمار بالتنسيق مع وحدة مخاطر السوق على تنويع مصادر التمويل وموانمة أجالها والاحتفاظ برصيد كاف من الموجودات السائلة من أجل تخفيف مخاطر السيولة وتتضمن تلك الإجراءات ما يلي:



ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة

- تحليل أجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومراقبتها

يقوم المصرف بدراسة سيولة موجوداته ومطلوباته إضافة الى أي تغيرات تحدث على موجوداته ومطلوباته بشكل يومي ، ويسعى المصرف من خلال لجنة ادارة الموجودات والمطلوبات للموائمة بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومراقبة الفجوات مع تلك المحددة بسياسة المصرف.

- كما تتضمن السياسة خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan.

تقوم لجنة إدارة لموجودات والمطلوبات برفع التوصيات المتعلقة بسياسة إدارة مخاطر السيولة والاجراءات ووضع الأنظمة اللازمة لتطبيق الضوابط الرقابية الفعالة ورفع التقارير حول مخاطر السيولة ومدى التقيد بالضوابط والسياسات بالإضافة الى توفير الموارد التحليلية للإدارة العليا بما في ذلك متابعة كافة التطورات التقنية المتعلقة بقياس وإدارة مخاطر السيولة وتطبيق الملائم منها.

- التوزيع الجغرافي والتوزيع القطاعي

تتوزع موجودات المصرف ومطلوباته بشكل منتظم بين استثمارات محلية وخارجية بالاعتماد على أكثر من سوق مالي ورأس مالي وتوزيع التسهيلات على قطاعات مختلفة ومناطق جغرافية متعددة، والموائمة بين تمويل قطاع الشركات والافراد. كما يسعى المصرف للحصول على تنوع مصادر التمويل واستحقاقاتها.

- الاحتياطات النقدية لدى سلطات الرقابة المصرفية

يحتفظ المصرف باحتياطي نقدي لدى سلطات الرقابة المصرفية بمبلغ 492.915.587 الف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2023 - 95.965.606 الف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2022.

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التقاعدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

المحصول	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر حتى 3 شهور	حتى شهر واحد	31 كانون الأول 2023
الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي
58,783,432	58,783,432	-	-	-	-	-	-	المطلوبات :
2,926,569,285	2,340,826,495	-	142,411,066	146,087,274	123,342,255	118,169,238	55,732,957	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
266,772,045	511,931	4,486,419	85,667,084	50,772,654	43,476,240	47,597,768	34,259,949	ودائع عملاء
117,300,374	-	86,520,624	11,676,874	18,378,209	344,159	291,924	88,584	تأمينات نقدية
18,950,940	18,950,940	-	-	-	-	-	-	أموال مقترضة
7,937,400	7,937,400	-	-	-	-	-	-	الالتزام عقود الإيجار
38,342,710	38,342,710	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
43,238,517	43,238,517	-	-	-	-	-	-	مخصص خيرية الدخل
3,477,894,703	2,508,591,425	91,007,043	239,755,024	215,238,137	167,162,654	166,058,930	90,081,490	مطلوبات أخرى
3,982,984,863	2,358,291,027	1,123,207,967	131,212,511	52,991,618	78,059,359	193,798,890	45,423,491	إجمالي الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة

المحصول	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر حتى 3 شهور	حتى شهر واحد	31 كانون الأول 2022
الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي
163,844,138	163,844,138	-	-	-	-	-	-	المطلوبات :
1,538,704,577	768,974,973	2,308,759	110,281,338	156,270,772	132,490,130	59,095,340	309,283,266	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
172,298,004	436,984	28,766,689	18,204,960	39,792,287	40,244,837	36,358,310	8,493,937	ودائع عملاء
150,355,643	-	112,121,457	-	25,162,817	11,596,966	1,474,403	-	تأمينات نقدية
16,026,459	16,026,459	-	-	-	-	-	-	أموال مقترضة
12,796,547	12,796,547	-	-	-	-	-	-	الالتزام عقود الإيجار
7,128,345	7,128,345	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
21,668,181	21,668,181	-	-	-	-	-	-	مخصص خيرية الدخل
2,082,821,894	990,875,627	143,186,905	128,486,298	221,225,875	184,331,933	96,928,053	317,777,203	مطلوبات أخرى
2,416,088,780	1,324,115,601	663,468,141	129,109,183	66,267,887	82,225,503	117,493,942	33,408,523	إجمالي المطلوبات
								إجمالي الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(36) بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

المجموع	من سنة لفاية 5 سنوات	لفاية سنة	31 كانون الأول 2023
			ألف دينار عراقي
451,764,338	34,739,315	417,025,023	الاعتمادات والقبولات السقوف غير المستفلة الكفالات
11,594,417	7,160,909	4,433,508	
231,880,549	69,027,042	162,853,507	
695,239,304	110,927,266	584,312,038	

المجموع	من سنة لفاية 5 سنوات	لفاية سنة	31 كانون الأول 2022
			ألف دينار عراقي
423,095,888	4,658,568	418,437,320	الاعتمادات والقبولات السقوف غير المستفلة الكفالات
7,257,476	3,099,969	4,157,507	
133,418,273	27,538,173	105,880,100	
563,771,637	35,296,710	528,474,927	

(1) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
474,714,121	1,320,229,137	بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة: أرصدة لدى بنوك مركزية أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية التسهيلات الائتمانية: الأفراد الشركات الشركات الكبرى المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) سندات وأذونات: موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصادفي الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى الموجودات الأخرى
422,930,449	340,343,207	
580,978,235	801,884,799	إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة: كفالات اعتمادات صادرة سقوف تسهيلات غير مستفلة إجمالي بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة
312,774,237	461,122,687	
57,203,351	46,940,489	
106,648,782	364,135,402	
68,652,874	4,214,287	
6,297,752	11,674,086	
2,030,199,801	3,350,544,094	
133,418,273	231,880,549	
423,095,888	451,764,338	
7,257,476	11,594,417	
563,771,637	695,239,304	
2,593,971,438	4,045,783,398	

- الجدول أعلاه يمثل الحد الأقصى لمخاطر الائتمان للمصرف كما في 31 كانون الأول 2023 دون أخذ الضمانات أو مخففات مخاطر الائتمان الأخرى بعين الاعتبار.

- بالنسبة لبنود الموجودات داخل قائمة المركز المالي الموحدة فإن التعرض الوارد أعلاه قائم على أساس الرصيد كما ظهر في قائمة المركز المالي الموحدة بالإضافة للفوائد المستحقة له.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(2) تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

المجموع	بنوك ومؤسسات مصرفية وبنود أخرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	الأفراد	31 كانون الأول 2023
					ألف دينار عراقي
3.076.736.192	2.040.596.119	53.120.635	240.463.750	742.555.688	متدنية المخاطر
199.250.838	-	7.771.406	139.167.658	52.311.774	مقبولة المخاطر
11.607.000	-	20.181	4.663.786	6.923.033	منها مستحقة :
187.643.838	-	7.751.225	134.503.872	45.388.741	لغاية 30 يوم
107.728.911	-	4.623.399	96.993.153	6.112.359	من 31 لغاية 60 يوم
10.800.078	-	5.440.193	2.260.741	3.099.144	تحت المراقبة
11.566.472	-	545.665	8.493.007	2.527.800	غير عاملة:
15.280.070	-	435.998	10.286.217	4.557.855	دون المستوى
3.421.362.561	2.040.596.119	71.937.296	497.664.526	811.164.620	مشكوك فيها
11.993.493	-	145.316	10.657.846	1.190.331	هالكة
58.824.973	-	24.851.491	25.883.993	8.089.489	المجموع
3.350.544.094	2.040.596.119	46.940.489	461.122.686	801.884.800	يطرح: فوائد معلقة
					يطرح: مخصص التدني
					الصافي

المجموع	بنوك ومؤسسات مصرفية وبنود أخرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	الأفراد	31 كانون الأول 2022
					ألف دينار عراقي
1.805.738.276	1.079.243.978	35.871.462	145.138.549	545.484.287	متدنية المخاطر
143.615.516	-	15.213.166	99.116.592	29.285.758	مقبولة المخاطر
108.762.116	-	-	-	-	منها مستحقة :
34.853.400	-	11.070.160	71.193.527	26.498.429	لغاية 30 يوم
96.830.827	-	4.143.007	27.923.066	2.787.327	من 31 لغاية 60 يوم
2.990.285	-	-	-	-	تحت المراقبة
2.627.010	-	4.288.263	90.684.392	1.858.172	غير عاملة:
33.716.379	-	-	-	-	دون المستوى
2.085.518.293	1.079.243.978	56.574.611	364.105.974	585.593.730	مشكوك فيها
14.921.284	-	751.225	108.845	2.239.060	هالكة
40.397.208	-	249.249	29.057.596	4.457.537	المجموع
2.030.199.800	1.079.243.978	55.772.307	319.391.684	575.791.831	يطرح: فوائد معلقة
		71.296	12.677.798	2.172.190	يطرح: مخصص التدني
		731.008	32.036.491	7.629.709	الصافي
		55.772.307	319.391.684	575.791.831	

- تشمل التعرضات الائتمانية، التسهيلات، الأرصدة والإيداعات لدى البنوك، سندات، أدوات خزينة، وأي موجودات لها تعرضات ائتمانية.
- يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق احد الأقساط أو الفوائد.
- يعتبر الحساب الجاري مدين مستحق إذا تجاوز السقف.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية ، وقد بلغت 4.124.037 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2023 مقابل 4.557.497 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2022.

يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواء ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حوت إلى عاملة.

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح وغيرها من الاجراءات ذات العلاقة ، وقد بلغت قيمتها 76.455.628 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2023 مقابل 94.470.027 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2022.

(3) التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:

المجموع	المنطقة الجغرافية		
	خارج العراق	داخل العراق	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
1.320.229.137	-	1.320.229.137	أرصدة لدى بنوك مركزية أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
340.343.207	309.081.822	31.261.385	
801.884.799	-	801.884.799	التسهيلات الائتمانية: للافراد
461.122.687	-	461.122.687	الشركات: الشركات الكبرى
46.940.489	-	46.940.489	المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
364.135.402	114.135.402	250.000.000	سندات وأسناد وأذونات: موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
4.214.287	611.792	3.602.495	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
11.674.086	-	11.674.086	الموجودات الاخرى
3.350.544.094	423.829.016	2.926.715.078	الإجمالي للسنة
231.880.549	80.550.406	151.330.143	الكفالات المالية
451.764.338	433.213.375	18.550.963	الإعتمادات المستندية
4.034.188.981	937.592.797	3.096.596.184	المجموع الكلي لسنة 2023
2.586.713.961	978.883.480	1.607.830.482	المجموع الكلي لسنة 2022



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات (مخففات المخاطر):

المجموع	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	الأفراد	31 كانون الأول 2023
				ألف دينار عراقي
65.979.461	15.796.724	27.856.380	22.326.357	الضمانات مقابل:
77.335.831	13.766.466	58.907.104	4.662.261	متدنية المخاطر
41.118.821	853.320	40.034.276	231.225	مقبولة المخاطر
				تحت المراقبة
				غير عاملة:
5.242.814	4.396.974	735.840	110.000	دون المستوى
4.081.499	474.523	3.606.976	-	مشكوك فيها
7.118.829	119.813	6.693.069	305.947	هالكة
200.877.255	35.407.820	137.833.645	27.635.790	المجموع
				منها:
43.543.641	8.515	40.588.150	2.946.976	تأمينات نقدية
154.699.078	35.399.305	94.610.958	24.688.815	عقارية
2.634.536	-	2.634.536	-	أسهم متداولة
-	-	-	-	سيارات وآليات
200.877.255	35.407.820	137.833.645	27.635.790	المجموع

المجموع	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	الأفراد	31 كانون الأول 2022
				ألف دينار عراقي
60.487.437	29.692.973	16.098.367	14.696.097	الضمانات مقابل:
40.303.146	10.722.582	26.383.686	3.196.878	متدنية المخاطر
18.154.872	6.387.622	11.715.861	51.389	مقبولة المخاطر
				تحت المراقبة
				غير عاملة:
1.977.763	720.903	1.172.160	84.700	دون المستوى
5.507.813	960.813	4.433.800	113.200	مشكوك فيها
9.692.366	35.000	6.073.909	3.583.457	هالكة
136.123.397	48.519.893	65.877.783	21.725.721	المجموع
				منها:
14.498.532	730	12.854.619	1.643.183	تأمينات نقدية
121.024.865	48.519.163	52.423.164	20.082.538	عقارية
600.000	-	600.000	-	أسهم متداولة
-	-	-	-	سيارات وآليات
136.123.397	48.519.893	65.877.783	21.725.721	المجموع

لأغراض تعبئة الجدول أعلاه يتم ادراج قيمة الضمانات أخذاً بالاعتبار أن لا تزيد عن مبلغ الدين لكل عميل افرادياً.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

4 التوزيع في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:

القطاع الاقتصادي	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	خدمات	أفراد	إجمالي
	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي
البنود	أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	1,320,229,137
	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	340,343,207	-	-	-	-	-	340,343,207
سندات وإسناد وأدوات:	التسهيلات الائتمانية	85,443,931	276,479,011	66,728,057	20,340,716	92,681,581	768,274,679	1,309,947,975
	موجودات مالية بالكلفة المضافة - بالحصاني	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	4,214,287
	الموجودات الأخرى	11,674,086	-	-	-	-	-	11,674,086
الإجمالي لسنة 2023	2,040,596,119	85,443,931	276,479,011	66,728,057	20,340,716	92,681,581	768,274,679	3,350,544,094
الإجمالي لسنة 2022	1,079,243,978	37,792,128	224,168,108	59,836,812	42,960,209	44,006,944	542,191,621	2,030,199,801

5 توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية

التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية الخاضعة للاحتساب التنبؤي

مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	خدمات ومواقف عامة	أفراد	إجمالي
الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي	الف دينار عراقي
بنود قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-	1,320,229,137
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	340,343,207
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	85,443,931	276,479,011	66,728,057	20,340,716	92,681,581	768,274,679	1,309,947,975
التسهيلات الائتمانية	-	-	-	-	-	-	4,214,287
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	364,135,402
الموجودات المالية بالكلفة المضافة	-	-	-	-	-	-	11,674,086
الموجودات الأخرى	85,443,931	276,479,011	66,728,057	20,340,716	92,681,581	768,274,679	3,350,544,094
المجموع	2,040,596,119	85,443,931	276,479,011	66,728,057	92,681,581	768,274,679	3,350,544,094
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة	65,128,076	13,131,917	102,866,065	37,538,831	40,000	-	231,880,549
العمليات المالية	-	12,300,789	293,210,594	27,457,185	-	-	451,764,338
الاعتمادات المستحقة	-	25,432,706	396,076,659	64,996,016	40,000	-	683,644,887
المجموع	65,128,076	25,432,706	396,076,659	64,996,016	40,000	-	683,644,887

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

6) الامتصاح عن التمرجات الائتمانية حسب تعليمات رقم 94 لسنة (2004) الصادرة عن البنك المركزي العراقي و المتعلّقة بالتسهيلات الائتمانية المباشرة و بشكل مقارن مع المعيار رقم (9) كما في 31 كانون الاول 2023

حسب المعيار الدولي للتقارير المالية													
المرحلة الثالثة			المرحلة الثانية			المرحلة الاولى			حسب تعليمات التصنيف رقم 94 لسنة (2004)			البلد	
موارد متعلّقة	الخصائر الائتمانية الموقوفة	موارد متعلّقة	موارد متعلّقة	الخصائر الائتمانية الموقوفة	اجمالي	موارد متعلّقة	الخصائر الائتمانية الموقوفة	اجمالي	مخصص	اصل	موارد متعلّقة		اجمالي
-	-	-	-	-	-	-	9,655,398	1,214,629,713	-	1,235,390,911	-	1,235,390,911	ديون عاملة
-	-	-	1,659,470	17,908,342	85,810,211	-	-	1,566,521	1,566,521	107,728,911	-	107,728,911	ديون تحت المراقبة
10,334,024	31,261,233	80,326,517	-	-	-	-	-	-	1,545,915	5,719,623	5,080,455	10,800,078	ديون غير عاملة منها
-	-	-	-	-	-	-	-	-	5,645,011	10,377,740	1,188,732	11,566,472	- دون المستوفى
-	-	-	-	-	-	-	-	-	7,914,621	9,555,764	5,724,306	15,280,070	- مشكوك في تحصيلها
10,334,024	31,261,233	80,326,517	1,659,470	17,908,342	85,810,211	-	9,655,398	1,214,629,713	16,672,068	11,368,772,948	11,993,494	1,380,766,442	- هالكة
													المجموع



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(37) معلومات عن قطاعات أعمال المصرف

1. معلومات عن أنشطة المصرف:

يتم تنظيم المصرف لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير الصادرة بخصوص قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- التمويل المؤسسي: يتعلق نشاط هذا القطاع بالترتيبات الخاصة بهيكل التمويل وإصدار نشرات الاكتتاب.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال المصرف.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف موزعة حسب الأنشطة:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	أخرى	الخزينة	المؤسسات	الأفراد	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
154.819.275 (1.216.667)	417.776.310 (19.053.669)	63.294.807 -	45.261.454 (8.002.297)	213.982.920 (10.069.175)	95.237.129 (982.197)	إجمالي الإيرادات مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
106.975.602 (72.377.165)	324.103.287 (95.117.486)	63.294.807	13.873.291	180.997.935	65.937.254	نتائج أعمال القطاع مصاريف غير موزعة الربح قبل الضرائب ضريبة الدخل
34.598.437 (7.059.953)	228.985.801 (38.982.235)					صافي ربح السنة
27.538.484	190.003.566					معلومات أخرى
2.416.088.780	3.982.984.863	131.586.638	2.541.450.250	509.772.271	800.175.704	إجمالي موجودات القطاع
2.082.821.894	3.477.894.703	108.469.569	58.783.431	2.600.096.124	710.545.579	اجمالي مطلوبات القطاع
144.847	13.182	13.182	-	-	-	مصاريف رأسمالية
(10.778.657)	(14.471.062)	(14.471.062)	-	-	-	الإستهلاكات والاطفاءات

2. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف، يمارس المصرف نشاطاته بشكل رئيسي في جمهورية العراق التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس المصرف نشاطات دولية خارج العراق.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع		خارج العراق		داخل العراق		
31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
154.819.276	417.776.310	8.348.778	8.348.777	146.470.497	409.427.532	إجمالي الإيرادات
2.416.088.780	3.982.984.863	542.797.514	433.742.356	1.873.291.266	3.549.242.508	مجموع الموجودات
144.847	13.182	-	-	144.847	13.182	المصاريف الرأسمالية



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(38) إدارة رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي تم تبنيها من خلال البنك المركزي العراقي. أصدر البنك المركزي العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ 18 تموز 2023 قرار بزيادة رأس مال كافة المصارف العاملة في العراق من 250 إلى 400 مليار دينار عراقي كحد أقصى في تاريخ 31 كانون الاول 2024. حسب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي خلال عام 2020 بالبداية بتطبيق تعليمات بازل III بدلا من تعليمات بازل I. يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 12.5% حسب تعليمات البنك المركزي العراقي (8% حسب لجنة بازل الدولية). يقوم المصرف بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم يقوم المصرف بأية تعديلات أخرى على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

- وصف لما يتم اعتباره رأس مال

حسب تعليمات البنك المركزي العراقي لمعيار بازل III ، يتكون رأس المال التنظيمي مما يلي :

- 1- الشريحة الأولى (Tier 1) : والذي يهدف إلى ضمان استمرارية عمل البنك ، والذي يتكون من :
 - حقوق حملة الأسهم العادية (Common Equity Tier 1) ، والذي يتضمن بشكل رئيسي : (رأس المال المدفوع ، الأرباح (الضائر) المدورة غير المزرعة المتحققة من السنوات السابقة ، الأرباح السنوية /الفترة التي لم تعرض على الهيئة العامة للمصرف ، الاحتياطات القانونية والاختيارية ، صافي بنود الدخل الشامل الاخر (التغير المتراكم في القيمة العادلة) ، حقوق الأقلية (الجهات غير المسيطرة) المسموح بالاعتراف بها ضمن ال (CET1) ، حيث يطرح منه بشكل رئيسي (ضائر الفترة / السنوية ، الشهرة والموجودات غير الملموسة ، الموجودات الضريبية المؤجلة ، أسهم الخزينة ، النقص في المخصصات المطلوبة ، العجز في حساب مكافأة نهاية الخدمة .
 - رأس المال الإضافي (Additional Tier 1) والذي يتضمن بشكل رئيسي : (الأسهم الممتازة الدائمة غير التراكمية، حقوق الأقلية (الجهات غير المسيطرة) المسموح بالاعتراف بها ضمن ال (AT1) .
- 2- الشريحة الثانية والذي يُستخدم لتدعيم رأس المال الاساسي (المستمر و الاضافي) والذي يتكون من : (القروض المساندة ، المخصص العام للقروض و التسهيلات الائتمانية المنتظمة بحد أقصى 1.25% من إجمالي الأصول الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر عند تطبيق الأسلوب المعياري و تتمثل في المخصصات المكونة للتعرضات المدرجة في المرحلة الاولى و الثانية عند تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 .



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

- متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً للأسلوب البسيط (الطريقة المعيارية) حسب تعليمات البنك المركزي العراقي المستندة لمقررات لجنة بازل، و فيما يلي نسبة كفاية رأس المال مقارنة مع الفترة السابقة:
فيما يلي نسب كفاية رأس المال:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
270.000.000	300.000.000	بنود رأس المال الاساسي
8.251.021	17.859.869	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
23.059.819	(8.329.418)	الاحتياطيات
26.384.040	115.990.744	الأرباح المدورة غير الموزعة (الفائض المحتجز - المتراكم)
(1.237.899)	131.246	الأرباح السنوية التي لم تعرض على الهيئة العامة للمصرف
		صافي الدخل الشامل الاخر (التغير المتراكم في القيمة العادلة)
		يطرح منه
10.514.458	8.392.643	الأصول غير الملموسة
315.942.523	417.259.799	مجموع رأس المال الأساسي
		بنود رأس المال الاضافي
26.009.348	33.652.003	إجمالي المخصص العام والمحتسب ضمن المرحلة الأولى والثانية نتيجة تطبيق
		المعيار المحاسبي الدولي رقم 9
17.102.142	20.530.383	الحد الأقصى للمخصص العام المسموح به (1.25%)
17.102.142	20.530.383	إجمالي رأس المال المساند (الشريحة الثانية)
333.044.665	437.790.181	مجموع رأس المال التنظيمي
1.602.015.252	2.068.887.306	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
20.79%	21.16%	نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (%)
19.72%	20.17%	نسبة رأس المال الأساسي (%)



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(39) تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	31 كانون الأول 2023
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
1.832.757.355	-	1.832.757.355	الموجودات:
340.343.207	-	340.343.207	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
1.309.947.975	909.627.491	400.320.484	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4.214.287	-	4.214.287	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
364.135.402	364.135.402	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
55.304.664	55.304.664	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
28.071.653	28.071.653	-	ممتلكات ومعدات - بالصافي
17.993.190	17.993.190	-	موجودات غير ملموسة - بالصافي
30.217.130	8.122.089	22.095.041	حق استخدام البند المؤجر
3.982.984.863	1.383.254.489	2.599.730.374	موجودات أخرى
			مجموع الموجودات
			المطلوبات:
58.783.432	-	58.783.432	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2.926.569.285	112.590.097	2.813.979.188	ودائع عملاء
266.772.045	36.259.991	230.512.054	تأمينات نقدية
117.300.374	98.197.498	19.102.876	أموال مقترضة
18.950.940	18.950.940	-	التزام عقود الإيجار
7.937.400	7.937.400	-	مخصصات متنوعة
38.342.710	38.342.710	-	مخصص ضريبة الدخل
43.238.517	-	43.238.517	مطلوبات أخرى
3.477.894.703	312.278.636	3.165.616.067	مجموع المطلوبات
505.090.160	1.070.975.853	(565.885.693)	الصافي



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	31 كانون الأول 2022
			ألف دينار عراقي
			الموجودات:
720.746.567	-	720.746.567	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
422.930.449	-	422.930.449	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
950.955.823	705.928.541	245.027.282	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
68.652.874	4.029.040	64.623.834	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
106.648.782	106.648.782	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
51.751.180	51.751.180	-	ممتلكات ومعدات - بالصافي
24.496.009	24.496.009	-	موجودات غير ملموسة - بالصافي
12.588.645	12.588.645	-	حق استخدام البند المؤجر
57.318.450	35.223.409	22.095.041	موجودات أخرى
2.416.088.779	940.665.607	1.475.423.173	مجموع الموجودات
			المطلوبات:
163.844.138	-	163.844.138	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1.538.704.577	112.590.097	1.426.114.480	ودائع عملاء
172.298.004	36.259.991	136.038.013	تأمينات نقدية
150.355.643	112.121.457	38.234.186	أموال مقترضة
16.026.459	16.026.459	-	التزام عقود الإيجار
12.796.547	12.796.547	-	مخصصات متنوعة
7.128.345	7.128.345	-	مخصص ضريبة الدخل
21.668.181	-	21.668.181	مطلوبات أخرى
2.082.821.894	296.922.896	1.785.898.998	مجموع المطلوبات
310.606.350	816.493.370	(505.887.020)	الصافي



(40) التركزات الائتمانية

لاتوجد تركيزات ائتمانية كما في 31 كانون الاول 2023 .

(41) زيادة رأس المال

أقرت الهيئة العامة العادية للمصرف في اجتماعها المنعقد بتاريخ 16 نيسان 2023 زيادة رأس مال المصرف من خلال توزيع أسهم مجانية على المساهمين بقيمة 30 مليار دينار عراقي والتي تمثل 11.11% من رأسمال المصرف المكتتب به و المدفوع ليصل إجمالي رأس المال الى 300 مليار دينار عراقي.

(42) الائتمان الممنوح لذوي الصلة

كما في 31 كانون الاول 2023 لا يوجد اي تسهيلات ائتمانية ممنوحة لأشخاص ذوي صلة .

(43) القضايا المقامة على المصرف

كما في 31 كانون الاول 2023 يوجد دعاوى مقامة ضد المصرف عدد (7) قضايا ولصالح المصرف عدد (20) قضايا وفي تقدير الادارة والمستشار القانوني للمصرف فإنه من المستبعد ان يترتب على المصرف اي التزامات مقابل هذه القضايا علما ان الموقف القانوني للمصرف قوي (كما في 31 كانون الأول 2022 مبلغ 0 دينار عراقي).

(44) أرقام المقارنة

يتناسب تبويب ارقام المقارنة للقوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2023 مع تبويب ارقام المقارنة للقوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022.

08.

البيانات الإضافية لمتطلبات
هيئة الأوراق المالية



البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

- أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة (تم ذكرها سابقاً).
ب. تقرير مجلس الإدارة (تم ذكرها سابقاً).

1. معلومات عامة

تأسيس المصرف

تأسس المصرف الأهلي العراقي، بموجب إجازة التأسيس المرقمة م. ش/5807 والمؤرخة في 1995/01/02 برأس مال قدره 400 مليون دينار عراقي وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي بتاريخ 1995/03/28 على ممارسته الصيرفة كمصرف استثماري باسم (المصرف الأهلي للاستثمار والتمويل الزراعي)، وفي 1995/04/08 بأمر المصرف مزاوله أعماله.

بتاريخ 1997/10/25 قراراً بتعديل عقد التأسيس ليشمل ممارسة الصيرفة الشاملة، وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على التعديل بكتابة المؤرخ في 1998/10/01.

ولغرض تنفيذ الأهداف والممارسات اللازمة لتحقيق الصيرفة الشاملة وزيادة طلبات الزبائن للحصول على الائتمان بمختلف أنواعه ونظراً لإصدار تعليمات من قبل مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بإلزام المصارف بالعمل على زيادة رؤوس أموالها لتصبح (50) مليار دينار عراقي، وذلك خلال فترة 18 شهر من تاريخ الموافقة على زيادة رأس المال إلى (25) مليار دينار فقد تدرجت زيادة رأس مال المصرف ليصل إلى (50) مليار دينار عراقي مع نهاية العام 2010.

أصدر البنك المركزي العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ 27 و28 أيلول 2010 قراراً برفع رأس مال كافة المصارف العاملة في العراق من (100) إلى (250) مليار دينار عراقي كحد أقصى في تاريخ 30 حزيران 2013.

التزاماً بتعليمات البنك المركزي العراقي فقد تم زيادة رأس مال المصرف الأهلي العراقي إلى (250) مليار دينار عراقي تدريجياً، حيث اجتمعت الهيئة العامة للمصرف العراقي وقررت بتاريخ 2013/11/23 الموافقة على آخر زيادة لرأس المال من (152) مليار دينار إلى (250) مليار دينار عراقي، بحيث تم زيادة رأس المال عن طريق طرح (98) مليار سهم للاكتتاب العام الذي أغلق بتاريخ 7 كانون الثاني 2014، وتم الاكتتاب خلال الفترة بكامل قيمة الأسهم بأجمالي مبلغ (98) مليار دينار عراقي، وحصلت موافقة مسجل الشركات حسب كتابهم المرقم 5500 بتاريخ 2014/02/24 وحسب متطلبات البنك المركزي العراقي.

اجتمعت الهيئة العامة للمصرف الأهلي العراقي وقررت بتاريخ 2022/08/02 الموافقة على زيادة لرأس المال من (250) مليار دينار إلى (270) مليار دينار عراقي، من خلال توزيع أسهم مجانية ما نسبته (8%) من رأس مال المصرف بقيمة (20) مليار دينار عراقي.

اجتمعت الهيئة العامة للمصرف الأهلي العراقي وقررت بتاريخ 2023/04/16 الموافقة على زيادة لرأس المال من (270) مليار دينار إلى (300) مليار دينار عراقي، من خلال توزيع أسهم مجانية ما نسبته (11% تقريباً) من رأس مال المصرف بقيمة (30) مليار دينار عراقي.

الأنشطة التي يمارسها المصرف

يقدم المصرف الأهلي العراقي خدمات مميزة ليس للأفراد والشركات التجارية العراقية فحسب، وإنما يتعداه لتشمل الشركات التجارية الإقليمية والعالمية وذلك بالاعتماد على شبكة مراسلي المصرف الإقليمية والدولية، حيث يعد كائيتال بنك، والذي يملك حوالي 62% من رأسمال المصرف، بوابة للمصرف الأهلي العراقي للانفتاح على اقتصاديات العالم من خلال تسهيل الحوالات الداخلية والخارجية، وتوفير سقوف الاعتمادات، ودعم خدمات التمويل التجاري.

وعلاوة على ذلك، يمكن للمصرف الأهلي العراقي ومن خلال شركة كائيتال للاستثمارات، الذراع الاستثماري لكائيتال بنك، من التداول لصالح عملائه في الأسواق الإقليمية والعالمية. بالإضافة إلى تقديمه خدمة التداول لصالح عملائه في السوق العراقية للأوراق المالية وذلك من خلال شركة التابعة والمملوكة له بالكامل، شركة المال العراقي للوساطة ببيع وشراء الأوراق المالية محدودة المسؤولية. و بملك المصرف الأهلي العراقي (51%) من شركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات والليات والمكانن والمعدات حيث تقوم الشركة بتقديم قروض لغايات شراء السيارات بضمان توطين رواتبهم على المصرف الأهلي العراقي، ويمارس المصرف أعماله من خلال نظام مصرفي أساسي متطور لدعم نموه وخدمة عملائه، بالإضافة إلى أن المصرف وشركائه التابعة له يقومون بإعداد التقارير المالية الخاصة بهما وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ويتم تدقيق أعمالها من قبل مدققين معتمدين محليين ودوليين.



البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

2. أ. أسماء وعناوين الفروع داخل العراق

#	إسم الفرع	عنوان الفرع	نقطة دالة	البريد الإلكتروني للفرع
1	الرئيسي	شارع السعدون - ساحة الفردوس	مجاور محطة وقود الجندي المجهول	Main.Branch@NBI.IQ
2	الجادرية	الجادرية - شارع الجامعة	مجاور دائرة مرور الرصافة	Jadriyah.Branch@nbirq.com
3	جميلة	جميلة - شارع كميل الأشتري	مسجد الأنصار	Jamila.Branch@NBI.IQ
4	الأعظمية	الأعظمية - شارع عمر بن عبد العزيز	قرب ساحة عنتر بن شداد	Adhamiya.Branch@nbi.iq
5	المنصور	المنصور - شارع أبو جعفر المنصور	قرب مصرف الرافدين	Mansour.Branch@NBI.IQ
6	بغداد مول	الطارثية - بغداد مول	بغداد مول - الطابق الارضي	BaghdadMall.Branch@NBI.IQ
7	الكاظمية	الكاظمية - ساحة عبدالمحسن الكاظمي	مجاور ساحة عبد المحسن الكاظمي	Kadhmiya.Branch@nbi.iq
8	النجف	النجف - شارع الزهور	قرب تقاطع الروان	Najaf.Branch@NBI.IQ
9	الروان	النجف - شارع الروان	قرب النجف ستي مول	Rawan.Branch@nbirq.com
10	كربلاء	كربلاء - شارع المجمعات	مجاور مجسر الضريبة	Karbala.Branch@NBI.IQ
11	نينوى	الموصل - حي المصارف	الهاشمية - قرب دورة العبادي	Al_Mosul.Branch@NBI.IQ
12	اربيل	أربيل - شارع 100	تقاطع عين كاوه - قرب محطة وقود قلا	Erbil.Branch@NBI.IQ
13	الإسكان	أربيل - شارع 60	قرب نفق الاسكان	iskan.branch@nbi.iq
14	السليمانية	السليمانية - شارع سالم	بناية حاج علي - قرب جامع محمد كوك	Sulymania.Branch@NBI.IQ
15	سالم	السليمانية - شارع سالم	قرب ممثلة وزارة التربية في السليمانية	Salim.Branch@nbirq.com
16	البصرة	البصرة - الجزائر	قرب مستشفى ابن غزوان	Basra.Branch@NBI.IQ
17	مناوي باشا	البصرة - مناوي باشا	مجاور الكنيسة الوطنية	ManawiBasha.Branch@nbirq.com
18	ام قصر	البصرة - ميناء أم قصر الشمالي	داخل المجمع الجمركي	UmQasser.Branch@NBI.IQ
19	الرميلة	البصرة - الرميلة الجنوبية	مجاور مجمع المجال	Rumaleh.Branch@NBI.IQ
20	الحلة	بابل - شارع 40	قرب تقاطع زلاطيمو	Hillah.Branch@NBI.IQ
21	الأنبار	الرمادي - شارع المعارض	قرب فلانة الفرسان	anbar.branch@nbi.iq
22	زيونة	بغداد - زيونة	قرب الدار العراقية للأزياء	Zayouna.Branch@NBI.IQ
23	اليرموك	بغداد - اليرموك	الأربع شوارع - قرب ساحة الأردن	AlYarmouk.Branch@NBI.IQ
24	دريم سيتي	بغداد زيونة	زيونة - دريم سيتي مول	dreamcity.branch@nbi.iq
25	دهوك	دهوك	كرى سور - قرب حلويات كشتيار	duhok.branch@nbirq.com
26	فرع كركوك	محافظة كركوك	شارع القدس	karkuk.branch@nbi.iq
27	فرع الناصرية	محافظة الناصرية	مجاور السفير مول	nasiriyah.branch@nbi.iq
28	فرع زاخو	دهوك - زاخو	قرب مركز شرطة بيداري	zakho.branch@nbi.iq

2. ب. أسماء وعناوين الفروع خارج العراق

#	إسم الفرع	عنوان الفرع	نقطة دالة	البريد الإلكتروني للفرع
1	المملكة العربية السعودية	السعودية - الرياض	طريق العروبة - حي العليا - مركز الملك عبد الله المالي	INFO.KSA@NBI.IQ



البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

3. مجلس إدارة المصرف



باسم خليل سالم السالم	الاسم
رئيس مجلس الإدارة	المنصب
بكالوريوس هندسة كيميائية مع مرتبة الشرف - جامعة لندن Imperial Collage	المؤهلات
رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي سابقاً 2005-2009، ثم رئيس مجلس ادارة جمعية البنوك في الاردن 2012-2015، كما عمل وزيراً للمالية سابقاً 2009/2-2009/12 ثم وزيراً للعمل سابقاً 2005-2009، ورئيس مجلس إدارة بنك المال الأردني من تاريخ 2010 وحتى الآن ورئيس جمعية البنوك في الأردن من تاريخ 2020/04/01 وحتى الآن.	الضربات
رئيس لجنة الحكومة المؤسسية.	العضوية في لجان المجلس
2016/05/26	تاريخ التعيين



بنك المال الأردني ويمثله السيد سامر إبراهيم عبد العفو العالول	الاسم
نائب رئيس مجلس الإدارة	المنصب
يتملك السيد سامر ما يزيد عن 22 عاما من الخبرة في مجال المصارف، حيث عمل في عدة بنوك منها سيتي بنك وستاندرد تشارترد بنك الى أن انضم الى بنك عودة / الاردن سابقا حيث كانت اخر وظيفة له هي نائب مدير عام و بعد دمج بنك عودة / الاردن مع بنك المال الاردني فقد تولى منصب رئيس إدارة الاعمال البنكية و حاليا يشغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك المال الاردني بالوكالة.	الضربات
عضو لجنة إدارة المخاطر، عضو لجنة الترشيح والمكافآت	العضوية في لجان المجلس
2016/05/26	تاريخ التعيين

- تم تسمية السيد سامر ابراهيم عبد العفو العالول ممثلا عن بنك المال الاردني في عضوية مجلس ادارة المصرف الاهلي العراقي بدلاً من السيد داود محمد داود الفول وذلك اعتباراً من تاريخ 2023/07/11.
- تم صدور موافقة البنك المركزي العراقي المبدئية على تعيين السيد سامر ممثلاً لبنك المال الاردني في مجلس الادارة بتاريخ 2023/12/14



البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية



الاسم	زيد إبراهيم عبد الكريم المشاهدي
المنصب	عضو مجلس إدارة
المؤهلات	حاصل على شهادة بكالوريوس قانون من كلية القانون في جامعة بغداد، وبكالوريوس إحصاء من كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة المستنصرية
الخبرات	عمل سابقاً مدير قسم الحسابات المخزنية في شركة الشمال لتحضير لحوم الدواجن، ويعمل حالياً مستشاراً قانونياً لشركة لايف هوسبيتال الاسبانية فرع العراق ومستشاراً قانونياً لشركة ارض الاتحاد للتجارة العامة ومدير ادارة شركة المكتب العراقي للاستشارة والاعمار فرع العراق.
العضوية في لجان المجلس	رئيس لجنة التدقيق
تاريخ التعيين	2018/11/11



الاسم	نبيل سمير مكحلة
المنصب	عضو مجلس إدارة
المؤهلات	حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة اليرموك الأردنية وحاصل على برنامج القيادة التنفيذية العليا من الولايات المتحدة الأمريكية وماجستير إدارة أعمال من الولايات المتحدة الأمريكية وحاصل على الشهادات المهنية CPA
الخبرات	يملك من الخبرة ما يزيد عن 26 سنة في الإدارة المالية وهو حالياً يشغل منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة الجناحي
العضوية في لجان المجلس	رئيس لجنة الترشيح والمكافآت، عضو لجنة التدقيق، عضو لجنة إدارة المخاطر، عضو لجنة الحوكمة المؤسسية.
تاريخ التعيين	2020/10/14



الاسم	د. نغم حسين نعمة عبيد المياح
المنصب	عضو مجلس إدارة
المؤهلات	حاصله على شهادة البكالوريوس في إدارة الاعمال من جامعة بغداد وشهادة الماجستير في إدارة الاعمال من جامعة بغداد وشهادة الدكتوراه في إدارة الاعمال من جامعة بغداد
الخبرات	تملك من الخبرة ما يزيد عن 31 سنة وتعمل حالياً عميد كلية اقتصاديات الاعمال في جامعة النهريين
العضوية في لجان المجلس	عضو لجنة إدارة المخاطر، عضو لجنة الترشيح والمكافآت.
تاريخ التعيين	2020/10/14



البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية



علي مصطفى حسن	الاسم
عضو مجلس إدارة	المنصب
حاصل على شهادة ماجستير في إدارة نظم المعلومات - المملكة المتحدة، وشهادة بكالوريوس في هندسة السيطرة والنظم - العراق بالإضافة الى العديد من الشهادات المهنية (CISSP_CISA_CISM_GRCP).	المؤهلات
وزارة المالية العراقية، شركة تويوتا العراق، السفارة الامريكية، شركة black & Veatch، شركة QICARD، شركة EARTHLINK Telecom، شركة DAI / USAID	الضربات
عضو لجنة التدقيق، عضو لجنة الحوكمة المؤسسية	العضوية في لجان المجلس
2021/11/18	تاريخ التعيين





أيمن عمران عبد الله أبو دهيم	الاسم
عضو مجلس إدارة / المدير المفوض	المنصب
• حاصل على بكالوريوس المحاسبة من الجامعة الأردنية والماجستير بالمحاسبة والعلوم الادارية من جامعة ساوثامبتون - بريطانيا. • يمتلك عددا من الشهادات المهنية المتخصصة وأهمها محاسب قانوني معتمد (CPA) و محاسب اداري معتمد (CMA) ومدير مالي معتمد (CFM).	المؤهلات
• يمتلك السيد أيمن ما يزيد عن 26 عاما من الخبرة في مجال المصارف، تدقيق الحسابات، الاستثمارات والادارة المالية. حيث بدأ مسيرته العملية مع واحدة من كبرى شركات تدقيق الحسابات بالعالم، برايس ووترهاوس كوبرز - الأردن. كما شغل العديد من المواقع الادارية في عدد من المؤسسات المالية قبل انضمامه لمجموعة كابيتال بنك / الاردن كرئيس للادارة المالية في عام 2011، حيث شغل منصب رئيس الرقابة المالية لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي - الذراع الاستثماري للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الاردن. كما شغل منصب رئيس الرقابة المالية في البنك العربي الاسلامي الدولي ورئيس وحدة الدراسات المالية والمصرفية في المعهد المصرفي التابع للبنك المركزي السعودي.	الضربات
• قام السيد أيمن بتمثيل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي كعضو مجلس ادارة في كل من كابيتال بنك - الاردن، بنك الاسكان للتجارة والتمويل - الاردن، بنك الاردن دبي الاسلامي، شركة مركز الانطلاق الموحد وشركة جريدة الدستور الاردنية. كما كان السيد أيمن عضوا في مجلس محافظي سوق العراق للأوراق المالية. وحاليا، السيد أيمن هو عضو مجلس ادارة في شركة كابيتال للاستثمارات - دبي .	العضوية في لجان المجلس
-	تاريخ التعيين
2018/04/15	




البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

5. أعضاء الإدارة التنفيذية

	<p>ايمن عمران عبد الله أبو دهيم</p>	الاسم
	<p>مدير مفوض</p>	المنصب
	<p>• حاصل على بكالوريوس بالمحاسبة من الجامعة الأردنية والماجستير بالمحاسبة والمعلوم الادارية من جامعة ساوثامبتون - بريطانيا. • يمتلك عددا من الشهادات المهنية المتخصصة وأهمها محاسب قانوني معتمد (CPA) و محاسب اداري معتمد (CMA) ومدير مالي معتمد (CFM).</p>	المؤهلات
	<p>• يمتلك السيد أيمن ما يزيد عن 26 عاما من الخبرة في مجال المصارف، تدقيق الحسابات، الاستثمارات والادارة المالية. حيث بدأ مسيرته العملية مع واحدة من كبرى شركات تدقيق الحسابات بالعالم، برايس ووترهاوس كوبرز - الأردن. كما شغل العديد من المواقع الادارية في عدد من المؤسسات المالية قبل انضمامه لمجموعة كابيتال بنك / الاردن كرئيس للادارة المالية في عام 2011، حيث شغل منصب رئيس الرقابة المالية لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي - الخراج الاستثماري للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الاردن. كما شغل منصب رئيس الرقابة المالية في البنك العربي الاسلامي الدولي ورئيس وحدة الدراسات المالية والمصرفية في المعهد المصرفي التابع للبنك المركزي السعودي.</p> <p>• قام السيد أيمن بتمثيل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي كعضو مجلس ادارة في كل من كابيتال بنك - الاردن، بنك الاسكان للتجارة والتمويل - الاردن، بنك الاردن دبي الاسلامي، شركة مركز الانطلاق الموحد وشركة جريدة الدستور الاردنية. كما كان السيد أيمن عضوا في مجلس محافظي سوق العراق للأوراق المالية. وحاليا، السيد أيمن هو عضو مجلس ادارة في شركة كابيتال للاستثمارات - دبي.</p>	الخبرات


	<p>اوس غازي حسين الشمري</p>	الاسم
	<p>معاون المدير المفوض</p>	المنصب
	<p>حاصل على شهادة بكالوريوس علوم سياسية / جامعة بغداد</p>	المؤهلات
	<p>• يمتلك من الخبرة المصرفية 19 سنة • 2019/2 - لغاية تاريخه معاون المدير المفوض في المصرف الأهلي العراقي. • 201/4 - 2019/1 مصرف بغداد. • 2010/3 - 2014/3 مصرف أبو ظبي الإسلامي. • 2009/2 - 2010/2 نائب المدير العام في مؤسسة استثمار سي وود الدولية. • 2006/6 - 2009/1 منسق مشاريع شركة في البياتي للاستثمارات العمرانية. • 2005/6 - 2006/5 مسؤول قسم التحصيلات المالية في مصرف دار السلام. • 2004/10 - 2005/5 مدير العلاقات المصرفية في المصرف الوطني الإسلامي.</p>	الخبرات

	<p>عقيل عبد الرحمن عز الدين</p>	الاسم
	<p>رئيس ادارة العمليات المركزية</p>	المنصب
	<p>• ماجستير ادارة اعمال من جامعة (UQAM) / كندا. • بكالوريوس هندسة حاسبات من جامعة (UQAM) / كندا.</p>	المؤهلات
	<p>• يمتلك من الخبرة المصرفية 27 سنة • 2021/3 - ولغاية تاريخه رئيس إداة العمليات المركزية في المصرف الأهلي العراقي. • 2010/4 - 2021/3 معاون مدير مفوض رئيس إدارة العمليات المركزي في بنك عودة / بغداد. • معاون مدير إدارة التنظيم في بنك عودة / لبنان.</p>	الخبرات




البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية




	ماهر عزت خضر عوالي	الاسم
	رئيس الادارة المالية	المنصب
	• ماجستير إدارة الأعمال / الأعمال الالكترونية 2015 من جامعة مؤتة الأردنية بالتعاون مع جامعة اوهايو الأمريكية	المؤهلات
	• دبلوم متخصص في التحليل المالي 2006 من معهد الدراسات المصرفية الاردني • بكالوريوس في العلوم المالية 2002 من جامعة الزيتونة الأردنية • يمتلك من الخبرة المصرفية 22 سنة • 2019/5 و لغاية تاريخه رئيس الإدارة المالية في المصرف الأهلي العراقي. • 2019/4 – 2013/2 مدير الرقابة المالية على الشركات التابعة في كايبتال بنك / الاردن. • 2013/1 – 2010/2 المدير المالي في شركة كايبتال للاستثمارات. • 2010/1 – 2008/8 مناصب عدة في الإدارة المالية في كايبتال بنك / الأردن. • 2008/7 – 2007/8 مستشار مالي في شركة احتراف للاستثمارات العقارية / الاردن • 2007/3 – 2003/7 مناصب عدة في الإدارة المالية في بنك القاهرة عمان / الاردن • 2003/02 – 2002/01 موظف انتمان في شركة اهلي للتمويل الأصغر / الأردن.	الخبرات



	خالد عاطف ابو جويد	الاسم
	مدير ادارة الخدمات المصرفية للافراد	المنصب
	ماجستير ادارة اعمال	المؤهلات
	• 2022/7 – لغاية تاريخه المصرف الاهلي العراقي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للافراد • 2022/7 – 2005/12 بنك الاردن / الاردن – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للافراد • 2015/12 – 1994/10 البنك العربي – مدير الخدمات المصرفية للافراد	الخبرات



	اوس فوزي محمد مهدي	الاسم
	رئيس ادارة الموارد البشرية	المنصب
	• بكالوريوس علوم الارض / كلية العلوم / جامعة بغداد • حاصل على شهادة (SPHRi) الخاصة بالموارد البشرية (واحد من 1200 شخص حاصل على هذه الشهادة حول العالم).	المؤهلات
	• يمتلك من الخبرة 17 سنة في إدارة الموارد البشرية. • 2021/8 – لغاية تاريخه رئيس دائرة الموارد البشرية في المصرف الأهلي العراقي / بغداد. • 2020/2 – 2018/2 مدير دائرة الموارد البشرية في شركة مجموعة الرياض / بغداد. • 2020/2 – 2011/8 مدير دائرة الموارد البشرية في شركة إيرث لينك / بغداد. • 2016/9 – 2018/2 مدير دائرة الموارد البشرية و الإدارية في شركة (BCI) العراق. • 2014/3 – 2016/9 مدير دائرة الموارد البشرية في شركة المنصور للسيارات / بغداد. • 2013/3 – 2014/3 مشرف تدريب و مشتريات في شركة المنصور للسيارات / بغداد. • 2011/9 – 2013/3 خبير تدريب و تطوير أقدم في شركة زين العراق. • 2009/1 – 2011/9 خبير تدريب و تطوير في شركة زين العراق. • 2006/10 – 2009/1 موظف خدمة عملاء في شركة أوراسكوم للاتصالات	الخبرات



البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

كشف الاستقالات

ت	الاسم	المنصب	تاريخ الاستقالة
1	محمد فخرى أحمد خاطر	رئيس ادارة الائتمان	2023/11/30
2	سامر فارس ابراهيم ابو حوران دبابنه	رئيس ادارة التدقيق و الرقابة الداخلية	2023/11/30

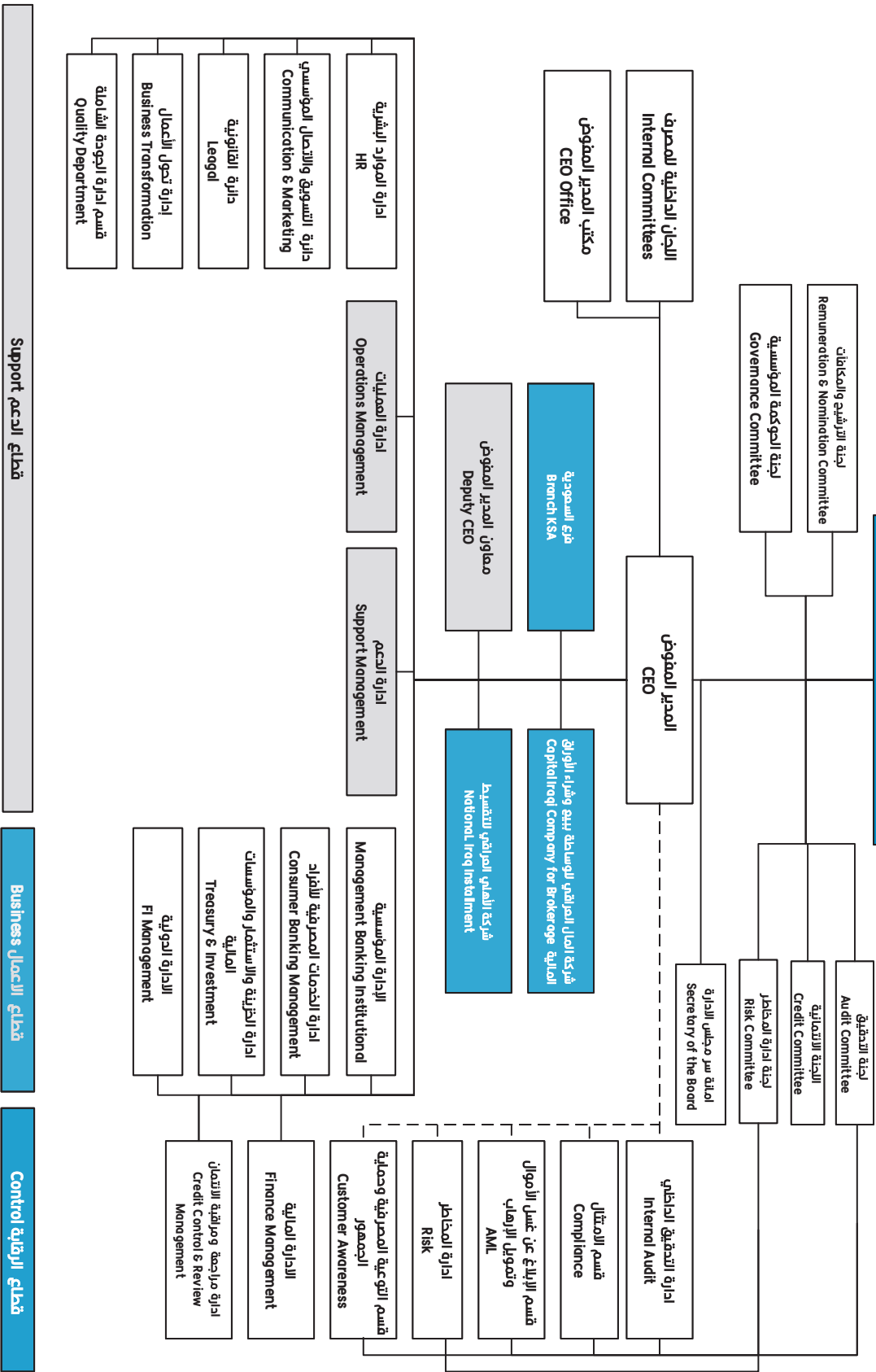
6. أسماء كبار مالكي الأسهم (أكثر من 5%)

ت	الاسم	الجنسية	عدد الاسهم	الاسهم المرهونة	النسبة المئوية	المستفيد الحقيقي
1	شركة بنك المال الاردني	الاردنية	185.536.396.838	0	61.85%	شركة مساهمة عامة
2	شركة بنك القاهرة عمان	الاردنية	29.700.000.000	0	9.9%	شركة مساهمة عامة
3	شركة البوادي الخضراء للتجارة العامة والصناعات الغذائية	العراقية	28.770.000.001	0	9.59%	شركة مساهمة عامة
4	شركة أركاديا ذ.م.م	البحرينية	15.000.000.000	0	5%	شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل)

7. لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها المصرف أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
8. لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على أعمال المصرف أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

الهيكل التنظيمي الرئيسي للمصرف الأهلي العراقي

مجلس الإدارة





البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

10. عدد موظفي المصرف وفئات مؤهلاتهم

تصنيف العاملين حسب التحصيل العلمي	
المعد	الشهادة
24	الماجستير
908	البكالوريوس
32	دبلوم
2	دبلوم عالي
11	الاعدادية
9	المتوسطة
31	الابتدائية
1017	المجموع

تصنيف العاملين حسب الدرجات الوظيفية		
الفروع	الادارة العامة	الفئة
-	1	الادارة العليا التنفيذية - الرئيس التنفيذي
-	7	الادارة التنفيذية العليا
-	9	الادارة العليا
27	66	الادارة الوسطى
56	138	وظائف اشرافية
212	444	موظفين
0	54	وظائف مساندة
-	3	موظفي شركة المال العراق
-	13	موظفي شركة الاهلي العراقي لتجارة و بيع و شراء السيارات و الاليات و المكائن و المعدات

الدورات التدريبية

المصرف الأهلي العراقي		البيان
عدد الدورات	عدد مشاركين	نوع الدورة التدريبية
16	424	دورات داخل العراق داخل المصرف
67	740	دورات عن بعد
18	60	دورات داخل العراق خارج المصرف
1	1	دورات خارج العراق
1736	499	تدريب بالتعاون مع منصة (LinkedIn)
9	846	تدريب بالتعاون مع منصة (LRN)
1844	2570	المجموع



البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

11. أنواع المخاطر الرئيسية التي قد يتعرض لها المصرف:

- مخاطر الائتمان: هي المخاطر التي قد تنجم عن تظف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر.
- مخاطر السوق: هي مخاطر التذبذب والتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة والعملات والأسهم، إذ تنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة والعملات والاستثمار في الأسهم والأوراق المالية.
- مخاطر السيولة: وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم في أي (موقع جغرافي، عملة، وقت) لتأدية التزامه في تواريخ استحقاقها، أو تمويل نشاطه بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر.
- المخاطر التشغيلية/العمليات: وهي مخاطر حدوث خسارة قد تكون ناتجة عن فشل وعدم كفاية الإجراءات الداخلية، العنصر البشري، الأنظمة، أو الناتجة عن أحداث خارجية.
- مخاطر التركيز: تنشأ مخاطر التركيز نتيجة قيام المصرف بتوجيه موارده وتوظيفها لدى عدد محدود من الزبائن أو اعتماده على مصادر محدودة للحصول على التمويل أو الخدمات الأخرى اللازمة من أجل مواصلة نشاطه، الذي يمكن ان ينتج عنه خسائر كبيرة قد تهدد المصرف على القيام بأنشطته الرئيسية واستمرارها.
- كما وتندرج كل من المخاطر القانونية والاستراتيجية ومخاطر السمعة ضمن المخاطر التشغيلية ولغايات إدارتها.

12. أنشطة وإنجازات المصرف

وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث المهمة التي مرت بالمصرف خلال عام 2023

13. الأثر المالي للأحداث ذات الطبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن نشاط المصرف الرئيسي

لا يوجد لدى المصرف أثر مالي لأحداث ذات طبيعة غير متكررة حدث خلال العام 2023.

14. تحليل المركزي المالي للمصرف ونتائج أعماله:

وردت ضمن تحليل المركزي المالي والمؤشرات المالية.

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للمصرف

التطورات المستقبلية ومشروعات المصرف وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال المصرف ذكرت ضمن خطة المصرف المستقبلية للعام 2024.



البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

16. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل المصرف

أ. عدد الأوراق المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة

المنصب	عدد الأسهم المملوكة كما في 2023/12/31	الأعضاء الأصليين
رئيس مجلس الإدارة	366,444,227	السيد باسم خليل سالم السالم
نائب رئيس مجلس الإدارة	185,536,396,838	شركة بنك المال الأردني
عضو أصيل	6,861,017	الأستاذ خليل إبراهيم عبد الكريم المشاهدي
عضو أصيل / المدير المفوض	2,400	السيد أيمن عمران عبد الله أبو دهيم
عضو أصيل	2,400	السيد نبيل سمير مكاحلة
عضو أصيل	2,400	الاستاذ علي مصطفى حسن
عضو أصيل	2,400	الدكتورة نغم حسين نعمة عبيد

المنصب	عدد الأسهم المملوكة كما في 2023/12/31	الأعضاء الاحتياط
عضو احتياط	120,000	الفاضلة / راقية محمد حسن
عضو احتياط	2,400	السيد / نعمة شليبة علي
عضو احتياط	2,400	السيد / علي محمد داود
عضو احتياط	2,400	الفاضلة / منار محمد عبد الحليم
عضو احتياط	2,400	السيد / ياسر أبراهيم محمد

ب. عدد الأوراق المملوكة من قبل موظفي الإدارة التنفيذية العليا

المنصب	عدد الأسهم المملوكة كما في 2023/12/31	الاسم
المدير المفوض	2,400	السيد أيمن عمران أبو دهيم
رئيس الإدارة المالية	12,746,600	السيد ماهر عزت خضر عوالي



البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

17. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا التنفيذية

المكافآت التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2023

المكافآت بالدينار العراقي	المنصب	الاسم
10.000.000	رئيس مجلس الادارة	السيد/ باسم خليل السالم
10.000.000	نائب رئيس مجلس الادارة	السادة بنك المال الأردني
10.000.000	عضو مجلس ادارة	السيد/ خليل إبراهيم عبد الكريم
10.000.000	عضو مجلس ادارة	السيد/ علي مصطفى حسن
10.000.000	عضو مجلس ادارة	السيد/ نبيل سمير مكاحلة
10.000.000	عضو مجلس ادارة	الدكتورة/ نغم حسين نعمة
10.000.000	عضو مجلس إدارة / المدير المفوض	السيد/ أيمن عمران أبو دهيم

18. مصاريف التبرعات والمنح والمساهمات في خدمة المجتمع والسفر والضيافة والإعلان

أ. التبرعات:

وردت تفاصيل مصاريف التبرعات ضمن القوائم المالية الموحدة.

ب. مصاريف الدعاية والاعلان

وردت تفاصيل الدعاية والاعلان ضمن القوائم المالية الموحدة.

ج. مصاريف السفر والضيافة

وردت تفاصيل مصاريف السفر والضيافة ضمن القوائم المالية الموحدة.

19. بيانات العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها المصرف مع الشركات الطيفة او التابعة او رئيس مجلس الإدارة او الأعضاء او المدير المفوض او أي من موظفي المصرف:

أ. العقود

وردت تفاصيل العقود ضمن القوائم المالية الموحدة.

ب. عقود التدقيق

وردت تفاصيل عقود التدقيق ضمن القوائم المالية الموحدة.

20. ارصدة الاحتياطي واستخداماته

تم ذكر التفاصيل الرصيد الاحتياطي واستخداماته ضمن التقييم المالي لنتائج المصرف ضمن القوائم المالية الموحدة.



البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

21. البيانات المالية السنوية للمصرف

البيانات المالية السنوية لعام 2023 للمصرف والمدققة من قبل مراقبي حسابات المصرف السادة (شركة فرقد السلام وشركاؤه) والسادة (شركة عادل الحصون وشركاؤه) وردت ضمن القوائم المالية الموحدة.

22. تقرير مراقبي حسابات المصرف.

تقرير مراقبي حسابات المصرف والذي يشير الى ان إجراءات التدقيق تمت وفقا لتعليمات ومتطلبات المعايير الإبلاغ المالي الدولي بالإضافة الى متطلبات ولأحكام قانون الشركات وقانون المصارف العراقي ورد مقدمة البيانات المالية للمصرف صفحة ضمن القوائم المالية الموحدة.

23. القضايا والدعاوي

وردت تفاصيل القضايا والدعاوي ضمن القوائم المالية الموحدة.

24. الأراضي والعقارات

وردت تفاصيل الأراضي والعقارات ضمن القوائم المالية الموحدة.



البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

25. الاقرارات

عملا بتعليمات الإفصاح الصادرة من هيئة الأوراق المالية:

1. يقر مجلس إدارة المصرف الأهلي العراقي وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل المصرف خلال عام 2024.
2. يقر مجلس إدارة المصرف الأهلي العراقي بمسؤوليته عن اعداد البيانات المالية للسنة المنتهية 2023 وانه يتوفر في المصرف نظام رقابة فعال.

التوقيع	المنصب	عضو مجلس الإدارة
	رئيس مجلس الإدارة	معالي باسم خليل السالم
	نائب رئيس مجلس الإدارة	بنك المال الأردني
	عضو مجلس إدارة / مدير مفوض	السيد أيمن عمران أبو دهيم
	عضو مجلس إدارة	الأستاذ خليل إبراهيم عبد الكريم
	عضو مجلس إدارة	السيد نبيل سمير مكاطة
	عضو مجلس إدارة	السيد علي مصطفى حسن
	عضو مجلس إدارة	الدكتورة نغم حسين نعمة

3. يقر رئيس مجلس الإدارة والمدير المفوض ومدير الدائرة المالية بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير المصرف الأهلي العراقي السنوي لعام 2022.

رئيس مجلس الإدارة

باسم خليل السالم

المدير المفوض

أيمن عمران أبو دهيم

المدير المالي

ماهر عزت عوالي



البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

26. أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- أ. ان المصرف ملتزم بتطبيق النظام الالكتروني ويتضمن الحد الأدنى من السيناريوهات المطلوبة.
- ب. ان المصرف ملتزم بتحديث القوائم بشكل دوري وتلقائي للوائح السوداء المحددة ضمن النظام الالكتروني.
- ج. ان المصرف ملتزم بتصنيف العملاء بحسب درجة المخاطر ضمن النظام الالكتروني.
- د. ان المصرف ملتزم من ناحية تطبيق النظام لمراقبة العمليات المالية التي تتم ضمن حسابات العملاء على ضوء السيناريوهات الموضوعة.

27. الحوكمة المؤسسية:

السادة مساهمي المصرف المحترمين
نرجو إعلامكم بأنه تم ادراج ميثاق دليل الحوكمة المؤسسية للمصرف الأهلي العراقي على الصفحة الرئيسية للمصرف (Website)
الرابط التالي:
<https://www.nbi.iq>

باسم خليل السالم
رئيس مجلس الادارة

ايمن عمران ابو دهيم
المدير المفوض



فرقد حسن احمد السلامان
زميل جمعية المحاسبين القانونيين في انكلترا
من شركة فرقد السلامان وشركاؤه لتدقيق
ومراقبة الحسابات (تضامنية)



عادل محمد الحسون
من شركة عادل الحسون وشركاؤه
محاسبون قانونيون واستشاريون (تضامنية)

national bank
of iraq



ANNUAL REPORT 2023



national bank
of iraq

ANNUAL REPORT 2023

لتحميل تطبيق المصرف من خلال الهواتف، يرجى
مسح (QR) أدناه :



+964 771 7777 444



+964 780 7777 444



www.nbi.iq



info@nbi.iq



NBIraq



nationalbankofiraq



NationalBankOfIraq



nbiqr



بغداد - الكرادة - شارع السعدون قرب ساحة الفردوس - ص.ب 3064 بريد العلوية

Baghdad - Karrada - Al-Saadoun St. Near Ferdous Sq. - P.O Box

3064, Al-Elwia Post Office



national bank
of iraq